

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



# السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة

محمود الجعفري  
ناصر العارضة

تشرين أول 2002



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها  
على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة

محمود الجعفري  
ناصر العارضة

تشرين أول 2002

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

#### أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

#### مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لينة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: [MAS@planet.edu](mailto:MAS@planet.edu)  
الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها  
على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة**

**محمود الجعفري  
ناصر العارضة**

تشرين أول 2002

السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة.

الباحثان: محمود الجعفري، زميل باحث في ماس، وأستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس  
ناصر العارضة، باحث مساعد في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)  
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص الإنجليزي: شرين عبد الرازق

التسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من قبل مركز بحوث التنمية الدولية/كندا IDRC  
والتحويل التكميلي من وزارة المالية الفلسطينية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

تشرين الأول، 2002

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

---

---

## تقديم

تاريخ البشرية حافل بالدروس والعبر التي تؤكد أن للاستقلال والتنمية المستدامة تكلفة يتعذر تجنبها، وحافل، أيضاً، بأمتلة عدة للأمم وشعوب نجحت في تقليص التكاليف وتجنب مجتمعاتها أعباء إضافية، عبر امتلاكها رؤية سليمة وواضحة لأهدافها، وفهماً دقيقاً للظروف الذاتية والموضوعية، ولمتطلبات التوظيف الأمل لما تتيحه من فرص، وتجنب ما تتطوي عليه من مخاطر.

والتاريخ الفلسطيني الحديث، وبخاصة المتعلق منه بسنوات المرحلة الانتقالية منذ توقيع اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي في أيلول 1993، يدل على أن الشعب الفلسطيني تحمل تكاليف باهظة، بعضها اضطراري ناجم عن استمرار الصراع الوجودي الفلسطيني-الإسرائيلي بسبب عدم جاهزية الطرف الإسرائيلي للوفاء بالاستحقاقات المترتبة على دخوله في عملية التسوية السياسية، ومواصلته لسياساته وممارساته الاحتلالية الاستيطانية الإحلالية، وبعضها إضافي، غير مبرر، ناجم عن قصور فلسطيني واضح في الإفادة من الهوامش الضيقة المحدودة التي أتاحتها اتفاقات المرحلة الانتقالية، وتقصير في بلورة الرؤى والسياسات التنموية القادرة على تحقيق الأهداف المعلنة، وإهمال في بناء النظام المؤسسي المؤهل، وإغفال لضرورة توظيف أدوات السياسات بشكل متناسق ومتسق، ما أدى إلى تحقيق نتائج معاكسة للأهداف الوطنية المقررة، وبخاصة ما يتعلق منها بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة، عبر تقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وتأهيله للاندماج إقليمياً ودولياً.

تحاول هذه الدراسة البحثية، تسليط الضوء على السياسات المالية والتجارية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، وتوضيح مسؤوليتها عن تفاقم العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، عوضاً عن تقليصهما، فتبين أن إصلاح الاختلالات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال لا يتم تلقائياً، وإنما يحتاج إلى وضع استراتيجية تنموية شاملة طويلة المدى، يتم ترجمتها إلى سياسات كلية وقطاعية متناسقة ومتسقة، ويتطلب،

أيضاً، معرفة فنية دقيقة بأدوات السياسات الملائمة، كما يتطلب إنشاء مؤسسات مهنية مؤهلة تعمل بشكل تكاملي، وفق خطط وألويات وبرامج عمل وجدول تنفيذية ملزمة. ويتطلب، بالإضافة لكل ذلك، قيام الآليات المرجعية التنفيذية والتشريعية بالمتابعة والمراقبة الدورية، لضمان كفاءة الأداء والتأكد من قدرته على تحقيق الأهداف بشكل تدريجي وتراكمي.

فعلى الرغم من نجاح السياسات التجارية الفلسطينية في زيادة حجم التعامل التجاري الفلسطيني المباشر مع العالم الخارجي، حيث وصلت نسبة الاستيراد المباشر إلى نحو 30% من إجمالي الواردات الفلسطينية العام 1999، فإن ذلك لم يسهم في تقليص الاعتماد التجاري على إسرائيل، لأن زيادة حجم الاستيراد الفلسطيني المباشر، لم يتم عبر إحلال السلع الإسرائيلية بسلع عربية، أو أجنبية، وإنما اقتصر فقط على محاولة الاستغناء عن دور الوكيل الإسرائيلي. وعلى الرغم من أهمية ذلك في تقليص حجم التسرب المالي للعائدات الجمركية الفلسطينية للخرزينة الإسرائيلية، فإنه لم يؤدي إلى إزالة التشوهات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية.

تظهر الدراسة أن عدم انتهاج سياسات اقتصادية فلسطينية مواتية، تفيد من الزيادة الملموسة في الدخل الإجمالي الفلسطيني المتاح خلال المرحلة الانتقالية والناجمة أساساً عن العون الدولي، لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، والتأثير على جانب العرض، قد أدى إلى نمو الطلب بوتائر كبيرة ومتسارعة، وبخاصة على السلع الاستهلاكية، وتم الاعتماد في تلبيته على الاستيراد عموماً، ومن إسرائيل خصوصاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لسلع الاستهلاك النهائي في إجمالي الواردات لتصل إلى 80%، وأسهم في تفاقم العجز في الميزان التجاري السلعي، وعمق الاعتماد على السوق الإسرائيلية.

من ناحية ثانية، أدى قيام الحكومة الإسرائيلية بتصعيد سياسة الحصار والإغلاق وتقييد العمل الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، خلال المرحلة الانتقالية، إلى انخفاض كبير في تحويلات العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والتي كانت تلعب دوراً رئيسياً في تمويل عجز الميزان التجاري، وأسهم ذلك في تدهور قدرة الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني على تغطية الاستهلاك الإجمالي وتنامي فجوة الموارد.

وعلى صعيد السياسات المالية الفلسطينية، تشير الدراسة إلى أن الاعتماد الفلسطيني المفرط في تمويل الإنفاق الجاري على إيرادات المقاصة (نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة) قد أدى إلى زيادة الارتهاق الفلسطيني لإسرائيل، وبخاصة أن الاعتماد الفلسطيني الكبير على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، كمصدر لتمويل الإنفاق العام، لم يؤد إلى تقليص الانكشاف التجاري الفلسطيني للخارج أو للحد من نمو الواردات، لأنه لم يترافق مع سياسات تهدف إلى تشجيع المنتج المحلي وحفز التصدير، أو إلى زيادة مستوى التوظيف في الاقتصاد الوطني، أو للحد من التضخم المستورد. كما أن قيام إسرائيل بجباية الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات الفلسطينية قد أدى إلى تعميق التبعية الفلسطينية لإسرائيل، التي تكرر لجوؤها إلى احتجاج مستحقات السلطة في إطار الضغط عليها لفرض شروط التسوية الإسرائيلية.

وساهمت سياسات الإنفاق العام الفلسطيني، أيضاً، في تفاقم العجز التجاري وعجز الموازنة وتعميق التبعية لإسرائيل، فالإفراط في التعيينات الحكومية بمعزل عن هيكل وظيفي واضح المهام والاختصاصات، واستخدام آلية التوظيف الحكومي كوسيلة للحد من البطالة المتنامية، قد أدى إلى ارتفاع كبير في حجم القطاع الحكومي يفوق حاجة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على تحمل أعبائه، حيث استحوذت الرواتب الحكومية على نحو 58-60% من إجمالي الإنفاق العام، ما ولد ضغوطاً بالغة لتمويلها. وبالنظر إلى انخفاض مستوى الرواتب الحكومية، فإن أكثر من 60% منها يذهب لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الذي يتم تلبيته عبر الاستيراد، ويتأتي معظمه من إسرائيل وعبرها.

كما أن اعتماد الإنفاق الاستثماري والتطويري على العون الدولي، الذي اتسم بالمحدودية والتذبذب والارتباط الوثيق بتطورات عملية التسوية السياسية، قد حد من قدرته على التأثير على جانب العرض. ومن خلال توضيح العلاقة الطردية بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة، أظهرت الدراسة مجدداً، الأهمية الحاسمة لانتهاج سياسة تنمية فلسطينية شاملة، وأكدت ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية وتجارية ومالية متناسقة ومتسقة تستهدف استعادة الترابط بين الناتج والدخل، وتسعى لزيادة الاعتماد

على الإيرادات الذاتية في تمويل الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) من أجل تقليص الانكشاف الاقتصادي والتجاري والمالي الفلسطيني للخارج عموماً، ولإسرائيل خصوصاً، لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة مناعته وفك ارتهانه للسياسات والممارسات الاسرائيلية.

ويسعدني كمديرة للمعهد، أن أتوجه بالشكر والتقدير لفريق البحث بقيادة د. محمود الجعفري رئيس وحدة أبحاث التجارة، وللزميل ناصر العارضة الباحث المساعد في المعهد، للذين بذلا جهوداً كبيرة في جمع المعلومات والبيانات، في ظروف استثنائية بالغة الصعوبة، واجتهدا في توضيح آلية عمل السياسات التجارية والمالية وبيان تأثيراتها على الأداء المالي والتجاري، وعموم الأداء الاقتصادي الفلسطيني، ويؤمل أن يشكل هذا الجهد البحثي عوناً لصانعي القرار الفلسطيني، في تصويب تلك السياسات، وفي اختيار أدوات السياسات الملائمة، لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للمسؤولين في وزارة المالية، على العون المهم الذي قدموه لإنجاز هذه الدراسة .

وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى المقيمين، وإلى المشاركين في ورشة العمل من الخبراء والأكاديميين وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، الذين كان لمداخلاتهم وملاحظاتهم النقدية البناءة، دور مهم في إثراء الدراسة وتطوير صيغتها النهائية .

والمعهد مدين بالشكر والعرفان، أيضاً، لمركز بحوث التنمية الدولي/ كندا IDRC الذي وفر الدعم الأساسي لإنجاز هذه الدراسة، وكذلك لوزارة المالية الفلسطينية التي ساهمت في توفير الدعم التكميلي.

د. غانية ملحيس  
مديرة المعهد

## قواعد النشر في

### معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

## المحتويات

1	1- المقدمة
4	1-1 أهمية الدراسة
6	2-1 أهداف الدراسة
7	3-1 منهجية الدراسة
7	4-1 محاور الدراسة
9	2- التجارة الخارجية الفلسطينية
9	1-2 الصادرات الفلسطينية (سلع وخدمات)
11	2-2 الواردات الفلسطينية (سلع وخدمات)
12	3-2 الميزان التجاري الفلسطيني
15	3-المالية العامة الفلسطينية
15	1-3 الإيرادات العامة
15	1-1-3 إيرادات الجباية المحلية
16	2-1-3 إيرادات الجباية من التجارة الخارجية
18	2-3 النفقات العامة
18	1-2-3 النفقات الجارية
20	2-2-3 النفقات الرأسمالية
23	3-3 عجز الموازنة العامة
	4- عجز الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري: التشابك والتداخل بين السياستين
25	المالية والتجارية في الضفة والقطاع
27	1-4 العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري
31	2-4 التشابك والتداخل بين السياستين المالية والتجارية في الاقتصاد الفلسطيني
34	3-4 النتائج المتوقعة لاعتماد السياسة المالية الفلسطينية
34	على التجارة الخارجية لتمويل الخزينة
37	4-4 تقييم العلاقة بين السياسة المالية والتجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

39	5-4 عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري السلعي والنتاج المحلي الإجمالي
43	<b>5- صياغة وتقدير النموذج الاقتصادي</b>
43	1-5 مقدمة إلى صياغة النموذج
47	2-5 النموذج الاقتصادي
51	3-5 تقدير معادلات النموذج الاقتصادي
53	4-5 البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير المعادلات الهيكلية
56	5-5 النموذج الاقتصادي المقدر
57	1-5-5 المعادلات المقدرة للإيرادات العامة
58	2-5-5 المعادلات المقدرة للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي
59	3-5-5 المعادلة المقدرة لتعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل
60	4-5-5 المعادلات المقدرة للصادرات والواردات السلعية
61	5-5-5 المعادلات المقدرة للصادرات والواردات الخدمية
64	<b>6- المضمون الاقتصادي للنموذج المقدر</b>
64	1-6 التغيرات الهيكلية في المالية العامة والتجارة الخارجية الفلسطينية
65	2-6 الأداء العام للمالية العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999
67	3-6 تقييم تأثير بعض المتغيرات المستهدفة على الموازنة
68	1-3-6 تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة
69	2-3-6 تأثير التهرب الضريبي على الموازنة
70	3-3-6 تأثير الواردات على العجز في الموازنة
71	4-6 الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية
74	5-6 الفجوة الادخارية - الاستثمارية
77	6-6 البدائل الممكنة للحد من اختلالات الاقتصاد الفلسطيني
79	7-6 الآليات المقترحة
83	<b>7- الخلاصة والنتائج والتوصيات</b>
83	1-7 الخلاصة
85	2-7 النتائج
87	3-7 التوصيات

## قائمة الأشكال

- شكل 1: الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-1999 (مليون دولار) 10
- شكل 2: الواردات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-1999 (مليون دولار) 11
- شكل 3: الميزان التجاري السلعي والخدمي والكلي الفلسطيني خلال الفترة 1968-1999 (مليون دولار) 12
- شكل 4: الإيرادات من الجباية المحلية وأهميتها النسبية إلى الإيرادات الكلية خلال الفترة 1995-1999 16
- شكل 5: الإيرادات الخارجية من التجارة الخارجية وأهميتها النسبية إلى الإيرادات الكلية خلال الفترة 1995-1999 17
- شكل 6: مكونات النفقات الجارية بالمليون دولار خلال الفترة 1995-1999 19
- شكل 7: مكونات النفقات الرأسمالية الفلسطينية بالمليون دولار خلال الفترة 1995-1999 21
- شكل 8: العجز في الموازنة العامة والعجز الجاري والعجز الرأسمالي بالمليون دولار خلال الفترة 1995-1999. 23
- شكل 9: عجز الموازنة والعجز السلعي الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1995-1999. 39



## ملخص

اعتمد تمويل الموازنة العامة الفلسطينية بشكل رئيسي خلال الفترة 1995-2000، على الإيرادات الجمركية لتشكل أكثر من 68% من مجمل الإيرادات العامة، هذا في الوقت الذي بلغت فيه حصة الرواتب والأجور حوالي 60% من مجمل الإنفاق الحكومي الجاري، وحوالي 40% من الإنفاق الحكومي الكلي. وبسبب قصور الإنتاج المحلي في تلبية الطلب المحلي، فقد تم توجيه نحو 54% من الرواتب والأجور للإنفاق على الواردات التي تشكل نسبتها 60% من الإنفاق الاستهلاكي. ويستدل من هذه المؤشرات على أن الإيرادات الجمركية التي تمول الإنفاق الجاري يعاد استخدامها لتمويل الواردات التي يأتي أكثر من 90% منها من إسرائيل أو من خلالها. لقد أدى عدم انتعاج سياسة فلسطينية لضبط وتقييد الواردات إلى زيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من معدل النمو للمصادرات، الأمر الذي زاد من العجز في الميزان التجاري السلعي، حيث تجاوزت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 50%. كما ساهمت سياسة الإنفاق الحكومي الجاري في زيادة الواردات، ما أدى إلى زيادة وتعميق الترابط بين التجارة الخارجية والمالية العامة الفلسطينية. وأدى إلى تفاقم الترابط بين العجز في الميزان التجاري مع العجز في الموازنة العامة، المستمر والمتنامي في معظم سنوات الفترة الانتقالية. كما أدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على مصادر الدخل المتأتية من الخارج إلى اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الفلسطيني. وقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف 80%، وزاد معدل الانكماش الاقتصادي، ليبعد الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني تدريجياً عن مستوى التشغيل الكامل.

استهدفت الدراسة تحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة والعلاقة التبادلية بينهما. ويتوقع أن يسهم ذلك في فهم أفضل من قبل صانعي القرار لتأثير أدوات وعناصر السياسة المالية والتجارة الخارجية، لتخفيف العديد

من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة اتساع الفجوة بين الاستثمار الخاص والادخار، عبر التأثير على سياسات العرض وزيادة الصادرات، وضبط الواردات، ولتقليل العجز في الميزان التجاري، وزيادة الإيرادات العامة، وتوجيه الإنفاق العام بما يقلل عجز الموازنة، ويحفز النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. أما الأهداف المحددة للدراسة فقد تمثلت فيما يلي:

1. تشخيص واقع كل من السياسات المالية والتجارية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحليل انعكاسات وتأثير كل منهما على الآخر.
2. صياغة نموذج اقتصادي لتوضيح العلاقات بين السياسات المالية والسياسات والتجارية.
3. تقدير النموذج الاقتصادي لاستخلاص المضامين الاقتصادية.
4. استخدام النموذج الاقتصادي وتحليل السياسة التجارية والمالية الفلسطينية وبيان سبل تصويبها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم صياغة وتقدير نموذج قياسي يتكون من 12 معادلة، منها ثلاث متطابقات وتسع معادلات هيكلية، وقد تم حساب المعادلات المختزلة للإيرادات والإنفاق والموازنة وصافي التجارة الخارجية والفجوة الادخارية الاستثمارية لاستخدامها في تحليل العلاقة بين المالية العامة الفلسطينية والتجارة الخارجية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات التالية:

✧ كان الناتج المحلي الإجمالي والأداء الضريبي من أهم العوامل المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية في الأجلين الطويل والقصير. فكانت مرونة الإيرادات من الجباية المحلية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة للغاية (1.72) أما بالنسبة للتهرب الضريبي فقد كانت سالبة وبلغت (-0.42).

- ✧ أما الإيرادات الجمركية، فقد كان مستواها يتحدد بالواردات السلعية والتهرب الضريبي وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. وكانت مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للواردات السلعية 2.16 تشكل ضعف مرونتها بالنسبة للأداء الضريبي، وعشرة أضعاف مرونتها بالنسبة لتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك في الأجل الطويل.
- ✧ كان الإنفاق الجاري يعتمد على الإيرادات الجارية الكلية. فزيادة الإيرادات الجارية بنسبة 1% كانت تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.79%. أما التضخم، فكان له تأثير سلبي على الإنفاق، فارتفاع الأسعار بالشكل لم يكن متزامنا مع ارتفاع معدلات الإنفاق بالدولار، وهذا يعكس بدوره انخفاض القوة الشرائية للإنفاق الجاري، وبخاصة المخصصة للرواتب والأجور. كما كانت النفقات العامة على المشاريع التطويرية تعتمد على المعونات الدولية فزيادة المعونات الدولية بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الإنفاق على المشاريع التطويرية بنسبة 1.2% أما معدلات التضخم فلم يكن لها تأثير قوي على ذلك، فلا يؤخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدلات التضخم عند تخصيص المعونات الدولية.
- ✧ كانت الصادرات الفلسطينية تتحدد بالعديد من العوامل الاقتصادية الخارجية، وكانت أكثر استجابة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي 0.76، لكنها كانت تتأثر عكسيا بالقيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية. أما العوامل الأخرى المحددة لتدفق الصادرات الفلسطينية إلى أسواق التصدير، فكانت أسعار التصدير القياسية وسعر الصرف الحقيقي.
- ✧ أما الواردات السلعية والخدمية، فكانت تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعلى أسعار الصرف الحقيقية، فعند ارتفاع أسعار الصرف، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل، حيث تصبح السلع المستوردة من إسرائيل أرخص نسبيا من السلع المستوردة من الخارج، كما أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الدخل نتيجة لزيادة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من إسرائيل.

وبناء على النتائج أعلاه، فقد تم تحديد ضرورة التأثير على قيمة ومكونات الناتج المحلي الإجمالي لزيادة نسبة وقيمة الإيرادات من الجباية بالنسبة للإيرادات الكلية:

- ✧ التأثير على أسعار الاستيراد، وذلك برفع معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء المفروضة على السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً.
- ✧ بالمقابل، فإنه يمكن توسيع القاعدة الضريبية بتخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء على المبيعات من المنتجات المحلية وتوفير الدعم للإنتاج المحلي، وإذا كان من الممكن أن تزداد الإيرادات الجمركية في الأجل القصير، فإن إحلال الواردات السلعية بمنتجات محلية يمكن أن يتم في الأجل الطويل عبر استخدام الإيرادات الجمركية لدعم وحماية المنتجات المحلية.
- ✧ زيادة نسبة الإيرادات الجارية المخصصة للإنفاق الاستثماري، وذلك حتى تؤدي الزيادة في الإنفاق العام الرأسمالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الإيرادات الجارية. ووفقاً للنتائج الإحصائية، فإن الزيادة أو الأثر النهائي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي لزيادة الاستيراد بدلاً من زيادة الدخل والإنتاج. كما أن الزيادة في الإيرادات الجارية من الرسوم الجمركية يمكن أن تستخدم في التأثير على أسعار الصادرات، وذلك بدعم الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية ونفاذها إلى أسواق التصدير، وهذا يعني أنه من الممكن تصويب العلاقة بين الدخل والإنتاج للاتجاه نحو تقليل الفجوة بين الاستثمار الخاص والادخار.
- ✧ وحتى يمكن الاستفادة من زيادة الإيرادات الجارية، فإنه لا بد من زيادة كفاءة النظام الضريبي، والحد من محاولات التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع، وذلك بتقليل الفجوة بين الإيرادات الجارية الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية.



## 1- المقدمة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات المحددة لأداء الاقتصاد الفلسطيني. فخلال الفترة 1995-1999، كان حجم التجارة الخارجية (صادرات وواردات) من السلع والخدمات<sup>1</sup> للصفة الغربية وقطاع غزة يقترب حجم الناتج المحلي الإجمالي. فقد زادت نسبة الصادرات والواردات الفلسطينية من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي على 90% خلال تلك الفترة. ونظراً لاحتكار إسرائيل لأكثر من 90% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، فإن تأثير المضاعفات الخارجية للتجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني كان مرتفعاً للغاية. ففي فترات الإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية في الأعوام 1994، و1996، و2000، كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني تعكس تراجعاً حاداً، مثل انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وزيادة العجز في الموازنة. أما في فترات تخفيف الحصار والإغلاق، وبخاصة في العامين 1998 و1999، فعلى الرغم من التحسن الملموس الذي ظهر في بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث زاد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على 2%، فإن ذلك انعكس على تضاعف معدل نمو الواردات السلعية والخدمية (5%) مقارنة بالصادرات السلعية والخدمية (2.5%)، الأمر الذي انعكس على تدهور مؤشرات التجارة الخارجية، فانخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% مع نهاية التسعينيات، بعد أن كانت تزيد على 25% خلال السبعينيات والثمانينيات. كما بقيت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية نسبياً (أكثر من 50%) مقارنة مع مستوى هذا المؤشر في البلدان المجاورة، مثل الأردن (30%)، وإسرائيل (5%). بالمقابل، زادت نسبة الواردات السلعية إلى الاستهلاك خلال الفترة 1995-1999 على 60% بعد أن كانت تقل عن 30% خلال فترة السبعينيات [إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية،

<sup>1</sup> لا تشمل الخدمات على تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. للمزيد، أنظر ماس 2000a، التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية، واقعها وأفاقها المستقبلية.

الحسابات القومية الفلسطينية، ماس 2000b، البنك المركزي الأردني- التقارير الشهرية لسنة 2000، [Statistical Abstract of Israel, 2000].

وكانت السياسات التجارية الإسرائيلية الحمائية والمفيدة للاستيراد، وبخاصة خلال السبعينيات والثمانينيات وسياسة تحرير التجارة خلال التسعينيات، من أهم المحددات للتجارة الفلسطينية، فالسلع الاستهلاكية كانت وما زالت تسيطر على هيكل الواردات السلعية الفلسطينية، حيث تشكل أكثر من 80% منها. بالمقابل، فقد كانت نسبة الصادرات السلعية إلى الصادرات الكلية (سلع وخدمات) تتناقص باستمرار. فقد انخفضت أهميتها إلى النصف، لتصل إلى أقل من 25% مع نهاية العام 1999 بعد أن كانت تزيد على 50% في بداية التسعينيات [إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، 1997 و 1999].

وقد اعتمد تمويل الخزينة الفلسطينية بشكل رئيسي وما زال على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات، حيث أصبحت الإيرادات الضريبية المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات تشكل أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات الجارية. بالمقابل، فإن الرواتب والأجور تستحوذ على 60% من مجمل الإنفاق الحكومي الجاري، وعند الأخذ بالاعتبار أن نحو 90% من الرواتب والأجور توجه أساساً للإنفاق على الواردات والتي تشكل نسبتها 60% من الإنفاق الاستهلاكي، ويشير ذلك إلى أن الإيرادات العامة الفلسطينية الناتجة أساساً عن الواردات يعاد استخدامها لتمويل الواردات والتي يأتي أكثر من 90% منها من إسرائيل، أو غيرها. ويستدل من ذلك على مدى مساهمة الإنفاق الحكومي الجاري في زيادة الواردات، وبالتالي زيادة درجة الترابط بين المالية العامة الفلسطينية والتجارة الخارجية. وقد أدى عدم انتهاج سياسة لضبط الواردات التي نمت بمعدلات كبيرة منذ العام 1994 على حساب الناتج المحلي الإجمالي، إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وإلى تعميق العجز في الميزان التجاري. وقد تزامن العجز في الميزان التجاري مع العجز في الموازنة العامة، بسبب عدم كفاية الإيرادات الجارية

لتمويل الإنفاق العام، حيث سجلت الموازنة الجارية عجزاً مستمراً ومنتزاعاً في معظم السنوات. كما أن الإنفاق العام على المشاريع التطويرية والبنية التحتية الفلسطينية ما زال يعتمد بالكامل على العون الدولي الذي تقدمه الدول المانحة، والذي يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. كما أن ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على مصادر الدخل المتأتية من الخارج، أدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل القومي المتاح للتصرف 80% في العام 1998، وزاد معدل الانكماش في الاقتصاد الفلسطيني، ليصبح أدائه يبتعد تدريجياً عن مستوى التشغيل الكامل [سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 1999].

من جهة أخرى، فإن تسارع نسبة زيادة الأسعار في الأسواق الفلسطينية الناتجة عن تنامي الاعتماد على الاستيراد، وبخاصة من إسرائيل أو عبرها<sup>2</sup> لتلبية الطلب المحلي، وتمويل الموازنة بزيادة العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي شكل ضغطاً إضافياً على اتجاهات الإنفاق في الموازنة العامة. وهكذا فإن ربط تمويل الإنفاق الحكومي الجاري بالعجز في الميزان التجاري قد أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة والعجز في الميزان التجاري على حد سواء، لتكون العلاقة بينهما تبادلية، ولتتسع وتتعمق مع الزمن. ويمكن إجمال العلاقة الحالية بين العجز في الموازنة والعجز في الميزان التجاري كما يلي:

1. إن اعتماد الإيرادات الحكومية على الإيرادات الضريبية والجمركية المفروضة على الواردات قد شكل ضغطاً على السياسات المالية الحكومية لمواجهة ضغوط تمويل الإنفاق، ما حدّ من سياستها الرامية لتقليص الواردات.
2. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي قد أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (بسبب سيطرة الأجور والرواتب على هيكل الإنفاق الحكومي) بنسبة أقل كثيراً من الزيادة في الدخل المتاح للتصرف (المنخفض نسبياً)، ما أدى إلى اتساع الفجوة

<sup>2</sup> وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

بين العرض الكلي والطلب الكلي، وتنامي الاعتماد على الواردات لتلبية الاستهلاك.

3. إن الارتفاع المستمر في الأسعار، نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة الشيكال الإسرائيلي (العملة الإسرائيلية المتداولة) في المناطق الفلسطينية، أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب زيادة الاعتماد على الاستيراد.

4. إن الصيغ المطروحة لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين فلسطين وإسرائيل مثل الاتحاد الجمركي، أو منطقة التجارة الحرة ستزيد من اتساع الفجوة بين الطلب والعرض المحليين، لأنها تحول دون نمو قاعدة الإنتاج الوطني بفعل عامل المنافسة غير المتكافئة من قبل الواردات، ويتم تسويق هذه الصيغ للجهات المعنية بالاعتماد على الإيرادات الجمركية وضريبة القيمة المضافة لتمويل الخزينة، حيث أن تمويل الخزينة الفلسطينية لا يتم إلا من خلال زيادة حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، وهو ما سيعمق العجز في الميزان التجاري مع استمرار العجز في الموازنة، ما يعني تعميق الاختلالات والتشوّهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني.

## 1-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تحليل العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات المالية الفلسطينية لاستشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة السياسة التجارية الفلسطينية التي تسهم في حفز النمو والتنمية المستدامة، وتعمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ولمعالجة ذلك، فإنه سيتم التركيز على توضيح العلاقة بين العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، لصياغة الآليات المناسبة لضبطهما والتحكم بهما. فالسياسات المالية والتجارية الفلسطينية ما زالت انعكاساً للسياسات المالية والتجارية الإسرائيلية، وبخاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية التي لم تساعد على ضبط الواردات، والحد من تدفق السلع التي لها بدائل

محلية، كما لم تساعد على حفز الصادرات الفلسطينية، فمعدلات الرسوم الجمركية، وضريبة الشراء وغيرها من التعريفات الجمركية المطبقة في الأراضي الفلسطينية تساوي تلك المعمول بها في إسرائيل، على الرغم من أن الاتفاقات المبرمة تفرض تلك الرسوم كحد أدنى، مع الأخذ بعين الاعتبار، أيضاً، تأثير عوامل أخرى، مثل استمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر، وتعذر فرض رقابة فعلية على التدفقات التجارية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. كما أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقات الاقتصادية المبرمة خلال المرحلة الانتقالية لم تساعد على توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتنويعها، بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات المماثلة، فارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الإنفاق الاستهلاكي من 30% في بداية التسعينيات إلى حوالي 60% خلال الفترة 1997-1999. بالمقابل انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25% خلال الثمانينيات إلى أقل من 10% في نهاية التسعينيات.<sup>3</sup> أما الصادرات السلعية فبقيت محصورة بالسوق الإسرائيلية (95%)، على الرغم من نفاذ بعضها إلى بعض الأسواق الإقليمية والعالمية، ولكن التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الفلسطينية ما زال محدوداً. كما أن السياسة المالية لم تتجه إلى حفز النمو الداخلي لزيادة الإيرادات المحصلة من المصادر الداخلية، بل ارتكزت على الإيرادات الجمركية، فضلاً عن أنها ما زالت تعتمد على الحكومة الإسرائيلية في إدارة وتحصيل تلك الإيرادات، ما أدى إلى زيادة الارتهان الفلسطيني للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية. وقد برز ذلك جلياً عند إلغاء ضريبة الشراء الإسرائيلية في إطار التزام إسرائيل بقواعد منظمة التجارة العالمية، علاوة على تحكم إسرائيل بتحويل مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الرسوم والضرائب والجمارك، وتلجأ إسرائيل إلى احتجاز هذه المستحقات في أوقات التوتر كوسيلة للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية [Klein & Polisar, 1997].

إن تحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري من جهة، والعجز في الموازنة العامة من جهة أخرى، والعلاقة التبادلية بينهما، سيساعد على ربط وتحليل

<sup>3</sup> ماس (2000a): التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية.

عناصر السياسات المالية والسياسات التجارية التي تساعد على تخفيف الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يتوقع أن يساعد على تحسين القدرة على صياغة الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتنفيذها، لتعظيم الاستفادة منها، وبخاصة التي تساعد على زيادة الصادرات وضبط الواردات من جهة، وزيادة الإيرادات العامة وتوجيه الإنفاق العام بما يقلل عجز الموازنة من جهة أخرى.

## 1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أدوات السياستين المالية والتجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية الضرورية، لإزالة التشوهات والاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يمثل التزامن بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة أحد أهم مظاهر هذه الاختلالات. فما زالت سياسة الإنفاق الحكومي عاجزة عن توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، كما أن سياسة الإيرادات العامة لم تساعد على حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدته بسبب اعتمادها على الواردات بدلاً من الإنتاج المحلي.

أما الأهداف المحددة لهذه الدراسة، فهي:

1. تحليل واقع كل من السياسات المالية والتجارية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثير كل منهما على الآخر، وعلاقتها بالسياسات المالية والتجارية الإسرائيلية.
2. صياغة نموذج اقتصادي لتوضيح العلاقات بين السياسات المالية والسياسات التجارية.
3. تقدير النموذج الاقتصادي لاستخلاص المضامين الاقتصادية.
4. استخدام النموذج الاقتصادي لصياغة السياسة التجارية والمالية الفلسطينية في ظل عدد من السيناريوهات المحتملة.

### 1-3 منهجية الدراسة

لإنجاز أهداف الدراسة، سيتم استخدام أسلوب التحليل الكمي، لتحديد العلاقة بين أدوات السياسة المالية من جهة، وأدوات السياسة التجارية التي يمكن أن تساعد على صياغة السياسة التجارية الفلسطينية المحفزة للنمو والتنمية المستدامة، وسوف يراعي استخدام أسلوب التحليل الكمي واقع التداخل والتشابك الحالي بين قطاع التجارة الخارجية والسياسة المالية. وستتم الاستعانة بأحدث الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول العلاقة التبادلية بين السياستين المالية والتجارية لضبط العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة في آن واحد، بحيث يمكن صياغة نموذج اقتصادي يعكس طبيعة التداخل والتشابك بين متغيرات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات والميزان التجاري ومتغيرات السياسة المالية.

### 1-4 محاور الدراسة

ستتناول هذه الدراسة المحاور التالية:

1. خلفية تتضمن التجارة الخارجية الفلسطينية، صادرات وواردات سلعية وخدمية، وكذلك العجز في الميزان التجاري.
2. المالية العامة الفلسطينية، الإيرادات العامة، والإنفاق الحكومي، والعجز في الموازنة الفلسطينية.
3. التأثيرات المتبادلة لأدوات السياسة المالية على متغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة، وعناصر الموازنة من جهة أخرى.

4. صياغة النموذج الاقتصادي من خلال تحديد المتغيرات المستهدفة والمتغيرات الخارجية.

5. صياغة السياسة التجارية التي تستهدف :

أ. تقليص العجز في الميزان التجاري.

ب. تقليص العجز في الموازنة.

ج. تخفيض البطالة.

د. السيطرة على التضخم.

هـ. تأمين نمو اقتصادي حقيقي.

## 2- التجارة الخارجية الفلسطينية

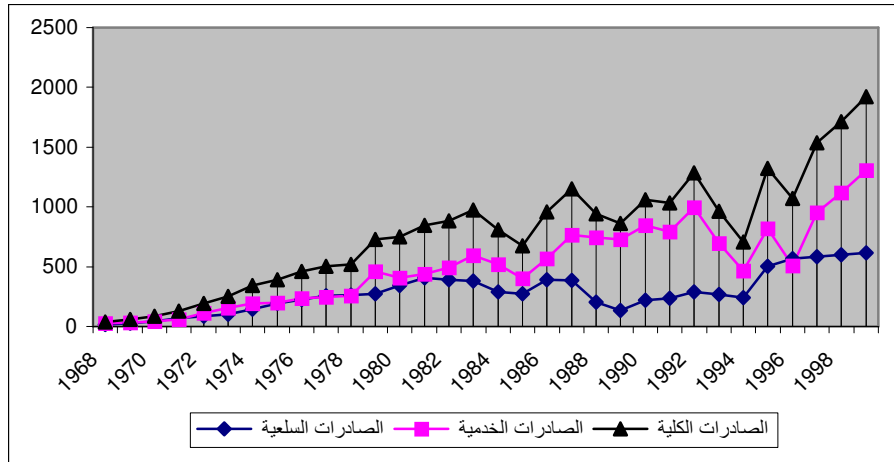
ازداد تأثير التجارة الخارجية الفلسطينية على الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة 1968-1999، وذلك بسبب تزايد أهميتها بالنسبة لأداء الاقتصاد الفلسطيني الكلي، فقد وصلت نسبة التجارة الخارجية الفلسطينية (صادرات وواردات من السلع والخدمات) للنتاج المحلي الإجمالي إلى حوالي 90% مع نهاية العام 1999. أما نسبة التجارة الخارجية الفلسطينية (صادرات وواردات سلعية فقط) إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت على 60%. بالمقابل، فقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 50%. وفي هذا الجزء من الدراسة، سيتم استعراض تطور واتجاه المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل عام والتجارة السلعية بشكل خاص، والتي يعتمد عليها تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على الواردات.

### 2-1 الصادرات الفلسطينية (سلع وخدمات)

تراوحت قيمة الصادرات الفلسطينية الكلية (سلع وخدمات) خلال الفترة 1995-1999 ما بين 975-1920 مليون دولار، بمعدل نمو سنوي وصل إلى 7%، ويعزى هذا النمو في الصادرات الكلية خلال هذه الفترة إلى الزيادة الملحوظة في صادرات الخدمات (العمل إلى إسرائيل)، وبخاصة بعد العام 1997، حيث بلغ معدل النمو السنوي في قيمة الصادرات الخدمية خلال هذه الفترة أكثر من 15%، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه النمو السنوي للصادرات السلعية 2.5% [ماس 2000a، ماس 2000b، ماس 2000c].

وكان التزايد في الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية من سنة إلى أخرى هو السمة الغالبة على أدائها منذ العام 1968 وحتى منتصف الثمانينيات. إلا أن اتساع الفجوة بين الصادرات السلعية والخدمية بدأ منذ العام 1986 وحتى نهاية العام 1993، ويظهر تأثير الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1988-1993) على أداء الصادرات الفلسطينية من خلال التذبذب تارةً والتراجع تارةً أخرى في الصادرات السلعية، مع اتجاه متزايد للصادرات الخدمية التي تمثلت في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (70%)، والشحن والنقل (18%)، والسياحة (12%). وكان للإغلاق والحصار الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العامين 1994 و1996 آثار مباشرة على تراجع صادرات الخدمات الفلسطينية، وقد تزامن ذلك مع تراجع أهمية تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتي بدت صورتها بعد العام 1995 مغايرة تماماً لأدائها قبل ذلك كما يبين الشكل 4<sup>1</sup>. فقد تراجعت تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى أدنى مستوياتها، مع تزامن ذلك مع تراجع الصادرات الخدمية الأخرى، إلا أن اتساع الفجوة بين الصادرات السلعية والخدمية قد ظهر ثانية في العامين 1998 و1999، عندما خففت السلطات العسكرية الإسرائيلية من القيود المفروضة على حركة العمالة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية إلى إسرائيل، مع استمرار نمو الصادرات السلعية ببطء شديد مقارنة مع تسارع النمو في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وهو ما انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2% [ماس 2000b و، Israeli's Balance Payment].

شكل 1: الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-1999

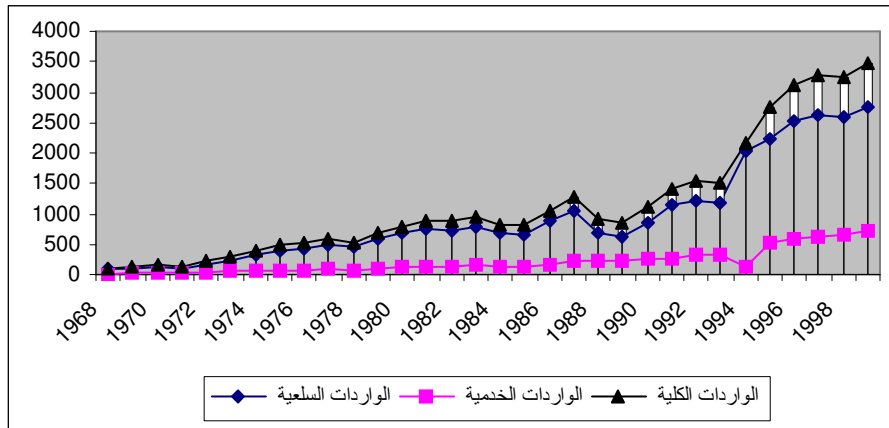


المصدر: منشورات ماس حول التجارة الخارجية الفلسطينية مع كل من إسرائيل والأردن ومصر، 2000.

## 2-2 الواردات الفلسطينية (سلع وخدمات)

يبين جدول 2 أن الواردات الفلسطينية الكلية تراوحت ما بين 2760-3464 مليون دولار خلال الفترة 1995-1999، فقد وصل معدل نموها السنوي إلى 4.8%. وكان معدل نمو الواردات الخدمية قد بلغ خلال تلك الفترة 6%، في الوقت الذي نمت فيه الواردات السلعية بمعدل زاد على 4.5% سنوياً. إلا أن تأثير الواردات السلعية على الواردات الكلية كان أكبر من تأثير الواردات الخدمية. وتشكل الواردات السلعية حوالي ثلاثة أضعاف الواردات الخدمية على الرغم من أن تنذب الواردات السلعية كان أكبر من تنذب الواردات الخدمية. ويتضح من الشكل 2 أن اتجاه الواردات السلعية تراجع خلال الانتفاضة الأولى، إلا أن اتجاه الواردات الخدمية بقي على الوتيرة ذاتها خلال الفترة نفسها، وهو ما يشير إلى اختلاف في أداء الواردات الخدمية والسلعية خلال الفترة نفسها، كما تختلف قوة التأثير على الاتجاه العام للواردات الكلية بين الواردات الخدمية والسلعية، ويلاحظ من الشكل ارتفاع معدل النمو في الواردات السلعية خلال العامين 1998 و1999، وهو ما يشير إلى انعكاس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، بدلاً من توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وضبط الواردات.

شكل 2: الواردات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-1999

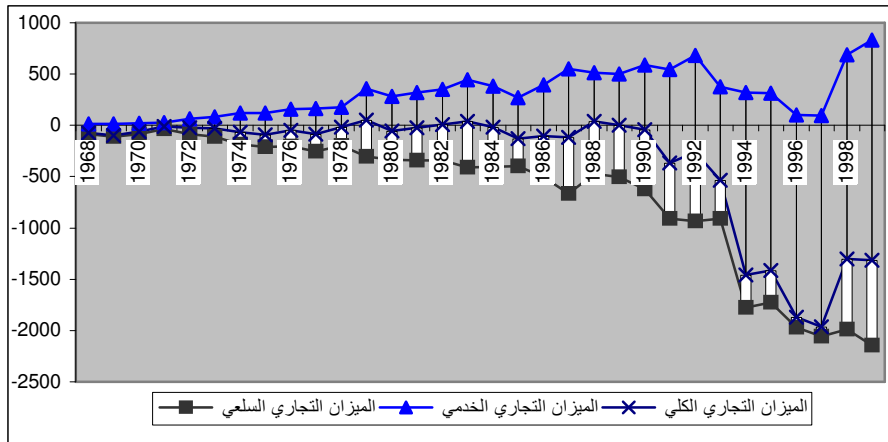


المصدر: منشورات ماس حول التجارة الخارجية الفلسطينية مع كل من إسرائيل والأردن ومصر، 2000.

## 2-3 الميزان التجاري الفلسطيني

يبين شكل 3 أن العجز في الميزان التجاري السلعي كان متزايداً بشكل حاد خلال الفترة 1993-1999، بعد أن كانت زيادته تدريجية خلال الفترة 1968-1992، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب، أهمها أن إسرائيل تشكل الشريك التجاري الأكبر للأراضي الفلسطينية، وتسيطر على المعابر الفلسطينية، كما انعكس الوضع السياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حالة الميزان التجاري الفلسطيني، حيث يلاحظ من الشكل تأثير فترات الحصار الإسرائيلي على الميزان التجاري، وبخاصة في العامين 1996 و1997، حيث تراجع الفائض الخدمي وتزايد العجز السلعي، كما شهد العامين 1998 و1999 تحسناً في الميزان التجاري الخدمي، وبقاء الاتجاه المتزايد للعجز السلعي على حاله، وهو ما يشير إلى أن انحسار تأثير الهدوء السياسي على الميزان التجاري الخدمي دون الميزان السلعي الذي يتأثر بفعل عوامل اقتصادية تتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي أكثر من تأثره بالعوامل السياسية [ماس 2000c].

شكل 3: الميزان التجاري السلعي والخدمي والكلّي الفلسطيني خلال الفترة 1968-1999



المصدر: منشورات ماس حول التجارة الخارجية الفلسطينية مع كل من إسرائيل والأردن ومصر، 2000.

كان الميزان التجاري الخدمي يحقق فائضاً متزايداً حتى العام 1992، حيث أخذ بعدها بالتناقص التدريجي ليصل إلى أدنى مستوى له في العامين 1996 و1997، ليعود بعدها بالصعود وليصل إلى أعلى مستوى له في العامين 1998 و1999 خلال العقود الثلاثة الماضية. وكان الفائض في الميزان التجاري الخدمي يستخدم لتمويل جزء من العجز في الميزان التجاري السلعي، ويظهر تأثير ذلك واضحاً في الأعوام 1988، و1989، و1990، إلا أن الفائض في الميزان التجاري الخدمي وعلى الرغم من تزايدته بعد العام 1997، انخفضت قدرته بشكل واضح على تغطية العجز في الميزان التجاري السلعي. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاد في الواردات السلعية، مقابل الزيادة البطيئة في الصادرات السلعية، الأمر الذي ضاعف العجز في الميزان التجاري السلعي، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الكلي، وذلك حتى نهاية العام 1999، (شكل 3).

ووصلت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1999 إلى 48%، وكانت أعلى نسبة للعجز التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 1995 والتي زادت على 50%، كما كان معدل نمو العجز في الميزان التجاري السلعي خلال هذه الفترة حوالي 4% [ماس 2000b]. أما نسبة العجز في الميزان التجاري الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصلت إلى 34%، وكان العام 1996 هو العام الذي وصلت فيه نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوى، حيث زادت على 40%، ويعزى ذلك إلى تزايد قيود الحصار والإغلاق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى تراجع صادرات الخدمات الفلسطينية التي تتشكل في معظمها من صادرات العمل إلى إسرائيل، وبالتالي تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري الكلي. ويعكس العجز المتزايد في الميزان التجاري السلعي تزايد معدل الواردات السلعية، وبخاصة المخصصة للاستهلاك النهائي، والتي شكلت حوالي 80% من الواردات السلعية الكلية. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري السلعي من 1729 مليون دولار في العام 1995 إلى حوالي

2366 مليون دولار في العام 1999. وتعكس هذه المؤشرات استمرار الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الطلب المحلي، وهو ما يزيد من تأثير المتغيرات الاقتصادية للدول الأخرى، وبخاصة إسرائيل، على أداء الاقتصاد الفلسطيني. بالمقابل، فإن أداء الميزان التجاري يعكس ضعف تأثير الناتج المحلي الإجمالي على متغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث لم يؤدِّ التحسن الذي لوحظ على أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلى الحد من تدهور متغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث بقيت الزيادة في الواردات السلعية ضعف الزيادة في الصادرات السلعية الفلسطينية، وهو ما زاد، بالتالي، من العجز في الميزان التجاري السلعي خلال الفترة الانتقالية، وكذلك أظهر ذلك ضعف الترابط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي واتجاه الصادرات السلعية [ماس 2000a].

### 3-المالية العامة الفلسطينية

#### 3-1 الإيرادات العامة

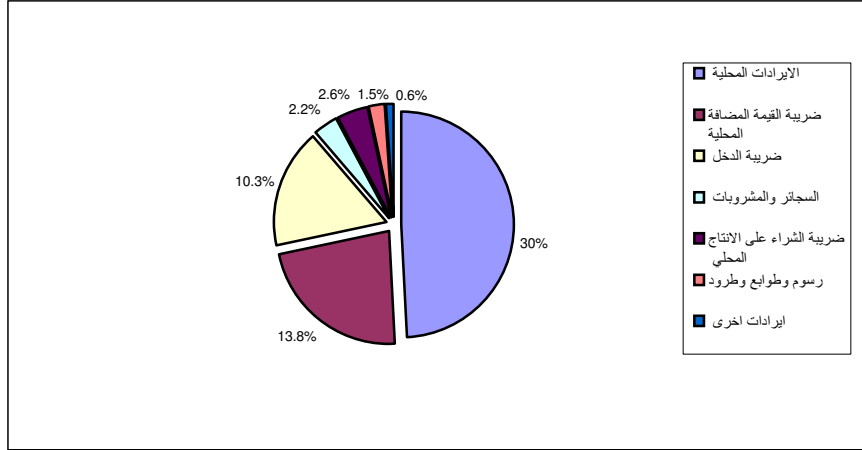
بعد التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في العام 1994، ارتكزت جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في جمع الإيرادات العامة لتمويل نفقاتها على الضرائب والرسوم الجمركية، والتي يأتي معظمها من التجارة الخارجية مع إسرائيل، ما أدى إلى فقدان حالة التوازن بين الإيرادات العامة من الجباية المحلية والإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية، والتي شكلت أكثر من 70% من إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويبين جدول 4 مكونات الإيرادات العامة الفلسطينية والأهمية النسبية لكل منها، وذلك خلال الفترة 1995-1999، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

#### 3-1-1 إيرادات الجباية المحلية

زادت مساهمة الإيرادات المحلية على 30% من الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، وكان لكل من ضريبة القيمة المضافة المحلية، وضريبة الدخل المساهمة الأكبر في الإيرادات العامة من بين مكونات الإيرادات المحلية. فقد زادت حصة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الإنتاج المحلي على 13.5%، بينما بلغت مساهمة ضريبة الدخل حوالي 10% من الإيرادات العامة الفلسطينية خلال هذه الفترة، أما الإيرادات المحلية الأخرى والتي تمثلت في ضريبة الشراء على الإنتاج المحلي، والسجائر والمشروبات، فلم تزد مساهمتها على 2.5% من الإيرادات العامة. كما شكلت الإيرادات الأخرى من الرسوم والمستحقات غير الضريبية 1.5%. وتدل هذه المؤشرات كما هو مبين في الشكل 4، إلى ضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية في الإيرادات العامة، والذي ينعكس في ضعف القدرة الاقتصادية، في ظل

الأداء الحالي، على تنمية مصادر الإيرادات المحلية، فالعبء الضريبي<sup>5</sup> في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يتجاوز 15%، في حين أن هذه النسبة تزيد على 30% في الدول المجاورة والنامية مثل الأردن ومصر [كتانة، 1997، Greenway & Miler, 1997].

شكل 4: الإيرادات المحلية وأهميتها النسبية إلى الإيرادات الكلية خلال الفترة 1995-1999



المصدر: Israel the Occupied Territories, the Economist intelligence Unit, London، International Monetary Fund (IMF)، وزارة المالية الفلسطينية.

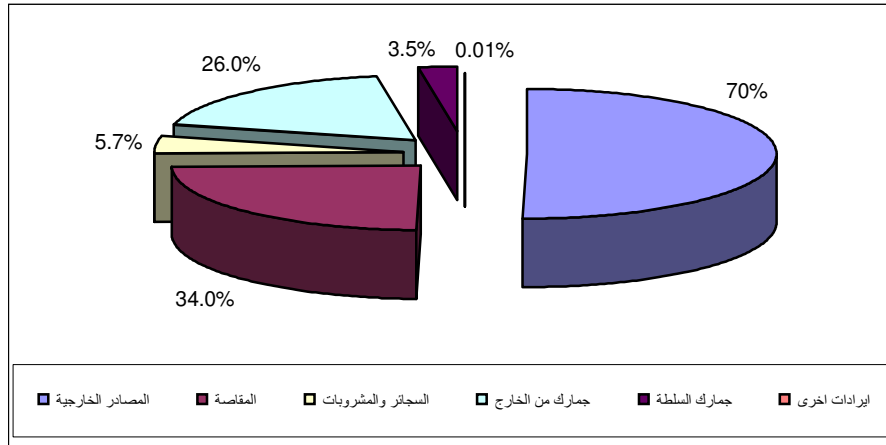
### 3-1-2 إيرادات الجباية من التجارة الخارجية

شكلت مساهمة الإيرادات الخارجية المتأتية من التجارة الدولية حوالي 70% من المجموع الكلي للإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999. وقد بلغت مساهمة ضريبة القيمة المضافة التي تحول من الجانب الإسرائيلي أكثر من 33% من إجمالي الإيرادات العامة، وتشكل هذه الإيرادات استرداداً للضريبة التي يتم فرضها

<sup>5</sup> العبء الضريبي هو إجمالي الضرائب من الجباية المحلية والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، ولمزيد من التفصيل أنظر [كتانة، 1998].

على المشتريات الفلسطينية من إسرائيل، ويتم استردادها بواسطة فواتير المقاصة، والتي تعتبر من أهم الوسائل المعتمدة لحصر المستوردات من السلع الصناعية والغذائية الفلسطينية من إسرائيل.<sup>6</sup> أما الجمارك المفروضة على المستوردات الفلسطينية من الخارج، والتي تأتي عبر المعابر مع مصر والأردن وإسرائيل، فتشكل حوالي 26% من الإيرادات العامة. وهو ما يعني أن أكثر من 59% من الإيرادات العامة يأتي من المقاصة مع إسرائيل (ضريبة القيمة المضافة) والجمارك من الخارج، التي تشمل على رسوم الشحن والتأمين. ويبين شكل 5 أن الإيرادات العامة من التجارة الدولية تشكل أكثر من ضعفي حجم الإيرادات المحلية، وهو ما يشير إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد في مقابلة الطلب المحلي من جهة، وزيادة الاعتماد على الاستيراد لتوليد ما يقارب 70% من الإيرادات العامة من خلال زيادة الاستيراد من جهة أخرى، وبالتالي تنمية الإيرادات العامة لتمويل الموازنة العامة، وهو ما عمق العجز في الميزان التجاري السلعي خلال الفترة 1995-1999.

شكل 5: الإيرادات الخارجية (من التجارة الدولية) وأهميتها النسبية إلى الإيرادات الكلية خلال الفترة 1995-1999



<sup>6</sup> ماس (2000): بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية): مراجعة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير.

المصدر: Israel the Occupied Territories, the Economist intelligence Unit, London  
International Monetary Fund (IMF)، وزارة المالية الفلسطينية.

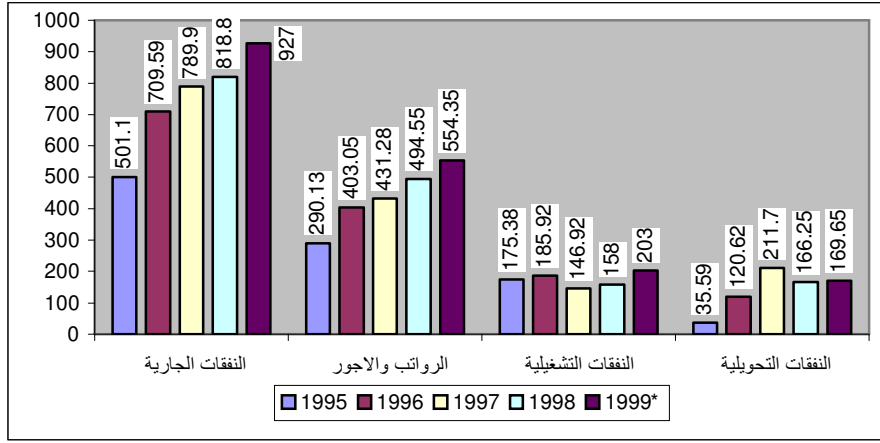
### 2-3 النفقات العامة

ينحصر الإنفاق العام في الموازنة الفلسطينية في النفقات الجارية، حيث شكلت أكثر من 70% من الإنفاق العام خلال الفترة 1995-1999، أما الإنفاق الرأسمالي فلم تتجاوز حصته 30% من الإنفاق العام الفلسطيني خلال الفترة نفسها، والذي يأتي معظمه من معونات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفيما يلي استعراض لاتجاهات الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي خلال الفترة 1995-1999.

### 1-2-3 النفقات الجارية

تشير البيانات المتوفرة في الموازنة الفلسطينية إلى استمرار الزيادة في النفقات الجارية خلال الفترة 1995-1999، حيث بلغ معدل نموها السنوي حوالي 14%، وفي العام 1996، وصل معدل الزيادة في النفقات الجارية إلى 38% مقارنة مع مستواها في العام 1995، وجاءت هذه الزيادة في النفقات الجارية، لتمويل برامج الطوارئ بسبب الإغلاقات والحصار التي فرضتها إسرائيل على حركة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي. وتعكس زيادة حصة النفقات الجارية من النفقات الكلية أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستواجه أعباء مالية ضخمة لا يمكن مواجهتها، أو تغطية الأثار المترتبة على ذلك، والتي تتمثل في اتساع العجز الجاري. ويعرض الشكل رقم 6 مكونات النفقات الجارية الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

شكل 6: مكونات النفقات الجارية الفلسطينية (بالمليون دولار)  
خلال الفترة 1995-1999



المصدر: Israel the Occupied Territories, the Economist intelligence Unit, London ، وزارة المالية الفلسطينية، International Monetary Fund (IMF)

#### 1. الرواتب والأجور

بقي بند الرواتب والأجور مستحوذاً على النصيب الأكبر من النفقات الجارية خلال الفترة 1995-1999. فقد بلغ معدل حصة الرواتب والأجور من النفقات الجارية خلال هذه الفترة حوالي 58%، كما زادت حصتها على 40% من مجمل النفقات العامة خلال الفترة نفسها. وكان معدل النمو السنوي في الإنفاق على الرواتب والأجور خلال هذه الفترة حوالي 14.5%، حيث كان هذا المعدل أعلى من نمو

عناصر الإنفاق الجاري الأخرى خلال الفترة نفسها، إلا أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق على الرواتب والأجور كان في العام 1996، حيث زاد بمعدل 39%، بسبب الزيادة في التوظيف العام، وهو ما يشكل ظاهرة عادية ارتبطت ببداية تأسيس العديد من المؤسسات العامة الفلسطينية، والحاجة إلى التوظيف العام في العديد من هذه المؤسسات، أما في السنوات التالية للعام 1996، وحتى العام 1999، فقد كان معدل نمو الإنفاق على الأجور والرواتب في حدود 10%.

## 2. النفقات التشغيلية

اتسم أداء النفقات التشغيلية الفلسطينية بالتذبذب خلال الفترة 1995-1999، غير أن معدل نمو هذه النفقات خلال هذه الفترة قد زاد على 4%، ويبين الشكل 6 أن العام 1997 شهد تراجعاً واضحاً في النفقات التشغيلية بمعدل وصل إلى 20%، غير أن الأعوام التالية للعام 1997، كانت قد شهدت زيادة في النفقات التشغيلية وإن كانت ما زالت دون المستوى المطلوب، فلم تتجاوز حصة النفقات التشغيلية في وزارة التربية والتعليم 5% من النفقات الجارية، وهذا ينطبق، أيضاً، على الوزارات الأخرى كالصحة والشؤون الاجتماعية.

## 3. النفقات التحويلية

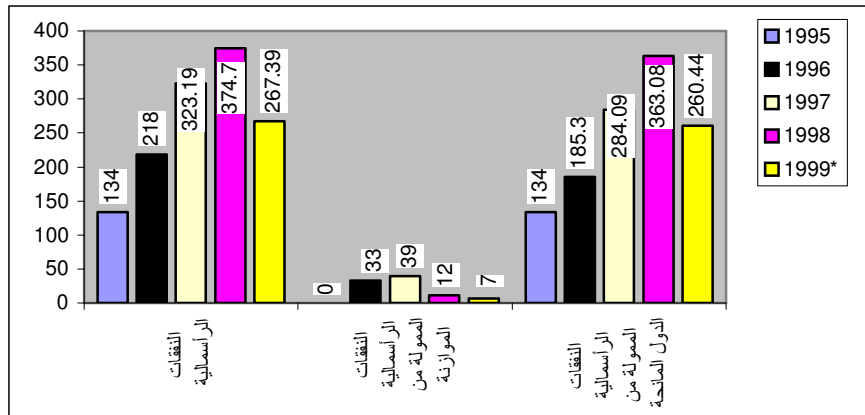
تتركز النفقات التحويلية في مدفوعات الضمان الاجتماعي وخدمات الدين العام، وكانت حصة النفقات التحويلية قد بلغت 19% من النفقات الجارية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، وكان معدل نموها بدأ يزداد بصورة متناقصة حيث لم تزد في العام 1999 على 2% عن العام السابق، حسبما يبين شكل 6.

## 3-2-2 النفقات الرأسمالية

كان معدل النمو السنوي في النفقات الرأسمالية الفعلية والواردة في الموازنة على المشاريع التطويرية 19.4%، خلال الفترة 1995-1999، وكان أعلى معدل نمو سنوي في هذه النفقات في العام 1996، حيث وصل إلى أكثر من 60%، ليبدأ بعد ذلك

بالتناقص تدريجياً، فقد وصل معدل النمو في العام 1997 إلى 48%، وإلى حوالي 20% في العام 1999. وقد بلغت نسبة النفقات الرأسمالية 26% من الإنفاق العام خلال الفترة 1995-1999. وخلال تلك الفترة، اعتمد تمويل الإنفاق الرأسمالي على مساعدات الدول المانحة، والذي تركّز في إعادة الإعمار وتمويل وتأهيل البنية التحتية المدمرة. وقد أدى اعتماد الإنفاق الرأسمالي كلياً على المساعدات إلى استمرار العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، وعدم زيادة وتنوع الناتج المحلي الإجمالي كما كان متوقّعا، وذلك بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، التي لم تساعد على تنمية وتنوع مصادر الإيرادات من الجباية المحلية في الموازنة العامة من جهة، وعدم توجيه جزء من الإيرادات العامة لتمويل المشاريع الاستثمارية والتطويرية من جهة أخرى. ويوضح شكل 7 النفقات الرأسمالية، ومصادر التمويل خلال الفترة 1995-1999، والتي سيتم استعراضها على النحو التالي:

شكل 7: مكونات النفقات الرأسمالية الفلسطينية (بالمليون دولار)  
خلال الفترة 1995-1999



المصدر: Israel the Occupied Territories, the Economist intelligence Unit, London، وزارة المالية الفلسطينية، International Monetary Fund (IMF).

#### 1. النفقات الرأسمالية الممولة من الموازنة العامة

باستثناء العام 1997، كانت النفقات الرأسمالية الممولة من الموازنة العامة خلال الفترة 1995-1999، تسير باتجاه متناقص، حيث يتضح من الشكل 7 أن نسبة تمويل الموازنة العامة الفلسطينية للإنفاق الرأسمالي قد تراجعت بحوالي 70% في العام 1998 مقارنة مع السنوات السابقة، واستمر هذا الاتجاه على النحو ذاته في العام 1999، حيث تراجع الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل الإنفاق الرأسمالي إلى نسبة 40%، وهو ما أدى إلى تراجع الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة نفسها إلى أقل من 10%، من مجموع الإنفاق الرأسمالي، حيث لم يتجاوز معدل تمويل الموازنة العامة للإنفاق الرأسمالي خلال الفترة 1995-1999، 22 مليون دولار سنوياً. وقد وصلت مساهمة الموازنة العامة الفلسطينية في تمويل الإنفاق الرأسمالي إلى أدنى مستوى لها (11.6) مليون دولار في العام 1998 وهو ما لا يزيد على 0.024% إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه.

## 2. النفقات الرأسمالية الممولة من الدول المانحة

في الوقت الذي كان ينخفض فيه الاعتماد على الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق الرأسمالي، كان الاعتماد يزداد على الدول المانحة، ويشير جدول 5 وشكل 7 إلى أن الاعتماد على الدول المانحة في تمويل الإنفاق الرأسمالي قد شكل 100% في العام 1995، أما في العام 1996 فقد تراجع تمويل الإنفاق الرأسمالي بالاعتماد على الدول المانحة إلى حوالي 84%، غير أن الأعوام التالية شهدت تزايداً في الاعتماد على الدول المانحة في تمويل الإنفاق الرأسمالي، فقد زاد من 88% في العام 1997 إلى أكثر من 97% في العامين 1998 و1999، وذلك على الرغم من تراجع الإنفاق الرأسمالي الفلسطيني في العام 1999، والعائد أصلاً إلى تذبذب مساعدات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي اتسمت بعدم الاستقرار، كما لا يتوفر أية تأكيدات أو ضمانات لاستمرارها.

### 3-3 عجز الموازنة العامة

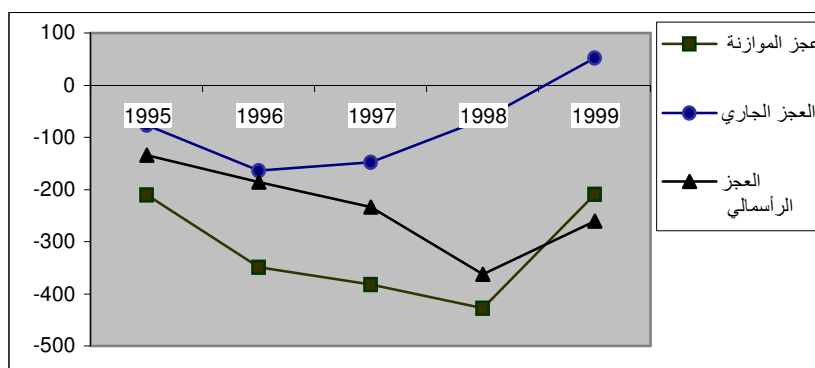
كان العجز في الموازنة العامة الفلسطينية يزداد سنوياً بمعدل 7% خلال الفترة 1995-1999، ويظهر شكل 8، أن عجز الموازنة في العام 1998 قد وصل إلى 428 مليون دولار، إلا أن هذا العجز أخذ اتجاهاً متراجعاً في العام 1999، وذلك حسب تقديرات وزارة المالية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي، فقد تم تقدير العجز في تلك السنة بنحو منخفض بنسبة 50% عن العام السابق، ويبدو هذا الاتجاه من خلال شكل 8، وذلك بسبب توقعات وزارة المالية الفلسطينية بحدوث زيادة ملموسة في الإيرادات الجارية في سنة 1999 لتمويل النفقات الرأسمالية والذي لم يتحقق في حينه، ما أدى إلى مضاعفة حجم النفقات الرأسمالية المتوقعة العام 2000. أما عناصر عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة فيمكن عرضها على النحو التالي:

#### 1. العجز الجاري

كان العام 1996 قد شهد زيادة ملحوظة في العجز الجاري بنسبة زادت على 110% مقارنة مع مستواه في العام 1995، ويأتي ذلك كنتيجة لزيادة الإنفاق الجاري بنسبة زادت على 40%، بسبب زيادة التوظيف في العديد من المؤسسات الفلسطينية الجديدة في ذلك العام، وزيادة الإنفاق على برامج التشغيل الطارئ التي تم تنفيذها في تلك السنة، بسبب فقدان الكثير من العاملين الفلسطينيين وظائفهم في إسرائيل. وقد تمثل معظم الإنفاق الجاري للسلطة الفلسطينية في الأجور والرواتب. في المقابل، كانت الإيرادات العامة قد زادت بنسبة أقل من 30% في العام نفسه، ما يعني أن العجز الجاري قد زاد بصورة ملحوظة. أما بقية سنوات الفترة، فكانت معدلات الزيادة في النفقات الجارية تتراجع تدريجياً، بحيث لم تزد في العام 1997 على 11%، وعلى 4% في العام 1998. وكانت الإيرادات العامة خلال تلك السنوات تزداد سنوياً بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإنفاق الجاري، وهو ما ساعد على انخفاض العجز في الإنفاق الجاري للموازنة العامة بعد العام 1997، ليسجل فائضاً في العام 1999، وهو ما يمكن ملاحظته من شكل 8.

شكل 8: العجز في الموازنة العامة والعجز الجاري والعجز الرأسمالي

(بالمليون دولار) خلال الفترة 1995-1999<sup>7</sup>



المصدر: Israel the Occupied Territories, the Economist intelligence Unit, London ، وزارة المالية الفلسطينية، International Monetary Fund(IMF)

2. العجز الرأسمالي

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كامل على المساعدات الدولية منذ العام 1994 لتمويل النفقات التطويرية والإنشائية، فقد كان الإنفاق الرأسمالي يمثل العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، ويلاحظ من شكل 8، أن العجز الرأسمالي استمر بالتزايد خلال الفترة 1995-1999، وكان معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة قد وصل إلى 18%، على الرغم من أنه قد سجل في العام 1998 ارتفاعاً بنسبة 55% مقارنة مع العام 1997، قبل أن ينخفض في العام 1999 بنسبة 26% مقارنة مع مستواه في العام 1998.

<sup>7</sup> في سنة 1999، كانت الإيرادات العامة تزيد على النفقات الجارية، لتسجل الموازنة في تلك السنة فائضاً، أما بقية السنوات خلال الفترة 1995-1999، فقد سجلت الموازنة عجزاً مستمراً من سنة إلى أخرى.

#### 4- عجز الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري: التشابك والتداخل بين السياستين المالية والتجارية في الضفة والقطاع

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم استعراض العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، والعوامل المحددة لهما، والتي يمكن أن توفر أساساً لفهم هذه العلاقة بعد أن يتم توضيح علاقات التشابك والتداخل بين السياستين المالية والتجارية الفلسطينية.

استقطب عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري اهتمام الكثير من الاقتصاديين خلال الثمانينيات والتسعينيات في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد تناول هذين الموضوعين وفق أسس ومنطلقات مختلفة. ويرتبط العجز في الموازنة مع العجز في الميزان التجاري من خلال العلاقة التبادلية بينهما وبين الدخل القومي والإنتاج، ففي الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على العالم الخارجي تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل إلى: (1) زيادة الإيرادات الضريبية التي يتم فرضها على الدخل والأنشطة الإنتاجية المحلية. (2) زيادة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات التي ستزداد نتيجة لزيادة الدخل. وغالباً ما تكون نسبة الزيادة في الإيرادات من الجباية المحلية أقل كثيراً من نسبة الزيادة في الإيرادات الجمركية التي يعتمد عليها في الإنفاق على الأنشطة الحكومية، سواء أكانت نفقات جارية أم نفقات رأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الإيرادات الناشئة عن التجارة الخارجية في تمويل الخزينة، فكلما زادت نسبة الإيرادات الجمركية والرسوم الضريبية المفروضة على التجارة الخارجية إلى الإيرادات الحكومية، زاد الاعتماد على زيادة الواردات لتنمية الإيرادات العامة، وذلك على حساب الإيرادات التي يمكن تحصيلها من الأنشطة الإنتاجية المحلية والدخل. لذا، يبدو التداخل بين السياسات المالية والتجارية في الاقتصادات الصغيرة أكثر منه في الاقتصادات الكبيرة، وهو ما يؤدي،

في الغالب، إلى تزامن العجز في الميزان التجاري مع عجز الموازنة العامة، وبخاصة عندما ينحصر الهدف من فرض الرسوم والضرائب الجمركية على التجارة الخارجية في تمويل الخزينة، دون الأخذ بعين الاعتبار حماية الإنتاج المحلي، وزيادة مستوى التوظيف، والحد من معدلات التضخم المستورد. ومن الناحية النظرية، فإن العلاقة بين العجز في الموازنة، والعجز في الميزان التجاري يمكن عرضها من خلال المتطابقة التالية:

$$(A.1) I_t + GE_t + X_t + Rf_t = S_t + TR_t + M_t$$

$$(A.2) X_t - M_t = (S_t - I_t) + (TR_t - GE_t - Rf_t)$$

$$(A.3) S - I_t = (X_t - M_t) + (G_t + Rf_t - TR_t)$$

حيث:

$I_t$  : الاستثمار.

$TR_t$ : الإيرادات العامة ( الضرائب المحلية والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية).

$GE_t$  : الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي.

$S_t$  : الادخار.

$Rf_t$  : صافي التحويلات الحكومية.

$X_t$  : الصادرات.

$M_t$  : الواردات.

وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية الكلية، يمكن اعتماد المعادلة السابقة كإطار نظري لتفسير العلاقة بين الإيرادات الحكومية والتجارة الخارجية، فإذا كانت نسبة كبيرة من الإيرادات العامة ( $TR_t$ ) تتم من التحصيل الجمركي والضرائب الأخرى المفروضة على الواردات، فإن هذه الإيرادات تزداد كلما زادت نسبة الرسوم الجمركية على الواردات، وكذلك كلما زادت الواردات، وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. أما الإنفاق الحكومي ( $GE_t$ ) فإنه يعتمد مباشرة على الإيرادات العامة (المحلية والرسوم الجمركية على الواردات)، فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، فإن الإيرادات الحكومية من الجباية المحلية ستزداد، لكن هذه الزيادة من المتوقع أن تكون

أقل من الزيادة في الإيرادات من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات نتيجة لزيادة الدخل الذي تتبعه زيادة في الواردات في مثل هذه الاقتصادات.<sup>8</sup> وكما يستدل من المعادلة (A.3) والتي تعكس إعادة صياغة المعادلة (A.2)، فالمقدار  $X_t - M_t$  يعكس صافي التجارة الخارجية، فإذا كانت  $X_t < M_t$ ، فإن الاقتصاد القومي يعاني من عجز في التجارة الخارجية، أما المقدار الثاني  $G_t + Rf_t - TR_t$ ، فيعكس حالة الموازنة العامة، فإذا كان  $G_t + Rf_t > TR_t$ ، فإن الاقتصاد القومي يعاني من عجز في الموازنة العامة. وعندما يتزامن العجز في الميزان التجاري مع العجز في الموازنة العامة، فإن فجوة الموارد ستزداد والتي تتمثل في انخفاض الادخار من جهة، وارتفاع الطلب الاستثماري من جهة أخرى، حيث يعاني الاقتصاد من بطالة عالية، ويكون عندها يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، بحيث يكون الناتج المحلي الإجمالي أقل من الدخل القومي. وكلما زادت الفجوة بين الاستثمار والادخار، زادت الفجوة بين الناتج المحلي والدخل المحلي، وبخاصة في الاقتصادات النامية ذات المدخرات المنخفضة التي لا تستطيع الحد من الفجوة بين الادخار والاستثمار، والتي تختزل العجز المترامن بين الموازنة العامة والميزان التجاري بالاقتراض من الخارج، أو من المعونات الدولية، أو تشغيل جزء كبير من القوى العاملة خارج إطار الاقتصاد القومي للحد من البطالة، بسبب عدم القدرة على الاستثمار، وبخاصة في القطاع الخاص لاستيعاب عرض العمالة المتزايدة، وعدم القدرة على استخدام السياسة المالية أو النقدية للتأثير على الطلب الاستثماري عبر سعر الفائدة أو سعر الصرف [ خليل، 1994، 1989، Dourbuc Brauson ].

#### 4-1 العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري

تتوقف العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري على الأداء العام للاقتصاد، والذي يتفاوت من بلد إلى آخر [Abed, 1999] وذلك وفقاً للاعتبارات التالية:

<sup>8</sup> Tanzi, 1998, Hitris & weeks, 1987.

1. نسبة الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية المتأتية من الواردات إلى الإيرادات الكلية، فكلما زادت هذه النسبة، ازداد اعتماد الاقتصاد القومي على المصادر الخارجية في تمويل أنشطة الحكومة، وبالتالي قل اعتماد الاقتصاد القومي على إمكانياته الذاتية في تحصيل الضرائب والإيرادات المباشرة مثل ضريبة الدخل، وضريبة الإنتاج.
2. نسبة الإنفاق الحكومي المخصص للنفقات الرأسمالية والتطويرية، فكلما زادت هذه النسبة، زاد تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي على الدخل القومي الإجمالي.<sup>9</sup>
3. تلجأ الاقتصادات الصغيرة لتعزيز الإيرادات العامة بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات التي لا يتطلب تحصيلها تكلفة عالية أو إجراءات إدارية مقارنة مع إجراءات وتكلفة تحصيل ضريبة الدخل. لكن الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة غالباً ما يترتب عليه العديد من التكاليف الاقتصادية، والذي يعتبر من أهمها انحسار قدرة الاقتصاد القومي على توليد الإيرادات لتمويل الخزينة، فعندما تزداد الواردات السلعية، فإن الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ستزداد، وبخاصة إذا كانت السلع الاستهلاكية المستوردة تشكل أكثر من 80% من الواردات السلعية، أما الواردات من السلع الرأسمالية، فلم تشكل أكثر من 10% من مجمل الواردات السلعية، ما يعني أن زيادة الواردات ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي، وبالتالي انخفاض الدخل وانخفاض الطلب المحلي على العمالة، وزيادة معدلات البطالة، وفي حالة استمرار هذا الاتجاه، فإن تمويل الواردات يتطلب الاعتماد على مصادر خارجية، سواء أكانت على شكل معونات أم قروض أم تشغيل الفائض من القوى العاملة خارج إطار الاقتصاد القومي، ويتحدد مستوى العرض والطلب على العمالة المحلية حسب القوانين والإجراءات السارية في الدولة المستوردة للعمالة، ما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الضرائب التي يتم

<sup>9</sup> يسمى التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتغير في الإنفاق الحكومي ( $\partial GDP/\partial GE$ ) بالمضاعف، فكلما زاد تأثير الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية والرأسمالية (الاستثمار العام)، فإن من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الدخل القومي الإجمالي، وبخاصة إذا كان الاستثمار العام محفزاً للاستثمار الخاص.

تحصيلها من الدخل والأنشطة الاقتصادية الأخرى، فالتكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع عندما يعتمد على الإيرادات الجمركية في تمويل الخزينة تكون أعلى بكثير من التكلفة الاقتصادية للإيرادات التي يتم تحصيلها من الدخل والأنشطة الإنتاجية السلعية، ما يعني إحداث المزيد من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد، وبخاصة إذا لم يكن الهدف من فرض الرسوم الجمركية حماية المنتج المحلي، ودعم قدرته على منافسة الواردات، أو تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتقليل اعتماد الاقتصاد القومي على الاقتصادات الخارجية في تلبية الطلب المحلي [IMF, 1999, Hitirs & Weekes, 1987, Greenaway, 1984].

4. كما ترتبط علاقة العجز في الموازنة مع العجز في الميزان التجاري بمدى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة حالات الاحتكار والإغراق والتهرب، فكلما زادت هذه الإجراءات والممارسات في اقتصاد بلد ما، زاد العجز في الميزان التجاري دون الحصول على الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على التجارة الدولية، وزيادة معدلات التسرب المالي من الإيرادات العامة، ما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة من جهة، وعدم قدرة الإنتاج المحلي على منافسة الواردات من جهة أخرى، وبالتالي انخفاض الطلب على الإنتاج المحلي، ما يعني تراجع الدخل، وانخفاض الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الدخل والإنتاج المحليين.

5. إن توفير الحوافز لدعم الصادرات، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل، سوف يؤدي إلى زيادة الدعم الحكومي (الإنفاق) في الأجل القصير، ولكن الإنتاج والدخل سيزداد في الأجل الطويل، وبالتالي ستزداد الإيرادات العامة من الجباية المحلية على حساب الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية، وهذا يعتمد على آليات التحكم والتكيف التي يمكن تطويرها عندما تتبنى الاقتصادات الصغيرة استراتيجيات محددة للحد من الاختلالات والتشوهات التي تعاني منها [Abed, 1999]. ويعتمد الإحلال للإيرادات العامة التي يتم تحصيلها من الرسوم الجمركية وضرائب التجارة الخارجية الأخرى بالضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي والدخل على العديد من العوامل، منها:

- أ. نسبة حصيلة الرسوم الجمركية إلى الإيرادات الكلية.
- ب. مدى استجابة الطلب على الواردات للتغير في الرسوم الجمركية.
- ج. مساهمة الواردات في تلبية الطلب المحلي.
- د. مرونة الإحلال بين المنتجات المحلية والمستوردة.
- هـ. مدى كفاءة الأجهزة الضريبية في تحصيل الإيرادات من الجباية المحلية، والإيرادات من الرسوم الجمركية، فكلما قلت الفجوة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقعة، زادت كفاءة النظام الضريبي، ما يعني انخفاض وانحسار معدلات التهرب الضريبي والتسرب المالي إلى أدنى مستوى ممكن.

6. إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية يمكن أن تكون واضحة ومباشرة، إذا كان هذا الإنفاق موجهاً لدعم إنتاج القطاعات الأكثر كفاءة، كما أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون مُحفزاً للتجارة إذا استهدف الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتنمية مثل: الكهرباء والطاقة، والري، والنقل، والاتصالات، والتعليم الإلزامي والعالي، والصحة، وهذه الإنشاءات تعتبر بمثابة المدخلات لدعم الاستثمار في القطاعات السلعية والتصديرية، وبخاصة الزراعية والصناعية منها، وتخفيض تكلفة الاستثمار في هذه المجالات.

7. إن الاعتماد على التجارة الخارجية في تمويل الخزينة يجب أن يستهدف دعم وحماية الإنتاج المحلي، وبخاصة في الأجل القصير لفك العلاقة المترامنة بين العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، للمحافظة على تدفق الإيرادات للخزينة من جهة، وتقليل اعتماد الاقتصادات الصغيرة على الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية في تمويل الخزينة من جهة أخرى.

8. زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضرائب الشراء على السلع المستوردة، وبخاصة النهائية منها، والموجهة مباشرة للاستهلاك الشخصي عن تلك السلع المناظرة والبديلة لها، والتي يمكن إنتاجها محلياً، سيؤدي إلى زيادة تدريجية في الإنتاج والدخل، وزيادة فرص العمالة، وزيادة اعتماد الخزينة على

تمويل ذاتها من الأنشطة الاقتصادية المحلية، كما يمكن زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة (VAT) على الاستيراد مقابل تخفيض معدل (VAT) من السلع المنتجة محلياً. ويمكن وضع الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك، وبخاصة أن ذلك يتفق مع الاستثناءات والحقوق الأساسية التي حصلت عليها الدول النامية في إطار قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل حماية الميزان التجاري، والدعم والمساعدات الحكومية للصادرات، ودعم الصناعات الوطنية، وبخاصة المتعلقة منها بصناعات التصدير. بالمقابل، فقد أقرت منظمة التجارة العالمية الحق للدول الصغيرة في الحماية ضد المنافسة غير الشريفة، مثل الإغراق والتهرب، فمحاربة الإغراق ضرورة لإيقاف بيع السلع الأجنبية بسعر منخفض، والتي تحدث ضرراً ملموساً للصناعة المحلية، ويتمثل الضرر في انخفاض المبيعات من الإنتاج المحلي وانخفاض الاستثمارات وانخفاض الطلب المحلي على العمالة [UNCTAD/ WTO,1995].

#### 2-4 التشابك والتداخل بين السياستين المالية

##### والتجارية في الاقتصاد الفلسطيني

يمكن القول أن للنظام الضريبي السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع) هدفاً رئيسياً يتمثل في تمويل الخزينة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن عناصر النظام الضريبي في الضفة والقطاع قد تمت صياغتها في اتفاق باريس الاقتصادي 1994، فإنها تعتبر امتداداً وانعكاساً للسياسة المالية التي كانت تمارسها السلطات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة 1967-1994 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استهدف النظام الضريبي الذي فرضته السلطات العسكرية الإسرائيلية خلال تلك الفترة، تمويل الخزينة للإدارة المدنية الإسرائيلية، وتقريبه إلى النظام الضريبي المطبق في إسرائيل. وقد جاءت صياغة النظام الضريبي في الضفة والقطاع منسجمة وداعمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، والتي تقترب من

نظام الوحدة الجمركية، ولكن من جانب واحد يميل كلياً لمصلحة إسرائيل. فقد تم فرض ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وضرائب الشراء على الإنتاج المحلي، وعلى المستوردات من السلع في الضفة والقطاع بالمعدلات نفسها السائدة في إسرائيل عند مستوى 17%. ويتم حساب ضريبة القيمة المضافة بعد أن تتم إضافة العديد من الرسوم والضرائب الأخرى، وذلك على النحو التالي:<sup>10</sup>

1. حساب الرسوم الجمركية والتي قد تصل نسبتها إلى 50% بعد أن يتم حساب قيمة السلع المستوردة ورسوم الشحن والتأمين.
2. يتم حساب ضريبة الشراء على أساس قيمة الواردات مضافاً إليها تكاليف الشحن والتأمين والرسوم الجمركية.
3. يتم حساب ضريبة القيمة المضافة على أساس قيمة البضاعة المستوردة، بما في ذلك رسوم الشحن والتأمين والرسوم الجمركية وضريبة الشراء.

وقد سمح للسلطة الوطنية الفلسطينية تحديد معدلات الجمارك وضرائب المشتريات الأخرى على المستوردات السلعية من مصر والأردن والواردة ضمن القوائم (A1، A2، B) الواردة في بروتوكول باريس والتي تم توسيعها خلال السنوات الماضية، ولكن سيطرة إسرائيل على المعابر، وتحكمها في تدفق السلع بين الأسواق الفلسطينية والأسواق العربية، كما أن عدداً كبيراً من تلك السلع أو السلع المناظرة لها والتي تمثل بديلاً قريباً وقوياً لها قد تم إعفاؤها من الرسوم الجمركية، نتيجة لالتزامها بمقررات وترتيبات منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي قلل من إمكانية تنشيط التجارة بين الضفة والقطاع والأسواق العربية المجاورة، كما أن انخفاض نسبة التوافق والتطابق بين الصادرات الفلسطينية والواردات العربية والعكس بالعكس، قد أفقد السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على تنشيط تجارتها مع الدول العربية،<sup>11</sup> وبالتالي انخفاض

<sup>10</sup> ماس (1996): تقييم النظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>11</sup> ماس (2000b): التجارة الخارجية الأردنية الفلسطينية، و(ماس 2000c): التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية.

نسبة الإيرادات التي يتم توليدها من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات الفلسطينية من الأردن ومصر، وهو ما زاد من تحكم إسرائيل في التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة، وزيادة اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على المستوردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها من جهة أخرى، كما أدى فرض ضريبة القيمة المضافة السائدة في إسرائيل على المبيعات من المنتجات المحلية إلى فقدان السلع المنتجة محليا من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات من الضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي.[جدول 4]. هذا بالإضافة إلى زيادة تدفق المستوردات السلعية من إسرائيل أو عبرها بأسعار منخفضة إلى الأسواق الفلسطينية، وبخاصة السلع كثيفة العمل مثل الملابس والأحذية، التي تعتبر من البدائل القريبة للمنتجات المحلية ذات التكلفة والأسعار العالية، ونتيجة لذلك، ازداد اعتماد الخزينة الفلسطينية على تمويل إيراداتها من الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية بدلا من الاعتماد على الضرائب المفروضة على المنتجات المحلية والضرائب المباشرة كضريبة الدخل، وبخاصة بعد تحول العديد من المنتجين في الصناعات الغذائية، والدوائية، والأحذية، والملابس إلى مستوردين من إسرائيل ومن خلالها، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا. وتعكس مؤشرات مصادر تمويل الموازنة العامة مدى اعتماد السياسة المالية المتزايد على التجارة الخارجية في تمويل الخزينة، فقد زادت نسبة الإيرادات المحصلة من الضرائب الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية، وبخاصة من إسرائيل، إلى الإيرادات الجارية خلال الفترة 1995-1999، حيث ارتفعت من 70% العام 1995 إلى 80% العام 1999.

وقد تم الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات لتمويل الخزينة نظرا لانخفاض تكلفة تحصيلها، فالآليات الواردة في اتفاق باريس في البند VI تبين كيف تقوم دوائر الضريبة في السلطة الفلسطينية وفي إسرائيل بإجراء مقاصة وتسوية لفواتير التصدير والاستيراد، حيث تقوم إسرائيل بتحويل صافي ضريبة القيمة المضافة، والضرائب الأخرى إلى السلطة الفلسطينية، حيث أن الواردات السلعية

الفلسطينية من إسرائيل تعادل على الأقل أربعة أضعاف قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل.

### 3-4 النتائج المتوقعة لاعتماد السياسة المالية الفلسطينية على التجارة الخارجية لتمويل الخزينة

يمكن القول إن اعتماد السياسة المالية على الإيرادات الناشئة عن الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية الفلسطينية قد أدى إلى ما يلي:

أولاً: على الرغم من أن عقد الاتفاقيات التجارية<sup>12</sup> مع العديد من دول العالم، كان يستهدف أساساً تنويع الاستيراد لكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية دون أن يركز، بالمقابل، على توسيع دوائر التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات، فإن الهدف الضمني من ذلك كان تعظيم إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، والحد من التسرب المالي بسبب فقدان الفلسطينيين للكثير من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة بالطرق التالية:

1. من إسرائيل.
2. السلع التي تستوردها إسرائيل من الخارج، وتعيد تصديرها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>12</sup> إن عقد اتفاقيات تجارية بين فلسطين ودول العالم الخارجي مثل تركيا، والاتحاد الأوروبي، وكندا، ودول اسكندنافيا وغيرها لا يعني إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب الشراء المفروضة على الواردات بشكل فوري وكامل تدريجياً. فغالبا ما يتم الاتفاق على إلغاء وضبط القيود والعوائق غير التجارية وتحويلها إلى قيود كمية، ثم إلغاؤها تدريجياً في ظل اتفاقيات التجارة الحرة بين أي بلدين أو أكثر [UNCTAD, WTO, 1995].

3. السلع التي تستوردها إسرائيل من الخارج، وتقوم بإعادة تصديرها للضفة الغربية والقطاع بعد أن تقوم بإضافة أجزاء بسيطة أو تعديلها.

وعندما لم تساعد الاتفاقيات التجارية التي عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الأقطار العربية المجاورة والعديد من دول العالم على تنويع مصادر الواردات وتعظيم الإيرادات الجمركية والحد من التسرب المالي بسبب القيود والعوائق الإسرائيلية، وتحكم إسرائيل في حركة السلع المستوردة عبر المعابر التي تخضع لسيطرة إسرائيل، ما زاد تدفق السلع من الأسواق الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية مباشرة أو عبر وكلاء إسرائيليين، من خلال منح العديد من رخص الاستيراد ووكالات الاستيراد لتسهيل عملية الاستيراد من إسرائيل، لزيادة الإيرادات من ضرائب القيمة المضافة وضرائب الشراء. فقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات بنسبة الإيرادات العامة من 70% العام 1995 إلى 80% العام 1999. بالمقابل، وتراجعت نسبة الإيرادات من الجباية المحلية إلى الإيرادات العامة جدول 4.

ثانياً: لم يتطرق بروتوكول باريس الاقتصادي إلى تقديم الحوافز لدعم الصادرات الفلسطينية إلى الخارج. فقد انحصر توجيه هذه الصادرات إلى السوق الإسرائيلية على الأسس نفسها التي كانت سائدة قبل العام 1994، فكثير من السلع كان يتدفق من الأسواق الفلسطينية إلى إسرائيل على أساس التعاقد من الباطن، كما استمر تصدير السلع الزراعية والسلع كثيفة العمل بناءً على حاجة السوق الإسرائيلية. وقد انعكس ذلك على تراجع نسبة إيرادات الجباية المحلية المتأتية من الإيرادات الضريبية المفروضة على الإنتاج المحلي من الإيرادات الجارية من 20% العام 1995 إلى حوالي 15% العام 1999. وهذا يعني أن التجارة الخارجية الفلسطينية كانت أداة لتنفيذ السياسة المالية بزيادة وتكريس الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية لتمويل الخزينة. بالمقابل، فإن السياسة التجارية قد تسببت في الكثير من الأضرار للإنتاج المحلي،

وبالتالي تقليل وتراجع اعتماد السياسة المالية على الجباية المحلية في تمويل الخزينة، وذلك بالسماح بزيادة الواردات السلعية على حساب الإنتاج المحلي من السلع، مقابل التوسع في قطاع الخدمات الرسمي وغير الرسمي، حيث تواجه دوائر الضريبة العديد من الصعوبات والمشكلات في تحديد قيمة الإنتاج والدخل في هذا القطاع، والتي تحد من قدرة الأجهزة الضريبية في تحديد معدلات الضرائب التي يمكن تحصيلها من الأنشطة الخدمية وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الخدمية التي تقدم الاستشارات والمعاهد التدريبية التي يصعب حصر وتغطية قيمة إنتاجها ودخلها.<sup>13</sup>

ثالثاً: لم تأخذ السياسات التجارية والمالية بعين الاعتبار حماية المنتج ورفاهية المستهلك الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد زاد الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية النهائية، حيث زادت نسبة الإنفاق على الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي على 60%، كما شكلت قيمة الواردات من السلع النهائية المخصص للاستهلاك النهائي أكثر من 80% من قيمة الواردات السلعية الكلية. فمستوى أسعار السلع في الأسواق الفلسطينية كان وما زال يتحدد وفقاً لظروف الطلب والعرض في الأسواق الإسرائيلية. على الرغم من أن متوسط الدخل الفردي في الضفة والقطاع لا يتجاوز 10% من متوسط الدخل الفردي في إسرائيل، كما أن الارتفاع في الأسعار في السوق الفلسطينية يتم بنسب أعلى من الزيادات في الدخل الفردي في المناطق الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع رفاهية المستهلك. وهذا يعني أن السياسات المالية والتجارية الفلسطينية، لم تكن موجهة لخدمة وحماية المنتج والمستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>13</sup> بدأت مديرية ضريبة الدخل في وزارة المالية الفلسطينية بدراسة الآليات المناسبة التي يمكن تبنيها من أجل تحديد معدلات الضريبة المفروضة على قطاع الخدمات، وبالتالي زيادة الإيرادات من الجباية المحلية، إلا أن ذلك يحتاج إلى إعداد البرامج وحصر وتغطية قيمة الخدمات المنتجة.

رابعاً: على الرغم من أن بروتوكول باريس قد سمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بتحديد معدلات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع المستوردة والواردة في القوائم (B،A1،A2) فإنها لم تتمكن من ذلك الأمر الذي كان متوقعا. فتحديد معدلات الضرائب والرسوم الجمركية على تلك السلع بمعدلات مساوية أو أعلى من تلك المفروضة على السلع المماثلة أو البديلة لها والتي يمكن استيرادها من إسرائيل أو عبرها، أدى إلى زيادة الطلب على الواردات من إسرائيل، فتكاليف النقل والشحن والتأمين للسلع، والتكاليف الناشئة عن التأخير وإجراءات التفتيش والتخليص وبطء تدفق السلع المستوردة من الأردن ومصر أو غيرها، تفوق التكاليف المماثلة لاستيراد تلك السلع من إسرائيل، حتى إن السلع المسموح استيرادها حسب نظام الحصص مثل الإسمنت والحديد وغيرها، لم يتم تدفق أكثر من 50% من الكميات المسموح بها، كما لم يكن ممكناً للسلطة الفلسطينية فرض معدلات ضرائب ورسوم جمركية أقل من تلك السائدة في إسرائيل، بسبب اعتماد السلطة الفلسطينية على الإيرادات الجمركية في تمويل الخزينة، فلم يكن بالإمكان تخفيض الإيرادات العامة التي توجه لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري، وبخاصة أن انخفاض الإنفاق الحكومي الجاري سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، الذي مازال بعيدا عن مستوى التشغيل الكامل، كما أنه ليس بمقدرة السلطة الفلسطينية تقليص حجم القطاع العام، وتقليص حجم التوظيف في هذا القطاع للحد من تضخم فاتورة الأجور والرواتب السنوية التي تلتهم أكثر من 60% من النفقات الجارية.

#### 4-4 تقييم العلاقة بين السياسة المالية والتجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

يمكن تقييم العلاقة بين السياسة المالية والتجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني كما يلي:

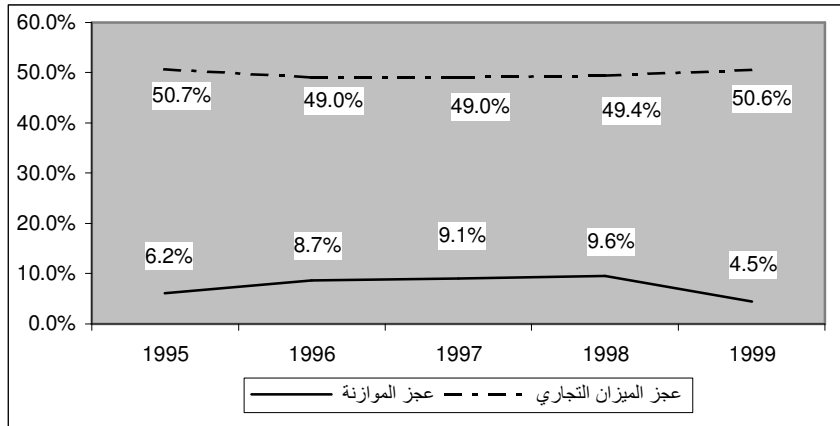
1. لم تكن هناك رؤية شمولية وتنموية لعلاقة متبادلة ومتداخلة بين السياسة المالية والتجارة الخارجية الفلسطينية، ساهمت سياسة التجارة الخارجية في تحقيق هدف محدد للسياسة المالية، وهو تعظيم الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية لتمويل الخزينة والتي كانت نسبتها من الإيرادات العامة تتزايد باستمرار.
2. لم تعمل السياسة المالية الفلسطينية على زيادة نسبة الإيرادات من الجباية المحلية إلى الإيرادات العامة لتمويل الخزينة. فالضرائب والرسوم الجمركية لم تستهدف حماية المنتج المحلي، كما لم تحافظ على استقرار وتحسين رفاهية المستهلك بسبب تراجع الدخل الفردي الحقيقي والارتفاع المستمر في الأسعار السائدة في الضفة والقطاع، بل تسببت في خلق العديد من الأضرار والتشوهات والاختلالات، فزاد الاعتماد على المصادر الخارجية لتوليد الإيرادات الجارية، وارتفعت نسبة الإنفاق على المستوردات إلى الإنفاق الاستهلاكي من 30% خلال السبعينيات إلى أكثر من 60% خلال الفترة 1995-1999. بالمقابل، انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25% إلى 10% خلال تلك الفترتين.
3. كانت نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية تفوق تلك النسب السائدة في الدول النامية [Greenway and 1998 Miller] مثل تشاد 52%، واليمن 61%، وغامبيا 62%، ويعكس هذا الوضع مدى الاختلال وعدم الاستقرار الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني. ففي ظل ظروف الإغلاق والحصار التي تفرضها إسرائيل على حركة السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والأسواق الإسرائيلية، فإن آثار ذلك تنعكس مباشرة على انخفاض الدخل القومي الإجمالي، وبالتالي انخفاض الاستيراد من إسرائيل، أو غيرها، وهذا يعني انخفاض الإيرادات الجارية من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية وكذلك انخفاض إيرادات الجباية المحلية، ما يعني تفاقم العجز في الموازنة الجارية بشكل خاص، والعجز في الموازنة بشكل

عام، بحيث تتركز الجهود على تمويل العجز الجاري، بعد أن كان محصوراً في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية والتطويرية.

#### 4-5 عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري السلعي والنتائج المحلي الإجمالي

أدت السياسات المالية والتجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية إلى تعميق كل من العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، فلم يتم توجيه الإنفاق العام بما يخدم النمو الاقتصادي، وقد كان لذلك ما يبرره من الناحية الفعلية في بداية الفترة الانتقالية، نظراً لتركز الإنفاق الرأسمالي (اعتمد تمويله بالكامل على الدول المانحة)، في تلك الفترة على إعادة إعمار وبناء ما دمره الاحتلال للبنية التحتية الفلسطينية خلال أكثر من ثلاثة عقود، أما الإنفاق الجاري، وهو الجزء الذي اعتمد بالكامل على الإيرادات العامة، فقد شكلت الرواتب والأجور حوالي 60% منه، حيث ارتبط ذلك بارتفاع معدل التوظيف العام في بداية الفترة الانتقالية، وإن كان لا يمكن الاستمرار في تبرير الزيادة المتواصلة والمطردة في الإنفاق على الرواتب والأجور خلال السنوات اللاحقة بسبب الاستمرار في التوظيف، ليشكل الإنفاق عليها نحو 60% من الإنفاق العام، وهو ما أدى إلى تضخم الجهاز الوظيفي العام بأجور وإنتاجية منخفضة [Shaban & Diwan, 1999]، وانتقل كاهل الاقتصاد الوطني.

شكل 9: عجز الموازنة والعجز السلعي إلى النتائج المحلي الإجمالي  
خلال الفترة 1995-1999



المصدر: تم حساب نسبة العجز في الموازنة والعجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من البيانات الواردة في الملحق الإحصائي للدراسة، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تم الحصول عليها من الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد متنوعة.

وكان لهذا الأداء أثر في ثبات نسبة العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1999، وذلك على النحو المبين في الشكل (9) باستثناء انخفاض نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999، ويلاحظ ارتفاع معدل كل من عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الانتقالية مقارنة مع الدول المجاورة. فقد وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي 50%، ما يعني أن هذه النسبة تزيد كثيراً على مثيلاتها في الدول المجاورة، مثل إسرائيل (5%)<sup>14</sup> والأردن (25%)<sup>15</sup>، كما أن نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها كانت قريبة من 10% لغاية العام 1998، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 4% في الأردن، و1% في إسرائيل. ويمكن تقييم أداء المالية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1994 على النحو التالي:

1. عدم تأثير الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي كما كان متوقفاً على قيمة ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية فيه لحساب زيادة القطاعات الخدمية، التي لا يعتمد عليها كثيراً في توليد الإيرادات المحلية لتمويل الخزينة، وهو ما عمق الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني.
2. التساهل حيال تزايد الاعتماد المفرط على عوائد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لتمويل الواردات السلعية والخدمية، للحصول على الإيرادات من الرسوم الجمركية، والضرائب المفروضة على تلك الواردات لتمويل الموازنة العامة، الأمر الذي زاد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة بشكل كبير للهزات والتقلبات الاقتصادية الخارجية التي يصعب السيطرة

<sup>14</sup> International Financial Statistics, IMF - 2000.

<sup>15</sup> النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد 36-العدد 8، دائرة الأبحاث والسياسات-البنك المركزي الأردني، آب 2000.

عليها، لزيادة عوامل التحكم الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني، ما شكل ضغوط كبيرة على الموازنة العامة الفلسطينية خلال فترات التوتر في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية.

3. استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وانعكاس ذلك سلباً على الصادرات التي لم يزد معدل نموها السنوي خلال الفترة نفسها على 2%. بالمقابل، كان معدل النمو في الواردات السلعية خلال نفس الفترة حوالي 4.5%، الأمر الذي أدى إلى تعميق العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وكانت للزيادة المضاعفة في الواردات السلعية عنها في الصادرات، تأثير على زيادة الاعتماد على الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات لتمويل الإنفاق الجاري، حيث ساهمت هذه الجباية بما يزيد على 70% من الإيرادات العامة، ما شكل نقطة ضعف في الموازنة العامة، وجعلها عرضة للتقلبات والتغيرات بفعل عوامل التحكم الخارجية.



## 5- صياغة وتقدير النموذج الاقتصادي

### 5-1 مقدمة إلى صياغة النموذج

تكمن العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري لاعتماد كل منهما على العديد من المتغيرات الاقتصادية المشتركة التي تحدد مستوى كل منهما في آن واحد، فتحديد عجز الموازنة سيؤدي إلى تحديد العجز في الميزان التجاري تلقائياً، والعكس بالعكس. ويمكن التعبير رياضياً عن ذلك كما يلي:

$$(1) BUD_t = [ DR_t + ER_t ] - [ GCUE_t + GCAE_t ]$$
$$(2) CA_t = RM_t + ( XM_t + XS_t ) - ( MM_t + MS_t ) + Rf_t$$
$$(3) TR_t = DR_t + ER_t$$

حيث

- $BUD_t$  : الموازنة الفعلية للحكومة خلال الفترة  $t$ .
- $DR_t$  : الإيرادات من الجباية المحلية للحكومة خلال الفترة  $t$ .
- $ER_t$  : إيرادات الحكومة التي تعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية خلال الفترة  $t$ .
- $TR_t$  : الإيرادات الجارية من الجباية المحلية ومن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية خلال الفترة  $t$ .
- $GCUE_t$  : النفقات الجارية للحكومة خلال الفترة  $t$ .
- $GCAE_t$  : النفقات الرأسمالية للحكومة خلال الفترة  $t$ .
- $CA_t$  : صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة  $t$ .
- $RM_t$  : تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة  $t$ .
- $XM_t$  : الصادرات السلعية الفلسطينية خلال الفترة  $t$ .
- $XS_t$  : الصادرات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة  $t$ .

$MM_t$ : الواردات السلعية الفلسطينية خلال الفترة  $t$ .

$MS_t$ : الواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة  $t$ .

$Rf_t$ : صافي التحويلات الحكومية خلال الفترة  $t$ .

تشير المعادلة 1، إلى أن الموازنة الحكومية يتم تمويلها من الإيرادات من الجباية المحلية (Domestic Revenues (DR<sub>t</sub>، والتي تقسم إلى الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل على أجور ورواتب الموظفين، والضرائب غير المباشرة والتي تتضمن ضريبة التوزيع التي تدفعها الشركات، وضريبة القيمة المضافة التي تفرض على جميع البضائع والخدمات المنتجة محلياً (بعد خصم مشتريات البضائع الوسيطة)، باستثناء البضائع المعدة للتصدير وبعض الخدمات المحلية مثل السياحة. أما ضريبة الشراء، فتدفع على أساس أسعار الجملة للبضائع الاستهلاكية وبعض المواد الخام والبضائع المنتجة، وتتراوح قيمتها بين 5%-95%. فرضية الشراء المفروضة على السلع الكيماوية والأجهزة الكهربائية وحجارة البناء لا تزيد على 10%، أما ضريبة الشراء للمركبات فيبلغ معدلها 95%، وهناك ضرائب الوقود التي تحدد على أساس الكميات المباعة بالآلاف لتر، والضرائب المفروضة على المباني والأراضي غير الزراعية والعقارات، والضرائب على الأراضي الزراعية والإيرادات من ضرائب الممتلكات.

ويعتمد تحصيل الإيرادات الجارية من الجباية المحلية على الناتج المحلي الإجمالي، فهناك إيرادات الضريبة التي يتم تحصيلها بناء على الناتج المحلي الإجمالي مثل ضريبة الدخل، وضرائب الشركات، وضرائب القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة محلياً. كما يعتمد تحصيل ضريبة الشراء وضرائب الوقود على الدخل القومي المتاح للتصرف والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي عندما يزداد الطلب على السلع المنتجة محلياً، وبالتالي يزداد الإنتاج والدخل.

أما الإيرادات التي تعتمد على المصادر الخارجية External Revenues (ER<sub>f</sub>) والتي تصنف أحياناً بالضرائب غير المباشرة. وهي الضرائب المفروضة على الواردات. وتتضمن الرسوم الجمركية التي تحتسب على أساس قيمة الواردات، بما في ذلك رسوم الشحن ورسوم التأمين، ولا تزيد نسبة الرسوم الجمركية على 50% من قيمة البضاعة المستوردة إذا كانت مستوردة من خارج إسرائيل، كما تشمل الضرائب المفروضة على الواردات على ضريبة الشراء، حيث تحتسب على أساس قيمة الواردات، مضافاً إليها تكاليف التأمين والشحن والرسوم الجمركية، وتتراوح نسبتها بين 5-240%، ويتم حسابها بعد حساب الرسوم الجمركية التي لا تزيد نسبتها على 50% من قيمة الواردات، بما فيها رسوم التأمين والشحن. كما تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع البضائع المستوردة بنسبة 17% بعد حساب قيمة الرسوم الجمركية وضريبة الشراء. أما الواردات السلعية التي تتدفق من إسرائيل كسلع إسرائيلية، فيفرض عليها فقط ضريبة القيمة المضافة بعد حساب رسوم الشحن والنقل والتأمين، إضافة إلى الضرائب المقتطعة من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من غير المقيمين في الأراضي الفلسطينية.

ويعتمد تحصيل الضرائب المفروضة على التجارة الدولية ER<sub>f</sub> أساساً على قيمة الواردات من السلع والخدمات، مضافاً إليها رسوم الشحن والتأمين، إلا أن الطلب على الواردات يعتمد على الدخل القومي المتاح، حيث يقوم المستهلك بتوزيع إنفاقه الاستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة. كما يعتمد الاستيراد على مستوى الأسعار للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وبخاصة إذا كانت السلع المستوردة تمثل بدائل للسلع المنتجة محلياً، كما يتوقع أن يؤثر سعر الصرف الحقيقي على قيمة المستوردات، وبالتالي على الإيرادات الحكومية الناشئة من التجارة الدولية.

كما يتوقف تحصيل الإيرادات الحكومية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة المفروضة على الواردات على التهرب الضريبي.<sup>16</sup> ومن المتوقع أن يؤدي تزايد معدلات التهرب الضريبي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، ويعكس التهرب الضريبي مستوى وكفاءة دوائر الضريبة ووزارة المالية في تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أما النفقات الرأسمالية، فمن المتوقع أن تعتمد على الإيرادات الحكومية الكلية والمعونات الدولية والتحويلات من الخارج والهبات، وإنفاق وكالة الغوث الدولية في المناطق الفلسطينية.

وإذا كانت للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في توليد إيرادات الدولة، فإن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه السلطة الوطنية الفلسطينية من فرض الضرائب الجمركية هو تمويل الخزينة الفلسطينية، على الرغم من أن هناك العديد من الأهداف التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولها أهميتها في تصحيح الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وتتمثل تلك الأهداف في تخفيض الاستهلاك من السلع المستوردة، لتشجيع الطلب على السلع المحلية من أجل الاحتفاظ بالعملة الأجنبية، وزيادة الميل الحدي للادخار. لذا، فإنه من المتوقع أن يؤدي الاعتماد على الإيرادات الضريبية المفروضة على الواردات لتمويل الخزينة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، وإن مكن ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية من تسديد جزء من العجز في الموازنة بدلاً من الاقتراض الخارجي لتسديد العجز أو اللجوء إلى الطرق الأخرى المعروفة لتمويل العجز، مثل الاقتراض من الجمهور، أو من خلال المصارف، أو الاقتراض من الخارج.

كما تشير معادلة 2 إلى أن الحساب الجاري يتكون من الصادرات والواردات للسلع والخدمات وعوائد العاملين الفلسطينيين وصافي التحويلات. ومن المتوقع أن

<sup>16</sup> يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه عبارة عن الفرق بين الإيرادات المتوقعة تحصيلها والضرائب التي تم تحصيلها فعلاً. وقد تم حساب الإيرادات الممكن تحصيلها أو المتوقع تحصيلها على أساس أن نسبة الإيرادات من الجباية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات من الرسوم الجمركية إلى التجارة الخارجية مساوية لتلك النسب السائدة في الأردن خلال الفترة 1968-1999، لمزيد من التفصيل، أنظر كنانة، 1998.

يرتبط إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إيجابياً مع الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار للسلع والخدمات في أسواق الاستيراد، ولكن سلبياً مع القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تفرضها الدول المستوردة، وبخاصة المتقدمة منها على صادرات الاقتصادات الصغيرة. أما من جهة الاستيراد، فإن الواردات السلعية والخدمية تعتمد على الدخل الإجمالي المتاح للتصرف، وأسعار الاستيراد للسلع والخدمات في أسواق التصدير، وبخاصة إذا كانت الدولة المستوردة من الاقتصادات الصغيرة والمحدودة. كما يعتمد تدفق السلع والخدمات بين أسواق الاستيراد والتصدير على سعر الصرف الحقيقي.

## 5-2 النموذج الاقتصادي

في هذه الدراسة ستنم صياغة النموذج الاقتصادي بالاعتماد على النظرية الاقتصادية المتعلقة بالمالية العامة والتجارة الدولية، وذلك بربط متغيرات السياسة المالية المستهدفة مثل الإيرادات والإنفاق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي. فالنظرية الاقتصادية الكلية تفترض أن الإيرادات العامة من الجباية المحلية تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي، أما الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب، فيعتمد تحديدها على الواردات التي تعتمد، أيضاً، على الناتج المحلي الإجمالي وعوائد العاملين في الخارج. لذلك، فإن هناك تأثيراً مباشراً للناتج المحلي الإجمالي على الإيرادات من الجباية المحلية، وتأثيراً غير مباشر على الرسوم الجمركية والضرائب من خلال تأثيره على الواردات [للمزيد انظر، Burrows & Hitiris, 1983. Tait Gratz & Eichengreen, 1974.]. كما تم إدراج متغير التهرب الضريبي لقياس مدى كفاءة الأجهزة الضريبية في تحصيل الإيرادات، وهذا المتغير يقيس الفرق بين الإيرادات الممكن تحصيلها والإيرادات التي تم جمعها فعلاً.

أما في جانب الإنفاق، فسيتم تقسيمه إلى قسمين، وهما الإنفاق الجاري الذي يعتمد مباشرة على الإيرادات الجارية ومعدلات التضخم. والإنفاق الرأسمالي الذي

يعتمد، أيضاً، على معدلات التضخم وعلى المنح والمساعدات الدولية التي تحصل عليها الدولة أو البلد للإنفاق على المشاريع الرأسمالية بسبب عدم كفاية الإيرادات الجارية لتغطية الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي. كما تم اشتقاق معادلات الصادرات السلعية والخدمية على أساس أن البلد يسعى للحصول على أقصى إيراد ممكن عند عرض صادراته إلى أسواق التصدير، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، حيث تم اشتقاق معادلة عرض الصادرات من معادلة تعظيم الإيرادات للبلد الذي يقوم بتوزيع منتجاته السلعية والخدمية بين الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتعتمد التدفقات من السلع والخدمات من أسواق التصدير الصغيرة إلى الأسواق العالمية على أسعار التصدير، والنتائج المحلي الإجمالي، وأسعار الصرف الحقيقي، وتعكس هذه المتغيرات، أيضاً، سياسة تشجيع الصادرات [للمزيد، انظر Jung Woo, 1988, El-Jafari, 1998]. أما معادلة الواردات السلعية أو الخدمية فقد تم اشتقاقها على أساس أن البلد المستورد يسعى للحصول على أقصى منفعة من استهلاكه للسلع المنتجة محلياً والمستوردة في ظل عدد من القيود، أهمها قيد الإنفاق الذي يتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي، وبعوائد عناصر الإنتاج التي يتم تشغيلها في الخارج مثل العمل، وكذلك بعض القيود الأخرى التي يمكن أن تحد من تدفق الواردات مثل سعر الصرف والقيود التجارية وغير التجارية Non Tariff Trade barriers [للمزيد انظر El-Jafari, 1998].

ويمكن صياغة ما تقدم رياضياً لتوضيح علاقات التشابك والتداخل بين متغيرات السياسة المالية ومتغيرات التجارة الخارجية على النحو التالي:

- (4)  $DR_t = f(GDP_t, Trend, TAD_t, DR_{t-1})$
- (5)  $ER_t = f(MM_t, Trend, TAE_t, RM_t, ER_{t-1})$
- (6)  $GCUE_t = f(TR_t, \pi_t, Trend, GCUE_{t-1})$
- (7)  $GCAE_t = f(\pi_t, FA_t, Trend, GCAE_{t-1})$
- (8)  $RM_t = f(GDP_t, GDP_{is_t}, NTB_{1t}, NTB_{2t}, Trend, RM_{t-1})$
- (9)  $XM_t = f(PXM_t, REXG_t, NTB_{1t}, NTB_{2t}, Trend, GDP_t, XM_{t-1})$
- (10)  $XS_t = f(PXS_t, REXG_t, NTB_{1t}, NTB_{2t}, GDP_t, Trend, XS_{t-1})$

$$(11) MM_t = f(PMM_t, RM_t, GDP_t, REXG_t, Trend, MM_{t-1})$$

$$(12) MS_t = f(PMS_t, RM_t, GDP_t, REXG_t, Trend, MS_{t-1}).$$

حيث:

- $DR_t$  : الإيرادات الجارية المحلية التي تحصل عليها الحكومة في الفترة  $t$  .
- $ER_t$  : الإيرادات الجمركية التي تفرضها الحكومة على التجارة الخارجية في الفترة  $t$
- $GDP_t$  : الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الفترة  $t$  .
- $TAD_t$  : نسبة الإيرادات التي تخسرها الحكومة نتيجة للتهرب المشروع وغير المشروع من دفع الضرائب المحلية.
- $$/ DR^*) DR^* - DR(TAD_t =$$
- $TAE_t$  : نسبة الإيرادات التي تخسرها الحكومة نتيجة للتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.
- $$/ ER^*) ER^* - ER (TAE_t =$$
- $MM_t$  : الواردات السلعية في الفترة  $t$  .
- $RM_t$  : تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل في الفترة  $t$  .
- $GCUE_t$  : النفقات الحكومية الجارية في الفترة  $t$  .
- $GCAE_t$  : النفقات الحكومية الرأسمالية الموجهة نحو الإنشاءات والتطوير في الفترة  $t$  .
- $\Pi_t$  : معدلات التضخم خلال الفترة  $t$  .
- $FA_t$  : المساعدات والمنح الدولية التي كانت تحصل عليها الضفة والقطاع خلال الفترة 1968-1993، والتي أصبح يحول جزء كبير منها للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تشتمل على المنح والمساعدات التي تصل عن طريق وكالة الغوث الدولية، والمساعدات الدولية الأخرى خلال الفترة 1994-1999 .
- $XM_t$  : الصادرات السلعية في الفترة  $t$  .
- $PXM_t$  : أسعار التصدير القياسية للصادرات السلعية السائدة في بلد الاستيراد، اذا كان اقتصاد البلد المصدر من الاقتصادات الصغيرة.
- $REXG_t$  : سعر الصرف الحقيقي، سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية.

$NTB_{1t}$ : القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي فرضتها إسرائيل خلال الفترة 1988-1994، حيث توضع القيمة 1 لكل سنة خلال هذه الفترة، وتوضع القيمة صفر للسنوات الأخرى خارج هذه الفترة.

$NTB_{2T}$ : القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي فرضتها إسرائيل خلال الفترة 1995-1999، حيث توضع القيمة صفر للسنوات الأخرى خارج هذه الفترة.

$PMM_t$ : أسعار الاستيراد القياسية للواردات السلعية السائدة في بلد التصدير، إذا كان اقتصاد البلد المستورد من الاقتصادات الصغيرة.

$MS_t$ : الخدمات السلعية المستوردة في الفترة  $t$ .

$PMS_t$ : أسعار الاستيراد القياسية للخدمات السائدة في بلد التصدير، إذا كان اقتصاد البلد المستورد من الاقتصادات الصغيرة.

Trend: تم إدراج عنصر الزمن Trend للأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل غير الواردة في المعادلات على المتغيرات الداخلية حيث أن  $Trend = t = 1, 2, \dots, n$

وتمثل المعادلات التي تمت صياغتها أعلاه نموذجاً متكاملًا لعلاقات التشابك والتداخل بين المتغيرات المحددة للإيرادات والنفقات من جهة، والصادرات والواردات من السلع والخدمات من جهة أخرى. كما تبين المعادلات العلاقات غير المباشرة بين الإيرادات من الجباية المحلية والإيرادات الضريبية المفروضة على التجارة الخارجية، وتعكس كذلك علاقات الإحلال بين الإنتاج المحلي والمستوردات من جهة، وبين الإيرادات من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية. وتبين المعادلتان 4 و5 أن أية زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة من الجباية المحلية، وبخاصة عندما يزداد الإنتاج المحلي من السلع والخدمات التي يمكن أن تشكل بديلاً للسلع والخدمات المستوردة، فعندما يتم إحلال الواردات من السلع والخدمات بإنتاج محلي، فإن الواردات ستخف، وبالتالي فإن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها ستخف. وعندما تزداد الإيرادات العامة من الجباية المحلية، فإن الإنفاق الجاري سيزداد، أما زيادة تعويضات العاملين من الخارج فيمكن أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب على الإنتاج المحلي، شريطة أن يكون هناك تأثير لسياسة إحلال

الواردات، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة من الجباية المحلية، وإذا لم يتحقق هذا الشرط (كفاءة إحلال الواردات)، فإن زيادة الدخل من الخارج ستؤدي إلى زيادة الاستيراد وزيادة الإيرادات الجمركية. ويعكس متغير الناتج المحلي الإجمالي في معادلات الاستيراد 10 و 11، تأثير سياسة إحلال الواردات عندما يتم تبنيها وتكييفها. فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي وتتغير مكوناته من خلال إنتاج العديد من السلع التي تعتبر بديلاً للاستيراد، فإن المستوردات من السلع والخدمات ستتخفض، وبالتالي تنخفض الإيرادات الجمركية والضريبية، كما يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً في زيادة الصادرات السلعية والخدمية، فهناك علاقة تبادلية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، فزيادة أي منهما، سيؤدي إلى زيادة الآخر والعكس بالعكس.

### 5-3 تقدير معادلات النموذج الاقتصادي

النموذج أعلاه يتكون من تسع معادلات هيكلية وثلاث متطابقات، حيث تمثل المعادلات من 4 إلى 6 متطابقات تمثل العجز في الموازنة، والعجز في الحساب الجاري، ومجموع الإيرادات العامة على التوالي. أما المعادلات من 7 إلى 12 فتشكل المعادلات الهيكلية. وتبين معادلات النموذج الاقتصادي أن متغيرات الإيرادات العامة والواردات السلعية وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل يتم تحديدها داخل النموذج الاقتصادي، فلا تشمل المعادلات 4، 6، 7، 8، 9، 10 على متغيرات داخلية، أما المعادلات 5، 11، 12، فإن كل معادلة منها تحتوي على متغير داخلي واحد، لذلك فإن المعادلات تبدو مستقلة عن بعضها، ولا يتوقع أن يكون هناك خطأ في صياغة النموذج، لذلك فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلات النموذج الاقتصادي باستخدام بيانات السلسلة الزمنية، وتمتاز المعالم المقدره بالكفاءة وعدم التحيز [Pindyck & Rubinfeld,1998Griffiths, Hill & Judge,1993].

كما لم يكن ممكناً اعتبار معادلات النموذج غير مرتبطة ظاهرياً، فالعوامل والمتغيرات غير المدرجة في المعادلات والتي ينعكس تأثيرها في الخطأ العشوائي غير متجانسة خلال الفترة 1968-1999 لكل من معادلات الصادرات والواردات السلعية

والخدمية ومعادلات الإنفاق والإيرادات، ولذلك فليس من المتوقع أن يكون هناك ارتباطاً متزامناً Contemporaneous Correlation، ولا تحتوي كل معادلة من معادلات النموذج على مجموعة من المتغيرات المتشابهة، والتي يتم تحديدها مسبقاً، وتجعل الحدود العشوائية في كل معادلة غير مرتبطة مع الأخرى.

إن النتائج التي يتوقع الوصول إليها هي أهم ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار، وبخاصة عند تحديد الشكل الرياضي لمعادلات النموذج الاقتصادي لاستخلاص النتائج المقدرة واستخدامها في صياغة السياسات الاقتصادية التي يتوقع منها أن تساهم في تصويب الأداء العام للمتغيرات الاقتصادية، والتي تتمثل في العلاقة بين العجز في الموازنة، والعجز في الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية التي تستخدم لتمويل الخزينة، كما سيتم استخدام النتائج المقدرة للتنبؤ بمسار العديد من المتغيرات المستهدفة في ظل عدد من السيناريوهات المختلفة، فعادة ما يستخدم نموذج المعادلة الخطية في تقدير معادلات الصادرات والواردات السلعية والخدمية والإيرادات والإنفاق، وذلك لسهولة تقديرها واختبارها واستخلاص المضامين الاقتصادية المستهدفة، مثل المرونات المقدرة في الأجلين القصير والطويل، وتأثير المضاعف في الأجلين القصير والطويل لبعض متغيرات السياسة الاقتصادية إلى المتغيرات المستهدفة، يضاف إلى ذلك أن نماذج المعادلات الخطية يسهل استخدامها لأغراض التنبؤ داخل وخارج الفترة الزمنية [Pindyck & Rubinfeld, 1998].

وقد تمت إضافة المتغير الفترى التابع في كل من المعادلات الهيكلية بسبب وجود المعوقات التي تمنع المتغيرات التابعة من التكيف السريع للوصول إلى المستوى الأمثل أو المرغوب، فالمتغير الذي يطرأ على الإيرادات الحكومية، أو الإنفاق العام، والصادرات والواردات السلعية والخدمية، غالباً ما يكون تدريجياً بسبب التدابير الإدارية أو المعوقات الفنية، أو الاتجاه التدريجي في فرض أو تخفيف القيود والعوائق التجارية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية. كما تم إدراج عنصر الزمن (Trend) في المعادلات للأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل غير الواردة في المعادلات

على المتغيرات الداخلية [Griffiths, Hill & Judge, 1993]. ويشير الواقع العملي أن الاستجابة في المتغيرات المستهدفة من الصادرات والواردات السلعية والخدمية والإيرادات والإنفاق لا تحدث آنياً، ولكن بعد فترة من الزمن، ويحدث ذلك بسبب أن عملية التبادل التجاري التي تتم لا تستجيب للمتغيرات في الأسعار والدخل بشكل فوري، وإنما تحتاج إلى فترة من الزمن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجديدة في الأسعار والدخل. فهناك القرارات والتشريعات والإجراءات الحكومية والعوائق التجارية وغير التجارية التي يمكن أن يكون لها دور مباشر في عدم الاستجابة الفورية للمتغيرات المستهدفة لحدوث أي تغير في المتغيرات.

وفي هذه الدراسة، فإن التغير في المتغيرات المستهدفة مثل الإيرادات العامة والإنفاق والصادرات السلعية والخدمية، سيتم تقديرها في الأجلين القصير والطويل لمعرفة مدى استجابتها للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وأسعار الاستيراد والتصدير، وسعر الصرف الحقيقي وغيرها. وفي نماذج السلاسل الزمنية توجد في الغالب فترة أساسية من الزمن تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في السياسة الاقتصادية، ولعلاج مشكلة التخلف الزمني تم إدراج المتغير الفترتي التابع في المعادلات الهيكلية، وذلك لحساب المعالم المقدرة في الأجلين القصير والطويل.

#### 5-4 البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير المعادلات الهيكلية

تم جمع البيانات المستخدمة في صياغة النموذج الاقتصادي من مصادر أولية منشورة ومصادر أخرى لم تنشر، كما تم تعديل بعض البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية عند الأخذ بالحسبان المحددات التي تحد من جودة ودقة البيانات الإحصائية المستخدمة. فقد تم جمع البيانات المتعلقة بالمالية العامة الفلسطينية للفترة 1968-1999 من العديد من المصادر لتغطية المتغيرات المستهدفة خلال هذه الفترة. والبيانات

المتعلقة بالإنفاق العام الجاري، والإنفاق على المشاريع التطويرية والرأسمالية، والإيرادات من الجباية المحلية، والإيرادات من التجارة الخارجية من المصادر الإسرائيلية، حيث تم جمعها من كتاب Economic Intelligence Country Report Unit، وكان يتم الحصول عليها من ملفات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت البيانات المتوفرة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة معاً. كما تم الحصول على البيانات المتعلقة بتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من نشرة ميزان المدفوعات الإسرائيلي Isreal Balance of Payment. أما البيانات المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، فقد تم الحصول عليها من الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي Statistical Abstract of Israel. وفيما يتعلق ببيانات التجارة الخارجية فقد تم الاعتماد على البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الكلية من صادرات وخدمات، والتي تم إعدادها وتبويبها عندما تم إعداد الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر والأردن وإسرائيل، حيث تم ضبط وتعديل البيانات. كما تم اعتماد أسعار التصدير والاستيراد القياسية السائدة في إسرائيل، وذلك نظراً لاحتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية لصغر حجم الاقتصاد الفلسطيني مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي.<sup>17</sup>

وقد تم ضبط بيانات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات السلعية والخدمية الفلسطينية بالاعتماد على منهجية ماس في تقدير وتعديل بيانات التجارة الخارجية بسبب الاختلاف في منهجية جمع البيانات بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل جعل البيانات للسلسلة الزمنية خلال الفترة 1968-1994، أكثر انسجاماً مع بيانات السلسلة الزمنية للفترة 1995-1999 [للمزيد، أنظر ماس 2000].

<sup>17</sup> ماس (2000): مرجع سبق ذكره.  
ماس (2000a): مرجع سبق ذكره.  
ماس (2000b): مرجع سبق ذكره.  
ماس (2000c): مرجع سبق ذكره.

وقد تم تحويل جميع قيم المتغيرات التي تم نشرها بالشيكل الإسرائيلي في المراجع المذكورة سابقاً إلى القيم الحقيقية بالدولار الأمريكي لاستبعاد آثار التضخم، وذلك على النحو التالي:

تم تحويل قيم المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج مثل الإيرادات من الجباية المحلية، والإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات، والنتائج المحلي الإجمالي، والصادرات والواردات السلعية والخدمية، وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على المشاريع التطويرية من الشيكل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي، وذلك بقسمة قيم تلك المتغيرات على سعر الصرف الجاري للدولار الأمريكي بالشيكل الإسرائيلي.

لتحويل قيم تلك المتغيرات بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية إلى قيم تلك المتغيرات بالدولار الأمريكي بالأسعار الحقيقية، فقد تمت قسمة قيمة تلك المتغيرات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي على السعر القياسي لسعر الصرف للدولار الأمريكي بالنسبة إلى الشيكل الإسرائيلي، والذي تم حسابه على النحو التالي:

$$CPI_{USA} = CPI_{IS} (EXG_o/EXG_t)$$

حيث:

$CPI_{USA}$  : السعر القياسي لسعر صرف الدولار الأمريكي بالشيكل الإسرائيلي.

$CPI_{IS}$  : السعر القياسي للمستهلك السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً لعدم توفر ذلك للفترة 1968-1999، فقد تم استخدام السعر القياسي للمستهلك السائد في إسرائيل، والذي لا يبتعد كثيراً عن السعر القياسي للمستهلك السائد في الضفة والقطاع.

$EXG_o$  : سعر الصرف الجاري للدولار الأمريكي بالشيكل الإسرائيلي في سنة الأساس.

$EXG_t$  : سعر الصرف الجاري للدولار الأمريكي بالشيكل الإسرائيلي في الفترة  $t$ .

كما تم حساب سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس العلاقة بين الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي كما يلي:

$$REXG_t = EXG_t \cdot (CPI_{USA_t} / CPI_{IS_t})$$

حيث:

$REXG_t$ : سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالشيكل الإسرائيلي.

## 5-5 النموذج الاقتصادي المقدر

تمثل المعادلات المعروضة في الجداول النتائج المقدره للمعادلات 4 - 12 المذكورة سابقاً، وننبه هنا إلى أنه ستنم مناقشة معادلات المالية العامة (الإيرادات والإنفاق) أولاً، وتلي ذلك مناقشة مضمون المعادلات المقدره للتجارة الخارجية، وذلك لاشتقاق المضمون الاقتصادي لمعادلات كل قطاع على حدة. كما سيتم استخدام المعادلات المقدره لقطاعي المالية العامة والتجارة الخارجية لعرض طبيعة التشابك والتداخل بينهما وتأثيرها على التوازن الداخلي، وذلك لاستخلاص السياسات والتوصيات المناسبة لضبط العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة من خلال تحديد العوامل المحددة لكل منهما من جهة، وتحديدتهما لمستوى التشغيل للاقتصاد القومي، والتي يمكن أن تسهم في تحديد البدائل والخيارات لتحقيق التوازن العام في سوق البضاعة، أو التوازن بين الطلب الاستثماري الخاص، والادخار وذلك لتقليل من مشكلة الاختلال التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، حيث يفوق الطلب الكلي (الإنفاق) الإنتاج (العرض)، والتي يمكن أن تؤدي تلقائياً إلى تقليل العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري.

وسيتم عرض المعالم المقدرة لكل معادلة عند مستوى معنوية 5%، أو أقل، أو درجة ثقة 95% أو أكثر، كما سيتم عرض معامل التحديد المرجح  $R^2$  الذي يبين قدرة وكفاءة المعادلة المقدرة على تفسير التغيرات في المتغيرات الداخلية، فعندما تكون  $R^2 = 0.9$ ، فإن ذلك يعني أن 90% من التغيرات في المتغير التابع أو الداخلي يمكن أن تعزى للتغيرات في المتغيرات المفسرة في المعادلة المقدرة. كما سيتم عرض اختبار ديربن  $h$ ، لكل معادلة مقدرة بدلاً من اختبار ديربن-واتسون D.W لاختبار الارتباط الذاتي، وذلك لأن كل معادلة مقدرة تشتمل على المتغير الفترتي التابع Lagged dependent variable [Maddala. 1992].

### 5-5-1 المعادلات المقدرة للإيرادات العامة

تبين النتائج الواردة في الجدولين 7 و 8 أن أكثر من 85% من التغيرات في الإيرادات الجارية من الجباية المحلية والإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية يمكن تفسيرها من المعادلات المقدرة الواردة في الجدولين المذكورين. وقد تم تقدير المعادلات في الأجل القصير، حيث تبين أن المستوى الأمثل أو المرغوب من إيرادات الجباية المحلية والإيرادات الجمركية لا يتم ضبطها تلقائياً، بل تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً. إلا أن الإيرادات المحصلة من الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات فيتم ضبطها وتحديد مستواها بفترة قصيرة نسبياً مقارنة مع الفترة اللازمة لضبط الإيرادات الجارية من الجباية المحلية، وتتسجم هذه النتائج مع آلية وكفاءة التحصيل لكل منهما، فالإيرادات الجمركية يتم تحصيلها وفق آليات تبدو سهلة نسبياً مقارنة بالآليات تحصيل الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل.

ويظهر من النتائج المقدرة أن الإيرادات الجارية من الجباية المحلية كانت أكثر استجابة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، فعندما يزداد هذا المتغير بمقدار 1%، فإن الإيرادات الضريبية من الجباية المحلية ستزداد بمقدار 1.72% في الأجل الطويل، وحوالي 0.86% في الأجل القصير. كما كان لكفاءة التحصيل الضريبي تأثير

مباشر على الإيرادات من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية، وكلما تم ضبط عمليات التهرب أو تجنب دفع الضريبة المباشرة وغير المباشرة، زادت الإيرادات الجارية، حيث نقل الفجوة بين الإيرادات المباشرة الفعلية والإيرادات المتوقع والممكن تحصيلها.

وكانت الواردات السلعية، وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والأداء الضريبي من أهم محددات الإيرادات الجمركية، فدرجة حساسية الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات بالنسبة للواردات السلعية كانت مرتفعة نسبياً في الأجل الطويل، فارتفاع الواردات السلعية بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الإيرادات بنسبة 2.16%، كما كان للتحسن في الأداء الضريبي تأثير على زيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية، فتحسن الأداء الضريبي بنسبة 1% سيعمل على زيادة الإيرادات الجمركية بنسبة 0.96%، حيث تزداد عمليات تحصيل الرسوم الجمركية، وبالتالي انخفاض عمليات التهرب الضريبي المشروعة وغير المشروعة.

#### 5-5-2 المعادلات المقدرة للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي

بينما كانت الإيرادات العامة من أهم محددات الإنفاق الحكومي الجاري، فإن المعونات والمساعدات الدولية كانت من أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الرأسمالي، وكان تأثير التضخم على الإنفاق الجاري كبيراً إذا ما تمت مقارنة تأثيره على الإنفاق الرأسمالي، فالإيرادات الجارية يتم تحصيلها بالعملة الإسرائيلية (الشيكل) التي تتخفف قيمتها بالنسبة للعملة الصعبة مثل الدولار. وكان الانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الذي ينعكس على الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم يتزامن مع الانخفاض في قيمة الإنفاق الحكومي الجاري (بالدولار)، فعندما يزداد معدل التضخم بمقدار 1%، فإن الإنفاق الحكومي الجاري سينخفض تقريباً بنسبة 0.06%. ولذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بالقيم النقدية (بالشيكل)، لا يعني حصول زيادة حقيقية في مستوى هذا الإنفاق، بل سيترتب عليه انخفاض في القيم الحقيقية، وبخاصة في الرواتب والأجور التي تشكل حوالي 60% من الإنفاق الجاري.

ويشير معامل التحديد المرجح  $R^2$  إلى أن 90% من التغيرات في الإنفاق الجاري يمكن تفسيرها من المعادلة المقدرة في الجدول، أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي، فإن 94% من التغيرات فيها يمكن تفسيرها من خلال المعادلة المقدرة.

### 5-3-5 المعادلة المقدرة لتعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل

كان الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، من أهم العوامل التي تقف وراء تدفق تعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت مرونة تعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي أكبر من 1 في الأجلين القصير والطويل، وتبين هذه النتائج أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كانت أكثر استجابة وحساسية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي. فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بنسبة 1% فإن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ستزداد بنسبة 3.8% في الأجل الطويل، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي ستؤدي إلى زيادة الدخل في إسرائيل، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام العمالة الفلسطينية، وبخاصة في قطاعات البناء والزراعة والصناعة. بالمقابل، فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني سيؤدي إلى زيادة الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً، ما يتطلب استخدام المزيد من العمالة الفلسطينية في القطاعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي انخفاض حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل لتتخفف، بالتالي، تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. لكن تأثير الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني على حركة العمالة الفلسطينية، وبالتالي على تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كان منخفضاً للغاية، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لن يؤدي إلى انخفاض تعويضات العاملين إلا بنسبة 0.21%، الناشئة عن الانخفاض في حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

#### 4-5-5 المعادلات المقدره للصادرات والواردات السلعية

تبين المعادلة المقدره والواردة في جدول 12، أن أسعار التصدير القياسية السائدة في إسرائيل، والقيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية، وبخاصة الصادرات السلعية والسعر الحقيقي للدولار بالشيكال الإسرائيلي، والنتاج المحلي الإجمالي الإسرائيلي من أهم محددات الصادرات السلعية الفلسطينية. وبينما كان الطلب على الصادرات الفلسطينية غير مرن للغاية في الأجلين القصير والطويل، فإن الصادرات السلعية كانت حساسة جداً للعوائق والقيود التجارية التي فرضتها إسرائيل منذ العام 1995 مقارنة مع القيود والعوائق التي فرضتها إسرائيل خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1988-1993، فالقيود التي فرضت خلال السنوات الأخيرة كانت تختلف عن تلك التي فرضتها في الثمانينيات، فهناك القيود الصحية والبيئية ومعايير الحصص التي فرضت على السلع، وبخاصة الزراعية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، كما كانت الصادرات السلعية الفلسطينية تتأثر بأداء الاقتصاد الإسرائيلي والذي ينعكس بالنمو المتزايد في الناتج المحلي الإجمالي والذي تضاعف 25 مرة خلال الفترة 1968-1999.

أما معادلة الواردات السلعية المقدره في جدول 14، فتشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وأسعار الاستيراد القياسية، وسعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالشيكال الإسرائيلي كانت من أهم محددات تدفق الواردات السلعية إلى الأسواق الفلسطينية، كما يستدل من المعادلة المقدره، أن الطلب الفلسطيني على الواردات كان غير مرن للغاية في الأجلين الطويل والقصير، وتعكس هذه النتيجة مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد من إسرائيل، وعدم الاستجابة السريعة للتغيرات في الأسعار في إسرائيل، وذلك لعدم إمكانية الاستيراد مباشرة من أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية إلا في نطاق محدود. وهذا يفسره، أيضاً، أن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الإسرائيلية يؤدي لزيادة الاستيراد من إسرائيل،

حيث تصبح أسعار السلع المستوردة من إسرائيل رخيصة نسبياً بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج. وكان 86% من التغيرات في الواردات السلعية الفلسطينية يمكن تفسيره من خلال المعادلة المقدرة الواردة في جدول 14.

### 5-5-5 المعادلات المقدرة للصادرات والواردات الخدمية

كانت أسعار التصدير القياسية للخدمات من أهم المحددات للصادرات الخدمية، وكانت مرونة الطلب السعرية للصادرات منخفضة نسبياً، فعندما تزداد أسعار الخدمات بنسبة 1%، فإن الطلب على الخدمات سينخفض بمقدار -0.93%، ويلاحظ من المعالم المقدرة لعنصر الزمن Trend والمتغير الفتري  $XS_{t-1}$ ، أن المستوى المرغوب للخدمات المصدرة لا يمكن ضبطها أو الوصول بها إلى المستوى الأمثل في الأجل القصير، وإنما يحتاج ذلك إلى أكثر من سنة، وتفسر التغيرات في أسعار التصدير القياسية للخدمات وعنصر الزمن والمتغير الفتري للخدمات أن أكثر من 87% من التغيرات في الخدمات الفلسطينية المصدرة يمكن تفسيرها من خلال المعادلة المقدرة في جدول 13.

أما بالنسبة للواردات الخدمية الفلسطينية، فقد كانت أسعار الاستيراد القياسية، والنتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمتغير الفتري التابع من أهم المحددات لها، وتبين المعالم المقدرة الواردة في جدول 15 أن مرونة الطلب على واردات الخدمات كانت مرتفعة نسبياً مقارنة مع مرونة الطلب على الصادرات الخدمية. أما مرونة الخدمات المستوردة بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، فكانت منخفضة وسالبة، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت تؤدي إلى تقليل الاستيراد من الخدمات. فقد انخفض استيراد العديد من الخدمات، كما توقف استيراد بعضها على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، فكان تأثيرها إيجابياً على الواردات من الخدمات، فزيادة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كان يصاحبها استيراد العديد من

الخدمات الإسرائيلية، مثل النقل والتأمين، كما أن تسهيل حركة العمال غالباً ما يرافقها تسهيل حركة السلع بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية التي يعتمد تدفقها على العديد من الخدمات مثل الشحن والتأمين، ويبين معامل التحديد المرجح أن أكثر من 87% من التغيرات في الخدمات المستوردة يمكن تفسيرها من المعادلة المقدرة في جدول 15.



## 6- المضمون الاقتصادي للنموذج المقدر

سيتم استخدام المعادلات المقدرة والواردة في جدول 7 إلى 15 لتقييم علاقات التشابك والتداخل بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة والعوامل المحددة لهما في الأجلين القصير والطويل وخلال الفترتين 1968-1994 و 1995-1999، وسيتم الاعتماد على تلك النتائج في اشتقاق مضامين اقتصادية أخرى مثل معادلة الفجوة بين الادخار والاستثمار، والمعادلات المختزلة المقيدة التي تبين تأثير المتغيرات الخارجية على الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لصياغة التوصيات المناسبة للحد من تلك الاختلالات بالتأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة.

### 6-1 التغيرات الهيكلية في المالية العامة

#### والتجارة الخارجية الفلسطينية

سيتم استخدام النموذج الاقتصادي المقدر لتقييم الأداء الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال إدارة المالية العامة والتجارة الخارجية، فالمعادلات المقدرة يعتمد عليها في اختبار الفرضيات التالية:

1. هل نجحت الإدارة الفلسطينية للمالية العامة في تقليل عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات العامة من الجباية المحلية والإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية من جهة، وضبط الإنفاق الجاري من جهة أخرى.
2. هل نجحت المالية العامة الفلسطينية في تقليل اعتماد الموازنة العامة على التمويل من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية.

3. هل نجحت التجارة الخارجية الفلسطينية منذ العام 1995 في تقليل العجز في الميزان التجاري، بعد أن تم عقد العديد من الاتفاقيات التجارية لتتويج مصادر الواردات وزيادة الصادرات لكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية.

4. مدى مساهمة السياسات المالية والتجارة الخارجية الفلسطينية في تقليل عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري، وبالتالي تقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار، أو تقليل الفجوة بين الإنتاج (الدخل) والطلب الكلي، وتقليل الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج القومي الإجمالي.

ولاختبار الفرضيات السابقة، سيتم استخدام اختبار CHOW، بعد تقدير المعادلات 4 إلى 12 خلال الفترتين 1968-1994 و 1968-1999، وذلك لصياغة السياسات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني. وقبل اختبار الفرضيات السابقة ومناقشتها، فإنه سيتم اختبار التغير الهيكلي الناتج عن تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات إدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحدد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وبخاصة ما يتعلق منها بنواحي فرض الضرائب والرسوم الجمركية وإدارة التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

## 6-2 الأداء العام للمالية العامة الفلسطينية

### خلال الفترة 1995-1999

يبين جدول 16 أن محددات المالية العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 كان يختلف عما كان عليه الوضع خلال الفترة 1968-1994، وهذا يعني أن الإيرادات والإنفاق الحكومي منذ العام 1995 أصبحت تتحدد بعوامل تختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل العام 1994، فقيم F المحسوبة كانت تزيد كثيراً على قيم F

الجدولية، وهذا يعني أن تأثير المتغيرات المستهدفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، والأداء الضريبي والواردات السلعية على الإيرادات العامة الجارية من الجباية المحلية ومن الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة المفروضة على الواردات خلال الفترة 1995-1999 كان مختلفاً عما كان عليه الوضع خلال الفترة 1968-1994، وسوف نتناول التغير في تأثير تلك المتغيرات بالتفصيل.

ومن النتائج الواردة في الجداول 7- 10، سيتم اشتقاق معادلات الإيرادات العامة والإنفاق العام لاستخدامها في تقييم تأثير العوامل المحددة للعجز أو الفائض في الموازنة، وبخاصة خلال الفترة 1995-1999 ومقارنة ذلك بأداء الموازنة خلال الفترة 1968-1994. فجدول 17 يبين معادلة الإيرادات العامة التي تم اشتقاقها من المعادلتين المقدرتين الواردتين في الجدولين 7 و8. وتشير النتائج الواردة في جدول 17، إلى أن الإيرادات العامة كانت أكثر استجابة للتغير في الواردات السلعية مقارنة مع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وتعويضات العاملين الفلسطينيين. وتعكس هذه المتغيرات مدى أهمية الواردات السلعية في تمويل الموازنة العامة، وبخاصة أن معدل النمو السنوي في الواردات السلعية خلال الفترة 1995-1999 كان يعادل ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، كما أن درجة استجابة الإيرادات العامة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت عما كانت عليه في الفترة 1968-1994 من 0.8 إلى 0.51 خلال الفترة 1995-1999. بالمقابل، فقد تزايدت أهمية الواردات السلعية في تمويل الخزينة، فارتفعت مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للواردات السلعية خلال الفترة 1968-1994 من 0.53 إلى حوالي 1.53 خلال الفترة 1995-1999.

وتعكس المعلمة المقدرية والمرونة للأداء الضريبي بعض التحسن في تحصيل الإيرادات العامة، فقد شهد معدل التهرب الضريبي، أو تجنب دفع الضرائب والرسوم الجمركية، تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة 1995-1999. فقد ارتفعت مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للتهرب الضريبي من 0.6 خلال الفترة 1968-1994، إلى حوالي

0.78، وتشير هذه النتائج إلى أن انخفاض معدلات التهرب الضريبي بنسبة 1%، سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 0.78%.

أما الإنفاق الحكومي، فكان يعتمد على الإيرادات العامة والمعونات الدولية، لكن مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للإيرادات العامة الجارية كانت تعادل ضعف مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للمعونات الدولية، ومن النتائج الواردة في جدول 18، فإن مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للإيرادات العامة 0.6 كانت في الفترة 1995-1999 مساوية لقيمتها في الفترة 1968-1994، أما بالنسبة للمعونات الدولية فقد تراجع تأثيرها قليلاً على سياسة الإنفاق العام، حيث يخضع أسلوب إنفاقها للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية ولا تغطي المعونات الدولية العجز في الموازنة، وإن كان يخصص أكثر من 95% منها للإنفاق على المشاريع الرأسمالية التطويرية.

### 6-3 تقييم تأثير بعض المتغيرات المستهدفة على الموازنة

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي، والأداء الضريبي والواردات السلعية من أهم المتغيرات المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية، والإيرادات المحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية. أما الإنفاق العام (الرأسمالي والجاري) فيعتمد على الإيرادات العامة والمعونات الدولية. وقد تم استخدام المعادلات الواردة في الجداول 7-10 لاشتقاق المعادلات 17-20 لحساب تأثير المتغيرات المذكورة أعلاه على الموازنة.

### 6-3-1 تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة<sup>18</sup>

- يمكن تقسيم تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة العامة إلى قسمين:
1. إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة من الجباية المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض العجز في الموازنة.
  2. إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وبالتالي زيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، كما تؤدي زيادة الإيرادات العامة إلى زيادة الإنفاق، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة، وذلك لأن مرونة الإنفاق الجاري بالنسبة للإيرادات العامة تزيد كثيراً على مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وتفيد النتيجة أن زيادة الإيرادات الجارية من الجباية المحلية يمكن أن تتم من خلال زيادة العبء الضريبي أو زيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في توليد الإيرادات لتمويل الخزينة. كما أنه من الممكن، أيضاً، أن تتم زيادة العبء الضريبي بتقليل الاستيراد، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر تطبيق سياسة إحلال الواردات بمنتجات محلية، وذلك عندما تكون الخيارات المتاحة للتأثير على الإنفاق العام محدودة، فالطاقة الضريبية أو العبء الضريبي، والذي يعرف بنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1999 لم تتجاوز 13% و16% على التوالي. وهذه النسب تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بالنسب المناظرة لها في الدول النامية (25%)، وهذا يعني أن زيادة العبء

<sup>18</sup> تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإيرادات

$$\frac{\partial TR_t}{\partial GDP} = \left( \frac{\partial TR}{\partial GDP} \right) + \frac{\partial TR}{\partial MM_t} \times \frac{\partial MM_t}{\partial GDP}$$

$$= 0.06 + 0.279 \times 0.81 = 0.28$$

أما مرونة الإيرادات الجارية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

$$\left( \frac{\partial TR_t}{\partial GDP} \right) = \left( \frac{\partial TR}{\partial GDP} \right) = 0.56$$

أما تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام فيتمثل على النحو التالي:

$$\left( \frac{\partial GE_t}{\partial GDP} \right) = \left( \frac{\partial GE}{\partial TR_t} \right) \times \left( \frac{\partial TR_t}{\partial GDP} \right) + \left( \frac{\partial GE}{\partial TR_t} \right) \times \left( \frac{\partial TR_t}{\partial MM_t} \right) \times \left( \frac{\partial MM_t}{\partial GDP} \right)$$

$$= (1.16) (0.09) + (1.16) (0.21) (0.029)$$

الأثر الكلي للناتج المحلي الإجمالي على الموازنة هو

$$\left( \frac{\partial BUD}{\partial GDP} \right) = \frac{\partial TR}{\partial GDP} - \frac{\partial GE}{\partial GDP}$$

$$\frac{\partial BUD}{\partial GDP} > 0 = -0.18$$

أما مرونة الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

$$\left( \frac{\partial BUD}{\partial GDP} \right) \times \left( \frac{GDP}{BUD} \right) > 0 = -0.76$$

الضريبي أو الطاقة الضريبية يمكن أن تساعد في تقليل العجز في الموازنة والوصول إلى موازنة متوازنة [Greenway & Miler,1997].

### 6-3-2 تأثير التهرب الضريبي على الموازنة

كلما زاد التهرب الضريبي بالطرق المشروعة وغير المشروعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجارية، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة،<sup>19</sup> ويستدل على ذلك من المعادلات المقدرة في الجداول من 16 إلى 20 في الأجل الطويل. فعندما تتمكن السلطات المالية من تبسيط الإجراءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونة النظام الضريبي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مساهمة الإيرادات من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية في تمويل الخزينة مع الأخذ بالاعتبار عدالة توزيع العبء الضريبي وتحفيز الاستثمار. وقد تم قياس ذلك بتضييق الفجوة بين الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها فعلياً والإمكانات المتوقعة للاقتصاد الفلسطيني في توليد الإيرادات الجارية. وتم الاعتماد على ذلك بأن يتطور الاقتصاد الفلسطيني بالاتجاه نفسه الذي سارت عليه العديد من الاقتصادات المجاورة والمماثلة في الأداء للاقتصاد الفلسطيني مثل الاقتصاد الأردني [كتانة، 1997]. ولذلك، فإنه عندما يتم تضييق الفجوة بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية بنسبة 1%، فإن العجز في الموازنة سينخفض بنسبة 0.76% [جدول 20]. فخلال الفترة 1995-1999، كانت الفجوة بين الإيرادات الجارية الفعلية والمتوقعة تتناقص، فانخفضت من 44% العام 1994 إلى 30% العام 1999، لكن العجز في الموازنة لم ينخفض بالنسبة نفسها. فقد اتسع العجز من 210 ملايين دولار العام 1995 إلى 427 مليون دولار العام 1998، ثم انخفض قليلاً ليصل إلى 349 مليون دولار في العام 1999،<sup>20</sup> وتتسجم هذه النتيجة مع النتائج

$$\begin{aligned} \left( \frac{\partial \text{BUD}}{\partial \text{TA}} \right) &= \left( \frac{\partial \text{BUD}}{\partial \text{TA}} \right) + \left( \frac{\partial \text{BUD}}{\partial \text{TR}} \right) \times \left( \frac{\partial \text{TR}}{\partial \text{TA}} \right) \\ &= -2.81 + [0.92 - (-2.81)] \\ &= -5.4 \end{aligned}$$

أما مرونة الموازنة بالنسبة للأداء الضريبي فهي

$$\frac{\partial \text{BUD}}{\partial \text{TA}} \times \text{TA} \div \text{BUD} = -0.15$$

<sup>20</sup> لقد تمت الإشارة في الدراسة التي صدرت عن ماس (2000) حول تطوير منهجيات جمع بيانات التجارة الخارجية السلعية وتبني أنظمة متقدمة لجمع البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية التي من شأنها زيادة حصيلة الإيرادات من الضرائب غير المباشرة لتمويل الخزينة وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

المذكورة أعلاه، حيث أن التحسن في الأداء الضريبي ما زال غير كافٍ لتخفيض العجز في الموازنة بسبب الاعتماد في تمويل الخزينة على المصادر الخارجية، وبخاصة من المعونات.

### 6-3-3 تأثير الواردات على العجز في الموازنة<sup>21</sup>

هناك تأثيران للواردات السلعية على الموازنة، أحدهما إيجابي، حيث تعتبر الإيرادات الجمركية التي يتم تحصيلها من الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات السلعية من أهم موارد الخزينة، وبهذا فإن زيادة الواردات السلعية ستؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 1.53% عندما تزداد الواردات بنسبة 1%. لكن الزيادة في الواردات السلعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بنسبة 1.93%، وبالتالي زيادة العجز. وهذا يعني أن الزيادة في الواردات السلعية ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الجمركية بنسبة أقل كثيراً من نسبة الزيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة للزيادة في الواردات. وفي الحالة الفلسطينية فإن الإيرادات العامة يتم استخدامها لتغطية الإنفاق الجاري، حيث تلتهم فاتورة الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام أكثر من 60% من الإنفاق العام، ما يشير إلى أن المحصلة النهائية للزيادة في الواردات السلعية تنتج عنها زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة 0.4%، وتعكس هذه النتيجة مدى الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من أن هناك العديد من الدول النامية التي تعتمد على الرسوم الجمركية في تمويل الخزينة، دون أن تؤدي الزيادة النهائية في الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.<sup>22</sup>

<sup>21</sup> يمكن تحديد تأثير الواردات على الموازنة العامة كما يلي:

$$\begin{aligned} \partial \text{BUD} \div \partial \text{MM}_t &= [(\partial \text{BUD} \div \partial \text{MM}_t) + (\partial \text{BUD} \div \partial \text{TR})] \times \partial \text{TR} \div \partial \text{MM}_t \\ &\text{أما مرونة الموازنة بالنسبة للواردات السلعية} \\ (\partial \text{BUD} \div \partial \text{MM}_t) \times (\text{MM}_t \div \text{BUD}) &= -0.279 \\ \partial \text{TR} \div \partial \text{MM}_t &= 0.279 \\ &\text{تأثير الواردات السلعية على الإيرادات الجارية} \\ (\partial \text{TR} \div \partial \text{MM}_t) \times (\text{MM}_t \div \text{TR}_t) &= 1.53 \\ &\text{أما مرونة الإيرادات الجارية بالنسبة للواردات السلعية} \\ \partial \text{GE} \div \partial \text{MM}_t &= (\partial \text{GE} \div \partial \text{TR}_t) \times (\partial \text{TR}_t \div \partial \text{MM}_t) \\ &= (1.16) \quad (0.2) \\ &= 0.25 \\ &\text{كما يمكن حساب تأثير الواردات السلعية على الإنفاق العام} \\ (\partial \text{GE} \div \partial \text{MM}_t) \times (\text{MM}_t / \text{GE}_t) &= 1.93 \\ &\text{أما مرونة الإنفاق العام بالنسبة للواردات} \end{aligned}$$

## 6-4 الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية

يتضح من النتائج الواردة في جدول 16 أن الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 لم يتغير عما كان عليه الوضع خلال الفترة 1968-1994. فقد استمر تأثير العوامل المحددة لتدفق السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية وأسواق الاستيراد والتصدير، وبخاصة مع إسرائيل، فقيم  $F$  المحسوبة تقل كثيراً عن قيم  $F$  الجدولية.

ومن المعادلات الواردة في الجداول من 11 إلى 15 تم اشتقاق معادلة صافي التجارة الخارجية كما يلي:

$$\text{صافي التجارة الخارجية}^{23} = [(الصادرات السلعية + الصادرات الخدمية + تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل) - (الواردات السلعية + الواردات الخدمية)]$$

ويتبين من المعالم والمرونة المقدرة أن صافي التجارة الخارجية أو الفائض في الميزان التجاري يبدو حساساً للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي (1.46)، والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (-5.38). أما مرونة الفائض في الميزان التجاري بالنسبة لأسعار الاستيراد (0.116)، وأسعار التصدير (0.019)، وسعر الصرف الحقيقي (0.04)، فكانت منخفضة للغاية. أما العوائق التجارية وغير التجارية، التي فرضتها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية خلال العقد الماضي فقد زادت من معدل العجز في الميزان التجاري بمعدل 615 مليون دولار (بالأسعار

<sup>23</sup> تم اشتقاق معادلة صافي التجارة من المعادلات المقدرة في الجداول 11 إلى 15 في الأجل الطويل على النحو التالي  
 $M - MMt - X = XMt + XSt + RMt - MSt$

الجارية) سنوياً عند فرضها كلياً، وإن كان يتم تخفيضها أحياناً، والتشدد في تطبيقها في بعض الأحيان.

وكانت للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي تأثير مزدوج على انسياب الصادرات السلعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، وزيادة الطلب على العملة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، ولكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني كانت تؤدي مباشرة إلى زيادة الواردات السلعية دون حدوث زيادة في الصادرات السلعية الفلسطينية، فالتزامن بين زيادة الواردات السلعية والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى غياب سياسة إحلال الواردات بالمنتجات المحلية، فنسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من 45% في بداية التسعينيات لتصل إلى 60% في نهايتها. ومن معادلة صافي التجارة الخارجية المختزلة والمرونات المقدرّة في الأجل الطويل، فإن تصويب أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية والذي يتمثل في تقليص العجز في الميزان التجاري يمكن الوصول إليه وفق الآليات التالية:

1. إن أي نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتركز في القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والمواد المستخدمة في البناء، وبعض الخدمات التي يمكن أن تنتج سلعاً بديلة للواردات، حتى تقود أية زيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الصادرات (سياسة تشجيع الصادرات) والتقليل من الاعتماد على الواردات (سياسة إحلال الواردات)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التقليل من درجة حساسية الميزان التجاري إلى التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني [ Jung & Marshed, 1985, & Lee 1988, Milner, 1990, Sial, 1990].

2. إن انخفاض الواردات السلعية يمكن أن يتم من خلال آليات الأسعار، فارتفاع أسعار المستوردات بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بمقدار 0.11%، ويمكن الاعتماد على ميكانيكية الأسعار من خلال زيادة

معدلات الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع المستوردة، وتخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المحلية، والتي يتم تسويقها في الأسواق المحلية لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وبالتالي تكون زيادة الناتج المحلي الإجمالي موجهة لزيادة الإيرادات الجارية من الجباية المحلية بدلاً من زيادة الواردات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة، كما تم التوصل إليه سابقاً، وفي الأجل الطويل، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى:

أ. انخفاض نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لا تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الواردات، بل إلى زيادة المبيعات من المنتجات المحلية في الأسواق المحلية على حساب الواردات وذلك بتخفيض نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 60% إلى 30% على الأقل.

ب. زيادة نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق ما تقدم فإنه يمكن الاتجاه نحو تنفيذ الخطوات التالية :

- ✧ العمل على إزالة وإلغاء كافة القيود والعوائق التجارية وغير التجارية والتحكم الإسرائيلي في حركة السلع والأشخاص عبر المعابر.
- ✧ تسريع نفاذ الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أسواق التصدير، سواء أكانت الإسرائيلية أم العربية المجاورة.
- ✧ حرية استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة التي يمكن أن تقلل من تكلفة إنتاج السلع في الأسواق المحلية لدعم قدرتها التنافسية أمام تدفق الواردات السلعية ذات الأسعار المنخفضة والجودة المقبولة بالنسبة للمستهلك الفلسطيني من إسرائيل أو غيرها.
- ✧ زيادة أسعار المستوردات ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة الرسوم الجمركية والضرائب، وبخاصة ضريبة القيمة المضافة (VAT)، بحيث

تصبح ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المستوردات تزيد عن ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المبيعات من المنتجات المحلية في الأسواق الفلسطينية، وهذا يمكن أن يؤدي تلقائياً إلى دعم الإنتاج المحلي من جهة، وإحلال الواردات بمنتجات محلية وزيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية من جهة أخرى.

❖ دعم الصادرات من خلال الحصول على المواد الخام والمواد الوسيطة في الإنتاج من دول تتمتع بإنتاجها وتصديرها بدلاً من حصر استيرادها من إسرائيل. كما يمكن توفير دعم مالي مباشر للصادرات السلعية ليتم عرضها في أسواق التصدير بأسعار منافسة للسلع المنتجة محلياً في الأسواق الإسرائيلية والأسواق العربية، وكذلك منافسة السلع المستوردة من تلك الأسواق، وهذا الإجراء ضروري لزيادة الكفاءة التصديرية للسلع الفلسطينية.

❖ إن تنفيذ هذه الآليات يتطلب شروطاً ضرورية وكافية لتنفيذها حتى تتم إزالة التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ويتمثل الشرط الكافي في الحد من العلاقات غير المتوازنة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تميل كلياً لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي.

## 5-6 الفجوة الادخارية - الاستثمارية

تعكس العلاقة بين الاستثمار الخاص والادخار مدى توازن واستقرار الاقتصاد القومي، فعندما يتساوى المستوى الفعلي والمرغوب من الاستثمار مع الادخار، فإن ذلك يعني تحقيق التوازن في سوق البضاعة، وعندما لا يتحقق التوازن فإن الاقتصاد يعاني من اختلالات وتشوهات، وهو الواقع الذي تعاني منه معظم اقتصادات الدول النامية، إلا أن عدم التوازن وعمق الفجوة بين الادخار والاستثمار تبدو كبيرة جداً في الاقتصاد

الفلسطيني، فنسبة الادخار إلى الاستثمار لم تتجاوز 25% في سنة 1998 بعد أن كانت لا تزيد على 10% في العام 1997، وتبدو هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها بالعديد من الدول النامية [Mamingi, 1997, Wai & Wong, 1982]. فالطلب الاستثماري يفوق الادخار، كما أن الاستثمار العام ما زال منخفضاً، والذي يعتمد على المعونات الدولية التي تتذبذب من سنة إلى أخرى، وهو ما أدى إلى استمرار معدلات الاستثمار الخاص في المناطق الفلسطينية منخفضة بسبب محدودية الاستثمار العام، كما أن تكاليف الاستثمار الخاص ما زالت مرتفعة، فما زالت مشاريع البنية التحتية مثل الكهرباء والنقل والاتصالات وغيرها، والتي تعتبر كمدخلات رئيسة للاستثمار الخاص دون المستوى المطلوب، حيث أن توفيرها سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستثمار.

ويمكن تعريف الفجوة بين الادخار والاستثمار الخاص، بأنها عبارة عن صافي التجارة الخارجية (الصادرات السلعية والخدمية - الواردات السلعية والخدمية) + العجز في الموازنة (الإنفاق العام - الإيرادات العامة). ومن المعادلات المقدره الواردة في الجدولين 20 - 21، تم اشتقاق المعادلة المختزلة لفجوة الادخار والاستثمار كما هو مبين في جدول 21. وكان الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من أهم المحددات التي يمكن أن تقلل من عمق الفجوة بين الادخار والاستثمار، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سيؤدي إلى تقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار بنسبة 2.4%. بالمقابل، فإن تأثير الاقتصاد الإسرائيلي على اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر كبيراً نسبياً، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. فزيادة الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بنسبة 1%، يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 1.25%. فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل فإن الطلب الإسرائيلي على العملة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى السلع الفلسطينية تزداد أيضاً، ولكن التأثير الأقوى ينعكس مباشرة على زيادة الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني والذي يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة في الطلب على المنتجات الإسرائيلية، وزيادة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي بلغ

معدلها 20% خلال الفترة 1995-1999 بعد أن كانت تزيد على 25% في بداية التسعينيات ومنتصف الثمانينيات. ويفسر هذه النتيجة تأثير تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار، فتوظيف عناصر الإنتاج، وبخاصة العمل خارج إطار الاقتصاد القومي يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن (Potential) أو عند مستوى التشغيل الكامل والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وبخاصة إذا لم يتم استخدام تعويضات العاملين في تمويل الاستثمار المحلي والإنفاق على السلع المنتجة محلياً، بل في تمويل الاستيراد من السلع النهائية، بحيث تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس. وهذه النتيجة المعكوسة تعكس، أيضاً، عمق الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بسبب إلحاقه ودمجه بالاقتصاد الإسرائيلي وفق المصلحة الإسرائيلية.

إن النتائج الواردة في جدول 22 يمكن الاستفادة منها على النحو التالي:  
لتقليص الفجوة بين الطلب الاستثماري والادخار، فإن على الحكومة اتخاذ السياسات المالية وتوفير البيئة الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية والإنشاءات والخدمات العامة Public Utilitis، والتي من شأن توفيرها تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على القطاع العام في توظيف الأيدي العاملة بأجور وإنتاجية منخفضة، وتقليل الاعتماد على إسرائيل في توظيف الأيدي العاملة، وإذا كانت هذه النتيجة تبدو بديهية أو معروفة مسبقاً بشكل عام، فإن ما جاءت به هذه الدراسة هو أن معالجة الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني تبدأ بالتركيز على معالجة معدل نمو ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النتائج التجريبية التي تم اشتقاقها من معادلات الموازنة وصافي التجارة الخارجية والفجوة بين الادخار والاستثمار تبين مدى حساسية كل منها للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات التي أجريت حول العديد من الدول النامية،<sup>24</sup> وإذا كان الناتج المحلي الإجمالي هو المحور الأساسي في تصحيح

<sup>24</sup> للمزيد من التفصيل أنظر 1997 Mamingi، 1994 Oshikoga .

الاختلالات والتشوهات والتي تتمثل في هذه الدراسة في العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم، وذلك بسبب زيادة الاعتماد على الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية في توليد الإيرادات العامة لتمويل الخزينة العامة، والاعتماد على تعويضات العاملين لتمويل الاستيراد، فإن النتيجة النهائية هي زيادة الفجوة بين الاستثمار والادخار من جهة، وبين الطلب الكلي والعرض الكلي من جهة أخرى، ويتمثل الشرط الكافي في كفاءة السياسة المالية وزيادة فاعليتها في التوازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي (الاستثمار العام) ليكون مكملاً ومنشطاً للاستثمار في القطاع الخاص.

## 6-6 البدائل الممكنة للحد من اختلالات الاقتصاد الفلسطيني

على بالرغم من أن الواردات كانت من أهم المصادر التي يعتمد عليها في توليد الإيرادات العامة الفلسطينية، فإن زيادة الاعتماد على الاستيراد أدت إلى زيادة العجز في الميزان التجاري من جهة، وزيادة العجز في الموازنة العامة من جهة أخرى، وإذا كان من الممكن أن يتم الاعتماد على الرسوم الجمركية في تمويل الخزينة في الأجل القصير، فإنه من غير الممكن الاستمرار في الأجل الطويل. فقد أدى الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الاستهلاكي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية، فارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الإنفاق الاستهلاكي إلى 30% في بداية التسعينيات، وإلى 60% في نهايتها. ويمكن القول أن السبب الرئيس وراء ذلك هو الاعتماد على الدخل المولد من مصادر خارجية في تمويل الاستيراد، فتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كانت من أهم محركات النمو غير الذاتية في الاقتصاد الفلسطيني، وكان التسارع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، وقد كان لتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تأثير مباشر على زيادة الدخل القومي الفلسطيني، وبالتالي زيادة الطلب على الاستيراد، أما التأثير غير المباشر فهو زيادة الناتج المحلي الإجمالي،

وهذا يعني أن الإيرادات الجارية من الجباية المحلية التي كانت تعتمد مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي كان يتحدد مستواها وفقاً لأداء المؤثرات الخارجية، فالزيادة في الدخل كانت تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت زيادة العجز في الموازنة العامة إلى عدم قدرة الحكومة على توزيع الإيرادات العامة بين الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية، التي تمت تغطيتها من المعونات الدولية، بل كانت تتم تغطية العجز في الموازنة الجارية من المعونات الدولية التي بدأت الدول المانحة منحها للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1994. ولهذا فإن الاستثمار العام كان وما زال يعتمد على المتغيرات الخارجية ولم يتحدد بناءً على الإيرادات الجارية، ويمكن القول أن أداء الاقتصاد الفلسطيني لا ينسجم وفقاً للمبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية وذلك للأسباب التالية:

- ✧ أدى الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.
- ✧ كما أدى الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية إلى زيادة العجز في الموازنة. فالزيادة في الواردات لها تأثير عكسي على الدخل والإنتاج، وبالتالي انخفاض الإيرادات الجارية التي يعتمد تحصيلها على الناتج المحلي الإجمالي فالمحصلة النهائية للواردات السلعية زيادة العجز في الموازنة العامة.
- ✧ إن الاستمرار في الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات اللازمة لتمويل الخزينة زاد من العجز في الموازنة الجارية، بحيث لم تعد الإيرادات العامة كافية لتغطية الإنفاق الجاري، ولم يعد بند النفقات الرأسمالية مشمولاً في المالية العامة الفلسطينية إلا إذا تم تمويله من المعونات الدولية.
- ✧ إن عدم توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تخصيص نسبة من إيراداتها الجارية للاستثمار العام قابلة للزيادة باستمرار، أدى إلى عدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فالاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة يعتبر من أهم الحوافز التي توفرها الحكومة لتخفيض كلفة الاستثمار الخاص.

✧ كما أدى الاعتماد على الواردات لتوليد الإيرادات الجارية وتمويل الخزينة، والاعتماد على تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لتمويل الواردات السلعية من جهة، وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وبذلك ازدادت حركة العمالة من المناطق الفلسطينية إلى القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية التي كان يتحدد مستواها بناءً على العديد من العوامل، أهمها الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، فقد وصلت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وفي الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة الخدمية منها في الضفة الغربية وقطاع غزة المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي إلى حوالي 50% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

✧ كما ترتب على زيادة العجز في الموازنة وزيادة العجز في الميزان التجاري أن زادت الفجوة بين الادخار والاستثمار، وبالتالي عدم الاستقرار في سوق البضاعة بسبب عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، واتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وعدم تأثير مضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

## 6-7 الآليات المقترحة

في ضوء الأسباب والنتائج للعجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، واتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار، فإن ذلك يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات التي تمثل الشروط اللازمة للحد أو تقليص هذه التشوهات. وأهم هذه الإجراءات هو العمل على تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية (الواردات) لتمويل الخزينة من جهة، وتوزيع الإيرادات الجارية بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، بحيث تزداد نسبة الإنفاق الاستثماري إلى النفقات الكلية مع الزمن من جهة أخرى، أما آليات تحقيق ذلك فتتمثل فيما يلي:

- ✧ التأثير على أسعار الاستيراد، وذلك برفع معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء، وبخاصة للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً. فقد تبين من النتائج التجريبية مدى حساسية الواردات السلعية للتغير في أسعار الواردات.
- ✧ بالمقابل، فإنه يمكن توسيع القاعدة الضريبية بتخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة على المبيعات من المنتجات المحلية، وتوفير الدعم للإنتاج المحلي، وإذا كان من الممكن أن تزداد الإيرادات الجمركية في الأجل القصير فإن إحلال الواردات السلعية بمنتجات محلية يمكن أن يتم في الأجل الطويل عبر استخدام الإيرادات الجمركية لدعم المنتجات المحلية.
- ✧ زيادة نسبة الإيرادات الجارية المخصصة للإنفاق الاستثماري، وذلك حتى تؤدي الزيادة في الإنفاق العام الرأسمالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الإيرادات الجارية. ووفقاً للنتائج الإحصائية، فإن الزيادة أو الأثر النهائي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي لزيادة الاستيراد بدلاً من زيادة الدخل والإنتاج. كما أن الزيادة في الإيرادات الجارية من الرسوم الجمركية يمكن أن تستخدم في التأثير على أسعار الصادرات، وذلك بدعم الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية ونفاذها إلى أسواق التصدير، وهذا يعني أنه من الممكن تصويب العلاقة بين الدخل والإنتاج للاتجاه نحو تقليل الفجوة بين الاستثمار الخاص والادخار.
- ✧ وحتى يمكن الاستفادة من زيادة الإيرادات الجارية كشرط أساسي، ينبغي زيادة كفاءة النظام الضريبي والحد من محاولات التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع، وتقليل الفجوة بين الإيرادات الجارية الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية.

إن التوصيات المذكورة أعلاه تأتي مكملة ومفصلة للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسة التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية (ماس 2000a)، فالنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة جاءت لتوضيح كيفية بناء علاقات اقتصادية أقل اختلالاً وأكثر توازناً وتستبدل تأثيرات الاستقطاب بمؤثرات الانتشار التي تركز على

بناء هياكل مرغوبة تعتمد على التخصص الكامل، وتحمل في طياتها تشجيع الاستثمار الخاص، لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وزيادة القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة التي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي، بحيث تصبح العلاقة آنية بين الاستثمار العام والخاص.

ويتمثل الشرط الكافي لتحقيق ما سبق في العمل على تفكيك العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وذلك بتقليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية الإسرائيلية في تقرير الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني، كإنتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والمستوردات، وأسعار المستوردات، والأسعار المحلية، والإيرادات الجارية والتي يتحدد مستواها وفقاً للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل.



## 7- الخلاصة والنتائج والتوصيات

### 7-1 الخلاصة

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد أدوات السياستين المالية والتجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة للحد من التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وهي العجز في الموازنة، والعجز في الميزان التجاري، واتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار الخاص، والتي تعكس بدورها عدم التوازن بين الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، أو عدم الانسجام بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتوليد الإيرادات الجارية لتمويل الخزينة. أما المعونات الدولية من الدول المانحة، فقد ازداد الاعتماد عليها لسد العجز في الموازنة، فالإيرادات العامة لا تكاد تغطي الإنفاق الجاري الذي تلتهم فاتورة الرواتب والأجور في القطاع العام أكثر من 60% منه، أما الإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية والبنية التحتية، فما زال يعتمد كلياً على العون الدولي، وما زال الاستثمار العام غير كافٍ لتحفيز الاستثمار الخاص، بل تم الاعتماد على المعونات الدولية لدعم الإنفاق الجاري لتغطية تكاليف البرامج الطارئة التي كان يتم تنفيذها في السنوات التي تفرص فيها إسرائيل الحصار على الأراضي الفلسطينية، حيث يتوقف تدفق صادرات السلع والخدمات الفلسطينية وحركة العمال بين الأراضي الفلسطينية والسوق الإسرائيلية. ولما كانت الإيرادات الجارية يعتمد تحصيلها على الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية وعلى تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، فإنه قد تمت صياغة وتقدير نموذج اقتصادي يتكون من 12 معادلة، منها 9 معادلات سلوكية، وثلاث معادلات تعريفية، وتشتمل المعادلات السلوكية على معادلات الإيرادات الجارية من الجباية المحلية، والإيرادات الجارية من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة الخارجية، أما معادلات الإنفاق فتتكون من معادلة الإنفاق الجاري،

ومعادلة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية، وتشتمل معادلات التجارة الخارجية على معادلات الصادرات والواردات السلعية والخدمية، وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

وقد تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية 1968-1999 من العديد من المصادر الرسمية وغير الرسمية. فقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بالفترة 1968-1994 من مصادر إسرائيلية. أما بيانات الفترة 1995-1999 فقد تم الحصول عليها من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم الاعتماد على الدراسات التي أنجزت في معهد ماس العام 2000 حول التجارة الخارجية الفلسطينية لتوفير العديد من بيانات الصادرات والواردات السلعية والخدمية والعوامل المحددة لها مثل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وأسعار الصادرات والواردات القياسية للسلع والخدمات، وسعر الصرف الحقيقي، وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير المعادلات السلوكية.

وعند استعراض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في هذه الدراسة تبين أن العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة يسيران في الاتجاه نفسه. كما يستدل من مدى أهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي على ازدياد الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، مثل نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي، ونسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتبدو هذه النسب من حيث الحجم والاتجاه مغايرة و أكبر مما هو عليه الوضع في الأقطار المجاورة.

فالعجز في الموازنة جاء نتيجة لعدم كفاية الإيرادات العامة على تغطية الإنفاق الجاري، حيث يعتمد على المعونات الدولية لتغطية العجز في الإنفاق الجاري. كما أن المعونات الدولية ما زالت غير كافية لتغطية الإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية والبنية التحتية التي ما زال حجمها دون المستوى، ولا تشكل أساسا وحافزا لتشجيع

الاستثمار الخاص. من جهة أخرى، فإن نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت تزيد على 50%، الأمر الذي يعني انخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات والاعتماد المفرط على الخارج في تلبية الطلب الاستهلاكي. ويحتاج تزايد نسبة الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي إلى موارد مالية لتمويلها، كما أن الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات السلعية لتمويل الخزينة جعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على العوامل الخارجية في تمويل العجز في الميزان التجاري، والذي أصبح وسيلة يعتمد عليها في تمويل الخزينة. ويظهر عمق التشوّهات في الاقتصاد الفلسطيني عندما يتكرر لجوء إسرائيل لفرض الحصار والإغلاق على المناطق الفلسطينية، ويترتب على ذلك مباشرة انخفاض الدخل المحلي، ما يعني انخفاض الإيرادات من الجباية المحلية، وتوقف حركة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ما يعني انخفاضاً حاداً في تعويضات العاملين، وتراجع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل الواردات، حيث تنخفض قيمتها، وبالتالي تنخفض حصيلته الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات وعلى تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي تشكل أكثر من 80% من الإيرادات العامة.

## 7-2 النتائج

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن إجمالها كما يلي:

- ✧ كان الناتج المحلي الإجمالي والأداء الضريبي من أهم العوامل المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية في الأجلين الطويل والقصير. فكانت مرونة الإيرادات من الجباية المحلية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة للغاية (1.72) أما بالنسبة للتهرب الضريبي فبلغت (-0.42).
- ✧ أما الإيرادات الجمركية، فقد كان يتحدد مستواها بالواردات السلعية والتهرب الضريبي، وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. وكانت مرونة الإيرادات

العامّة بالنسبة للواردات السلعيّة 2.16، تشكّل ضعف مرونتها بالنسبة للأداء الضريبي، وعشرة أضعاف مرونتها بالنسبة لتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك في الأجل الطويل.

✧ كان الإنفاق الجاري يعتمد على الإيرادات العامّة الكلية. فزيادة الإيرادات العامّة بنسبة 1% كانت تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.79%. أما التضخم، فكان له تأثير سلبي على الإنفاق، فارتفاع الأسعار بالشيكل لم يكن متزامناً مع ارتفاع معدلات الإنفاق بالدولار، وهذا يعكس بدوره انخفاض القوة الشرائية للإنفاق الجاري، وبخاصة المخصصة للرواتب والأجور. كما كانت النفقات العامّة على المشاريع التطويرية تعتمد على المعونات الدولية، فزيادة المعونات الدولية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق على المشاريع التطويرية بنسبة 1.2% أما معدلات التضخم فلم يكن لها تأثير قوي على ذلك، فلا يؤخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدلات التضخم عند تخصيص المعونات الدولية.

✧ كانت الصادرات الفلسطينية تتحدد بالعديد من العوامل الاقتصادية الخارجية، وكانت أكثر استجابة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي 0.76، لكنها كانت تتأثر عكسياً بالقيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية. أما العوامل الأخرى المحددة لتدفق الصادرات الفلسطينية إلى أسواق التصدير، فكانت أسعار التصدير القياسية وسعر الصرف الحقيقي.

✧ أما الواردات السلعيّة والخدمية، فكانت تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعلى أسعار الصرف الحقيقية، فعند ارتفاع أسعار الصرف، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل، حيث تصبح السلع المستوردة من إسرائيل أرخص نسبياً من السلع المستوردة من الخارج، كما أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الدخل نتيجة لزيادة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من إسرائيل.

## 3-7 التوصيات

إن تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات في توليد الإيرادات لتمويل الخزينة، وبالتالي تقليل العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري عبر زيادة الإيرادات من الجباية المحلية التي يعتمد تحصيلها على حدوث معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، يتزامن تحقيقها مع إجراء تغيير جوهري في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات السلعية، بحيث يصبح مولدا للدخل والطلب المحلي وليس العكس، وذلك من خلال:

- ✧ التأثير على أسعار الاستيراد، وذلك برفع معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء المفروضة على السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً.
- ✧ بالمقابل، فإنه يمكن توسيع القاعدة الضريبية بتخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء على المبيعات من المنتجات المحلية وتوفير الدعم للإنتاج المحلي، وإذا كان من الممكن أن تزداد الإيرادات الجمركية في الأجل القصير، فإن إحلال الواردات السلعية بمنتجات محلية يمكن أن يتم في الأجل الطويل عبر استخدام الإيرادات الجمركية لدعم وحماية المنتجات المحلية.
- ✧ زيادة نسبة الإيرادات العامة المخصصة للإنفاق الاستثماري، وذلك حتى تؤدي الزيادة في الإنفاق العام الرأسمالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة. ووفقاً للنتائج الإحصائية، فإن الزيادة أو الأثر النهائي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي سنوياً تؤدي لزيادة الاستيراد بدلاً من زيادة الدخل والإنتاج. كما أن الزيادة في الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية يمكن أن تستخدم في التأثير على أسعار الصادرات، وذلك بدعم الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وتسهيل نفاذها إلى أسواق التصدير، وهذا يعني أنه من الممكن تصويب العلاقة بين الدخل والإنتاج للاتجاه نحو تقليل الفجوة بين الاستثمار الخاص والادخار.

✧ وحتى يمكن الاستفادة من زيادة الإيرادات العامة، فإنه لابد من زيادة كفاءة النظام الضريبي، والحد من محاولات التهرب الضريبي، وذلك بتقليل الفجوة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية.

إن التوصيات المذكورة أعلاه تأتي مكتملة ومفصلة للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسات المعهد وخصوصاً دراسة التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية (ماس، 2000a) فالنتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسة، جاءت لتوضيح سبل بناء علاقات اقتصادية فلسطينية-إسرائيلية أقل اختلالاً وأكثر توازناً، ولإستبدال تأثيرات الاستقطاب بمؤثرات الانتشار التي تركز على بناء هياكل مرغوبة تعتمد على التخصص الكامل، وتحمل في طياتها تشجيع الاستثمار الخاص، لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة التي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي، لتصويب العلاقة بين الاستثمار العام والخاص.

## المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، أعداد متنوعة. \_\_\_\_\_ الحسابات القومية الفلسطينية، أعداد متنوعة.
- عبد الرحمن، عبد المحمود (1997): مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك بن سعود الرياض.
- كتانة، خيرى (1998): اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، مكتبة الشباب، عمان.
- \_\_\_\_\_ (1996): تقييم النظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- \_\_\_\_\_ (2000): بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- \_\_\_\_\_ (2000a): التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية واقعا وآفاقها المستقبلية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (2000b): التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية واقعا وآفاقها المستقبلية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (2000C): التجارة الخارجية الفلسطينية - المصرية واقعا وآفاقها المستقبلية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- النعمي، محمد وآخرون (1991): نظرية الاقتصاد القياسي، وزارة التعليم العالي العراقية الجامعة المستنصرية، بغداد.

Abed, G. (1999): Trade liberalization and Tax Reform in the Southern Mediterranean Region ch.8 in Trade policy Development s in the Middle East and North Africa.

- Bevon, D. (1999): Trade liberalization and the Budget Deficit, *Journal of Policy Modeling* Vol21, No.6.
- Bleger, M. and K, Chu (1989): Fiscal Policy Stabilization and Growth in Developing Countries, *International Monetary Fund*. Washington D.C.
- Burrous, P. & T. Hitris (1983): *Macroeconomic Theory A Mathematical Introduction*, John Wiley & son.
- Central Bank of Jordan: *Monthly Bulletin*, various issues
- El-Jafari, M. (1997) : Potential Merchandise Trade of the west bank & Gaza Strip, *Journal of Economic Cooperation* Vol. 18, No.4.
- François. And K, Reinert (1997): *Applied Methods For Trade Policy Analysis*, A Handbook Cambridge University Press.
- Greenaway (1984): A Statistical Analysis of Fiscal Dependence on Trade Taxes and Economic Development *public Finance*, No.1 vo1, 35.
- Greerway, D and C, Miler (1997): Fiscal Dependence on Trade Taxey and Trade policy Reform the *Journal of Development studies*.
- Griffihs, W., R.Hill, and, G. Judye (1993): *Learning and Practicing Econometrics*, John wiley and Son Inc.
- Hitris, T and A.J Weeks (1987): Fiscal Dependence on Trade Taxes and Economic development: An Econometric Analysis *Public Finance*, No .2, vo142.
- Hoekman, B, and H, Kheir-Eldin (2000): *Trade Policy Development in the Middle East And North Africa* Published by the World Bank, D.C.
- International Monetary Fund (1999): *Revenue Implications of Trade liberalization*, International Monetary fund, Washington D.C.
- Israeli Central Burean of Statistics *Statistics: Statistical Abstract of Israel*
- Israeli's Balance of Payment, Various issues *Palestinian Central Bureau of Statistics: National Accounts Statistics, foreign Trade Statistics*.
- Jung, W, & C. Lee (1988): The Effectiveness of Export promtion polices: the case of Korea, *Weltwirtsch a ftliches Archives*, Vol.122.
- Jung, W, & P.Marshd (1985):*Export Growth & Causality in developing Countris*. *Journal of Development Econmics*, Vol.18,No.b.
- Klein. Y and D. Polisar (1997): *Choosing Freedom: Economic policy for Israel 1997-2000*, Published by National Policy Institute-Jerusalem
- Maddla, G.S. (1993): *Introduction to Econometrics*, 2rd ed, New York; Mac Millen, pub C.
- Mamingi, N (1997): Saving –Investment Correlation and Capital Mobility: The Experience of Developing Countries, *Journal of Policy Modeling* NO. 19,V01 .6.

- Milner, Chris (1990): Export Promotion Strategies: Theory & Evidence for Developing Countries, N.Y University Press,1990.
- Nerlove, M. & W. Adison (1985):Statistical Estimation of long-Run Elasticities of supply & Demand, Journal of Farm Econmic, pp 861-80.
- Oskikoga, T. (1994): Macroeconomic Determinants of Domestic Private Investment in Africa An Empirical Analysis: Economic Development and Cultural change.
- Palestinian Monetary Authority: Annual Reports various issues Monthly Bulletin, Various issues.
- Pindyck, R.and D. Robinfeld (1998): Econometric Models and Economic Forecasts, Fourth Edition McGraw hill Co.
- Sial, M. (1990):Import Substitution Policy & Investment in Pakistan, Islamic Book Foundation Pakistan.
- Tail, A. et al (1979): International Comarisons of Taxation for Selected Developing Countries 1972-1976, “ Staff papers, International Monetary Fund (Washinton, D.C) V.1 26 pp 123-56
- Tanzi, V. (1998): Fiscal Policy in Open Developing Economics, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- UNCTAD/WTO International Trade Center (1995): Business Guide to the Uruguay Round.Vo1 27,No.3
- Wai, V.and C. Wong (1982): Determinats of Private Investment in Developing Countries Journal of Development Studies.



## الملحق الإحصائي



## قائمة جداول الملحق الإحصائي

95	جدول 1: الصادرات السلعية والخدمية والكلية الفلسطينية 1995-1999 (مليون دولار)
95	جدول 2: الصادرات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999
95	جدول 3: الواردات السلعية والخدمية والكلية الفلسطينية
96	جدول 4: مكونات الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999
97	جدول 5: مكونات النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 (مليون دولار)
97	جدول 6: العجز في الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 (مليون دولار)
98	جدول 7: معادلة الإيرادات الجارية من الجباية المحلية
100	جدول 8: معادلة الإيرادات غير المباشرة من الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية
101	جدول 9: معادلة الإنفاق الحكومي الجاري
102	جدول 10: معادلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع التطويرية
103	جدول 11: المعادلة المقدرة لتعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل
104	جدول 12: المعادلة المقدرة للصادرات السلعية
105	جدول 13: المعادلة المقدرة للصادرات الخدمية
106	جدول 14: المعادلة المقدرة للواردات السلعية
107	جدول 15: المعادلة المقدرة للواردات الخدمية
108	جدول 16: اختبارات التغير الهيكلي لمعادلات الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات السلعية والخدمية وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والعجز في الموازنة، والعجز في الميزان التجاري، وفجوة الادخار والاستثمار
109	جدول 17: معادلة الإيرادات العامة المقيدة
109	جدول 18: معادلة الإنفاق العام المقيدة

109	جدول 19: معادلة الموازنة غير المختزلة
110	جدول 20: معادلة الموازنة المختزلة المقيدة
110	جدول 21: معادلة صافي التجارة الخارجية
111	جدول 22: المعادلة المختزلة المقيدة لفجوة الادخار والاستثمار

**جدول 1: الصادرات السلعية والخدمية والكلية الفلسطينية خلال  
الفترة 1995-1999 (مليون دولار)**

السنة	الصادرات السلعية	الصادرات الخدمية	الصادرات الكلية
1995	503	817	1320
1996	565	506	1071
1997	581	955	1536
1998	598	1117	1715
1999	615	1306	1921

المصدر: ماس (2000): بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير.

**جدول 2: الصادرات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة  
1995-1999 (مليون دولار)**

الصف	1995	1996	1997	1998	1999
صادرات العمل %	70	59	65	75	70
خدمات الشحن والنقل %	19	22	17	15	17
السياحة والخدمات الأخرى %	11	19	18	10	13
المجموع %	817	700	955	1117	1306

المصدر: ماس (2000a): التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية، واقعها وآفاقها المستقبلية.

**جدول 3: الواردات السلعية والخدمية والكلية  
الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999**

السنة	الواردات السلعية	الواردات الخدمية	الواردات الكلية
1995	2232	527	2759
1996	2534	593	3127
1997	2639	632	3271
1998	2587	670	3257
1999	2759	705	3464

المصدر: أنظر الجدولين (2) و(3).

**جدول 4: مكونات الإيرادات العامة الفلسطينية  
خلال الفترة 1995-1999 (مليون دولار)**

*1999	1998	1997	1996	1995	مكونات الإيرادات
282.7	233.65	211.02	180.7	131.75	الإيرادات المحلية
125	109.28	92.34	74.1	61.62	ضريبة القيمة المضافة المحلية
96.34	78.76	70.8	57	42.5	ضريبة الدخل
16.63	16.35	15.18	16.42	10.54	السجائر والمشروبات
29.1	15.66	20.24	17	5.1	ضريبة الشراء على الإنتاج المحلي
13.55	11.3	9.92	7.98	6.72	رسوم وطوابع وطرود
2.08	2.3	2.54	8.2	5.27	إيرادات أخرى
<b>695.93</b>	<b>520.05</b>	<b>430.92</b>	<b>364.8</b>	<b>293.25</b>	<b>الإيرادات الخارجية</b>
299.25	223.62	219.77	207.94	170.09	المقاصة
55.67	41.60	34.47	36.48	23.46	السجائر والمشروبات
306.21	228.82	150.82	98.50	82.11	جمارك من الخارج
34.80	26.00	21.55	18.24	17.60	جمارك السلطة
0.42	0.36	0.60	1.53	1.38	إيرادات أخرى
978.63	753.7	641.94	545.5	425	المجموع

Sources: the Economist Intelligence Unit, E . I . U

جدول 5: مكونات النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999

1999*	1998	1997	1996	1995	مكونات النفقات
927	818.8	789.9	709.59	501.1	النفقات الجارية
554.35	494.55	431.28	403.05	290.13	الرواتب والأجور
203	158	146.92	185.92	175.38	النفقات التشغيلية
169.65	166.25	211.7	120.62	35.59	النفقات التحويلية
267.39	374.7	323.19	218	134	النفقات الرأسمالية
6.95	11.62	39.1	32.7	0	النفقات الرأسمالية الممولة من الموازنة
260.44	363.08	284.09	185.3	134	النفقات الرأسمالية الممولة من الدول المانحة
1194.4	1193.5	1113.1	927.59	635.1	مجموع النفقات العامة

المصدر: النشرة الإحصائية لسلطة النقد الفلسطينية، أعداد مختلفة-2000

\* بيانات تقديرية

Sources: the Economist Intelligence Unit, E . I . U

جدول 6: العجز في الموازنة العامة الفلسطينية

خلال الفترة 1995-1999

1999*	1998	1997	1996	1995	مكونات الموازنة العامة
978.63	753.7	641.94	545.5	425	الإيرادات العامة
282.7	233.65	211.02	180.7	131.75	الإيرادات الداخلية
695.93	520.05	430.92	364.8	293.25	الإيرادات الخارجية
1187.44	1181.88	1023.99	894.79	635.1	الإنفاق العام
927	818.8	789.9	709.59	501.1	الإنفاق الجاري
260.44	363.08	234.09	185.2	134	الإنفاق الرأسمالي
-208.81	-428.18	-382.05	-349.29	-210.1	العجز في الموازنة العامة

المصدر: انظر جدول 5.

\* تقدير.

جدول 7: معادلة الإيرادات الجارية من الجباية المحلية

المتغيرات المفسرة	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المعالم المقدرة في الأجل الطويل
الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني GDPt	<sup>1</sup> 0.028 <sup>2</sup> (4.25) <sup>3</sup> [0.86]	0.056 (4.25) [1.72]
التهرب الضريبي TADt	-0.227 (2.46) [-0.21]	-0.454 (2.46) [-0.42]
المتغير الفترتي التابع DR <sub>t-1</sub>	0.5034 (3.123) [0.47]	
المتغير الثابت (الحد الثابت)	13.97	27.94
معامل التحديد المرجح <sup>4</sup>	0.85	
احتبار ديرين h	0.37	

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة  
الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونة

$$\overline{R^2}$$

معامل التحديد المرجح

تم حساب المعالم المقدرة في الأجل الطويل كما يلي:

فإذا كانت المعادلة المقدرة للإيرادات الجارية من الجباية المحلية كما يلي

$$DR_t = B_0 + B_1 GDP_t + B_2 TAD_t + (1 - \delta) DR_{t-1}$$

حيث

$$B_0 = 13.97, B_1 = 0.028, B_2 = -0.227$$

$$DR_t + \partial DR_t - DR_t = B_0^{\wedge} + B_1^{\wedge} GDP_t + B_2^{\wedge} TAD_t$$

$$DR_t = B_0^{\wedge} / \delta + (B_1^{\wedge} / \delta) (GDP_t) + B_2^{\wedge} / \delta TAD_t$$

$$DR_t = a_0^{\wedge} + a_1^{\wedge} GDP_t + a_2^{\wedge} TAD_t + a_3^{\wedge} T_t$$

وفي الأجل الطويل، فإن التغير في الإيرادات من الجباية المحلية  $DR_t$  يقترب جداً، أو يساوي مستوى الإيرادات من الجباية المحلية في الفترة  $DR_{t-1}$ . بحيث يصبح المستوى الفعلي للإيرادات من الجباية المحلية  $DR_t$  مساوياً للمستوى المرغوب أو الأمل وهذا يعني أن

$$DR_T \approx DR_{T-1}$$

وعند ذلك تصبح معادلة الإيرادات من الجباية المحلية في الأجل الطويل، وباختزال المعادلة أعلاه فإن

حيث أن

$$a_0 = \beta_0 / \delta \quad a_0 > \beta_0$$

$$a_1 = \beta_1 / \delta \quad a_1 > \beta_1$$

$$a_2 = \beta_2 / \delta \quad a_2 > \beta_2$$

وذلك لأن  $\delta < 1$ ، وفي هذه المعادلة فإن  $\delta = 0.5$

وقد تم حساب المرونة في الأجل القصير للإيرادات من الجباية المحلية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$E = (\partial DR_t / \partial GDP_t) * (GDP_t / DR_t)$$

وفي الأجل الطويل فإن قيمة  $DR_t / \partial GDP_t$  تساوي  $a_1$  أما في الأجل القصير، فإن قيمة  $DR_t / \partial GDP_t$  تساوي  $\beta_1$ ، وإذا كانت قيمة  $\beta_1 > a_1$  فإن قيمة المرونة في الأجل القصير أقل من قيمة المرونة في الأجل الطويل، ولمزيد من التفصيل أنظر [Nerlove & Adison, 1985].

جدول 8: معادلة الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية  
المفروضة على الواردات  $ER_t$

المتغيرات المفسرة	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المعالم المقدرة من الأجل الطويل
الواردات السلعية $MM_t$	<sup>6</sup> 0.067 (2.89) [0.52]	0.279 (2.89) [2.16]
الأداء الضريبي $TAE_t$	-0.615 (2.98) [-0.25]	-2.36 (2.98) [-0.96]
تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل $RM_t$	0.015 (3.2) [0.06]	0.057 (3.2) [0.23]
المتغير الفترتي التابع $ER_{t-1}$	0.74 (5.15) [0.66]	
المتغير الثابت-الحد الثابت	0.069	0.28
معامل التحديد المرجح <sup>9</sup> $R^2$	0.87	
معامل ديرين $h$	0.226	

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 9: معادلة الإنفاق الحكومي الجاري GCUEt

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
0.92 (4.58) [0.79]	<sup>10</sup> 0.057 <sup>11</sup> (4.58) <sup>12</sup> [0.49]	الإيرادات الجارية الكلية $TR_t = DR_t + ER_t$
-0.00225 (1.81) [0.065]	-0.0014 (1.81) [-0.04]	$\Pi_t$ معامل التضخم
	0.38 (2.4) [0.35]	المتغير الفترتي التابع $GCUE_{t-1}$
0.61	0.38	الحد الثابت
	0.9	$R^2$ معامل التحديد المرجح <sup>13</sup>
	0.3	اختبار ديرين h

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونة

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 10: معادلة الإتفاق الحكومي الرأسمالي  
على المشاريع التطويرية GCAEt

المعامل المقدر في الأجل الطويل	المعامل المقدر في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
0.52 (2.58) [1.2]	<sup>14</sup> 0.207 <sup>15</sup> (2.58) <sup>16</sup> [0.476]	المعونات الدولية FA <sub>t</sub>
	0.61 (3.91) [0.56]	المتغير الفترتي التابع GCAE <sub>t-1</sub>
0.01 (2.2) [1.6]	0.0075 (2.2) [0.63]	الزمن Trend
0.41	-0.1657	الحد الثابت
0.94	0.94.	$\overline{R}^2$ معامل التحديد المرجح <sup>17</sup>
	0.28	معامل ديرين h

المعالم المقدره

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statisitic للمعلمة المقدره

الأرقام بين الأقواس المعكوفه هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R}^2$$

جدول 11: المعادلة المقدرة لتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل RMt

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
0.5 (5.2) [3.8]	<sup>18</sup> 0.3381 <sup>19</sup> (5.2) <sup>20</sup> [2.6]	الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل GDPISt
-0.064 (4.73) [-0.21]	-0.0473 (4.73) [-0.14]	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني GDP
	0.318 (3.6)	المتغير الفترتي التابع RM <sub>t-1</sub>
-0.85	-0.57	الحد الثابت
	0.86	$R^2$ معامل التحديد المرجح <sup>21</sup>
	0.15	اختبار h

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 12: المعادلة المقدرة للصادرات السلعية الفلسطينية  $XMt$

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
-0.0086 (2.61) [-0.2]	<sup>22</sup> -0.0065 <sup>23</sup> (2.606) <sup>24</sup> [-0.15]	أسعار التصدير $PXMt$
2.02 (3.3) [1.07]	1.52 (3.3) [0.8]	سعر الصرف الحقيقي للدولار بالعملة الإسرائيلية $REXGt$
-3.6 (5.4) [-0.21]	-2.7 (5.4) [-0.16]	العوائق والقيود التي فرضتها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة $NTB10$ 1994-1998
-2.22 (2.71) [-0.09]	-1.67 (2.71) [-0.07]	العوائق والقيود التجارية التي فرضتها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية 1999-1995 $NTB2t$
0.157 (2.57) [0.76]	0.1183 (2.57) [0.27]	الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي $GDP_{1st}$
	0.26 (2.6) [0.25]	المتغير الفترتي التابع $XM_{t-1}$
-1.08	-0.81	الحد الثابت
	0.91	$R^2$ معامل التحديد المرجح <sup>25</sup>
	0.08	اختبار ديرين $h$

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistics للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 13: المعادلة المقدرة للصادرات الخدمية XSt

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
-0.77 (2.62) [-0.93]	<sup>26</sup> -0.0021 <sup>27</sup> (2.62) <sup>28</sup> [0.29]	أسعار التصدير القياسية للخدمات PXST
0.02 (2.11) [0.54]	0.0063 (2.11) [0.17]	الزمن Trend
	0.69 (2.52) [0.68]	المتغير الفترى التابع XSt-1
0.87	0.27	الحد الثابت
	0.87	$R^2$ معامل التحديد المرجح <sup>29</sup>
	-0.1	اختبار ديربن h

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statisitic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 14: المعادلة المقدرة للواردات السلعية MMT

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
0.87 (3.4) [1.45]	<sup>30</sup> 0.585 <sup>31</sup> (3.4) <sup>32</sup> [0.97]	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني GDPt
-0.48 (2.12) [-0.86]	-0.33 (2.12) [-0.24]	أسعار الاستيراد القياسية PMMt
0.7 (2.62) [0.05]	0.52 (2.62) [0.03]	الزمن Trend
4.48 (2.9) [0.86]	3.003 (2.9) [0.58]	سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي REXGt
	0.33 (2.76) [0.31]	المتغير الفترتي التابع MMT-1
-3.3	-2.2	الحد الثابت
	0.86	$R^2$ معامل التحديد المرجح <sup>33</sup>
	0.25	اختبار ديربن h

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\overline{R^2}$$

جدول 15: المعادلة المقدرة للواردات الخدمية MSt

المعالم المقدرة في الأجل الطويل	المعالم المقدرة في الأجل القصير	المتغيرات المفسرة
0.65 (2.74) [-0.50]	<sup>34</sup> 0.5007 <sup>35</sup> (2.74) <sup>36</sup> [-0.39]	سعر الصرف الحقيقي
0.062 (2.34) [0.40]	0.0474 (2.34) [0.31]	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني GDP t
0.45 (4.4) [0.90]	0.3484 (4.4) [0.70]	تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل RMt
	0.234 (2.76) [0.23]	المتغير الفترتي التابع MS t-1
-0.029	-0.0227	الحد الثابت
	0.87	$\bar{R}^2$ معامل التحديد المرجح <sup>37</sup>
	0.15	اختبار ديربين h

المعالم المقدرة

الأرقام بين الأقواس ( ) هي اختبار T-statistic للمعلمة المقدرة

الأرقام بين الأقواس المعكوفة هي معدل المرونات

معامل التحديد المرجح

$$\bar{R}^2$$

جدول 16: اختبارات التغيير الهيكلي لمعادلات الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات السلعية والعجز في الموازنة، والعجز في الميزان التجاري، والتوازن بين الاستثمار والادخار

F	K	n <sub>1</sub> +n <sub>2</sub>	n <sub>1</sub>	$\sum e_1^2$	$\sum e_2$	المعادلة المقدرة	
9.43	5	31	26	0.1755	0.5076	معادلة الإيرادات الجارية من الجباية المحلية	1
10.2	4	31	26	1.0659	2.3644	معادلة الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية	2
2.44	4	31	26	2.25	3.38	معادلة الإنفاق الحكومي الجاري	3
3.7	5	31	26	1.0485	1.88	معادلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي	4
17.41	11	31	26	5.5	12.5	معادلة العجز في الموازنة	5
1.54	7	31	26	8.98	9.61	معادلة الصادرات السلعية	6
0.55	4	31	26	1.33	1.4	معادلة الصادرات الخدمية	7
2.2	5	31	26	17.91	23.21	معادلة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل	8
0.72	51	31	26	52.13	53.2	معادلة الواردات السلعية	9
2	4	31	26	3.9	5.43	معادلة الواردات الخدمية	10
1.9	13	31	26	12.3	18.9	معادلة العجز في الميزان التجاري	11
0.9	21	31	26	31.6	35.8	معادلة فجوة الادخار والاستثمار	12

\* تم إجراء الاختبار للتغيير الهيكلي كما يلي  
 $\sum e_{2t}$ : مجموع مربع البواقي للمعادلة المقدرة خلال الفترة 1999-1968  
 $\sum e_{1t}$ : مجموع مربع البواقي للمعادلة المقدرة خلال الفترة 1994-1968.  
n<sub>1</sub>: عدد مفردات السلسلة الزمنية 1994-1968

$$F^* = [((\sum e^2 - \sum e_1^2 / n_2) / (\sum e_1^2 / n_1 + n_2 - k))] ]$$

n<sub>2</sub>: عدد مفردات السلسلة الزمنية 1999-1995  
n<sub>1</sub>+n<sub>2</sub>: عدد مفردات السلسلة الزمنية خلال الفترة 1999-1968  
K: عدد المعالم المقدرة

$$\sum e^2$$

تم حساب مجموع مربع البواقي من المعادلات المقدرة الواردة في الجداول 7 - 15 أما مجموع مربع البواقي فقد تم

$$\sum e_1^2$$

حسابها من المعادلات المقدرة للفترة 1994-1968. كما تم الأخذ بعين الاعتبار عملية التغيير في منهجية وجمع البيانات للتجارة الخارجية عند تقدير النموذج وإجراء الاختبارات الهيكلية. كما تم إدراج المتغيرات الوهمية Dummy Variables للفترة 1999-1995 للأخذ بعين الاعتبار أية تغييرات في المتغيرات الداخلية المستهدفة نتيجة للتغيرات في جمع البيانات أو حدوث تغييرات غير متوقعة نتيجة لعوامل لا يمكن قياسها أو تحديدها وإن كانت معروفة مسبقاً. ولمزيد من التفصيل أنظر [Maddala,1993]

جدول 17: معادلة الإيرادات العامة المقيدة

المرونات المقدرة	المعالم المقدرة	المتغيرات المفسرة
-0.78	-2.81	التهرب الضريبي
0.51	0.056	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
1.53	0.279	الواردات السلعية
0.6	0.057	تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل
	27.3	الحد الثابت

تم اشتقاق هذا من الجدولين 7 و 8

جدول 18: معادلة الإنفاق العامة المقيدة

المرونات المقدرة	المعالم المقدرة	المتغيرات المفسرة
0.6	0.92	الإيرادات العامة
0.28	0.52	المعونات الدولية
0.04	-0.0023	معدل التضخم
0.06	-0.01	معدل الزمن
	1	الحد الثابت

تم اشتقاق هذا الجدول من الجدولين 9 و 10

جدول 19: معادلة الموازنة غير المختزلة  $BUD=TR-GCUEt-GCUEt$

المعالم المقدرة	المتغيرات المفسرة
2.81	Tat التهرب الضريبي
0.056	GDPT الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
0.279	MMt الواردات السلعية
-0.01	Tt Trend الزمن
0.57	RMt تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل
-0.5	Fat المعونات الدولية
-0.92	TRt الإيرادات العامة الجارية

0.0023	معدل التضخم $\Pi_t$
--------	---------------------

تم اشتقاق معادلة الموازنة غير المختزلة من المعادلات الواردة في الجداول 7 - 10.

**جدول 20: معادلة الموازنة المختزلة المقيدة  $BUD=TR-GCUEt-GCUEt$**

المتغيرات الخارجية المفسرة	المعالم المقدرة	معدل المرونات المقدرة
الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	-0.0437	-0.76
الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي	0.04	1.68
معدل التهرب الضريبي	0.28	0.15
التضخم	0.0023	0.14
المعونات الدولية	-0.5	-0.27
سعر الصرف الحقيقي	0.1	0.21
Trend الزمن	-0.01	0.18
الحد الثابت	0.6	

تم اشتقاق هذا الجدول من الجداول 7 - 10، حيث تم اشتقاق المعادلة كدالة في المتغيرات الخارجية فقط

**جدول 21 : معادلة صافي التجارة الخارجية**

$$NX=XMt+XSt+RMt-MMt-MSt$$

المتغيرات الخارجية المفسرة	المعالم المقدرة	معدل المرونات المقدرة
الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	-0.123	-5.38
الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي	0.116	1.46
سعر الصرف الحقيقي	-3.13	-0.019
أسعار الاستيراد القياسية	0.5	0.116
أسعار التصدير القياسية	-0.71	-0.018
العوائق والقيود التجارية وغير التجارية الإسرائيلية المفروضة خلال الفترة 1988-1994 NTB1t	-3.6	
القيود والعوائق التجارية وغير التجارية الإسرائيلية المفروضة على التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 NTB1t	-2.22	
عنصر الزمن Trend	-0.02	
الحد الثابت	2.24	

تم اشتقاق هذا الجدول من المعادلات المقترحة الواردة في الجدولين 11 و15.

جدول 22: المعادلة المختزلة المقيدة لفجوة الادخار والاستثمار (S-I)

معدل المرونات خلال الفترة 1999-1995	المعالم المقدرة	المتغيرات المفسرة
-2.38	-0.314	الناتج المحلي الإجمالي GDP
0.06	0.28	التهرب الضريبي TAt
1.25	0.07	الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي GDPISt
0.028	-3.23	سعر الصرف الحقيقي (\$/NIS)
0.026	-0.71	أسعار التصدير القياسية PXMt
0.3	0.5	أسعار الاستيراد القياسية PMt
0.07	0.01	الزمن Trend
-0.058	-0.0023	معدل التضخم IIIt
	-3.6	القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية منذ العام NTB1t 1988
	-2.22	القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي فرضتها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية منذ العام NTB2t 1995
	1.64	الحد الثابت



